الانتقال الديمقراطي في تونس (2011-2021)

مراجعات نقدية للمسار والأدوار

عز الدين عبد المولى

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الانتقال الديمقراطي
في تونس (2011-2021)

مراجعات نقدية للمسار والأدوار

الانتقال الديمقراطي في تونس (2011-2021)

مراجعات نقدية للمسار والأدوار

تأليف:

عز الدين عبد المولى

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى: آذار/مارس 2025 م - 1446 هـ

ردمك 978-614-01-3782-0

جميع الحقوق محفوظة

إصدار
الدار العربية للعلوم ناشرون م م ح

مركز الأعمال، مدينة الشارقة للنشر
المنطقة الحرة، الشارقة
الإمارات العربية المتحدة
جوال: 585597200 971+ - داخلي: 0585597200
هاتف: 786233 - 785108 (1-961+) - 785107 (21-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

توزيع

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

التوزيع في المملكة العربية السعودية
شركة الدار العربية للعلوم ناشرون للنشر
السجل التجاري 1010921463

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أية وسيلة نشر أُخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها، من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون**

المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول: انتقال ديمقراطي متعثر 17

1. الانتقال الديمقراطي: إطار نظري 19
2. سياقات المسار الانتقالي 22
   أ- السياق الوطني 22
   ب- السياق العربي 23
   ج- السياق ما بعد كولونيالي 24
3. في الاستثناء الديمقراطي عامة والاستثناء التونسي خاصة 25
4. مؤسسات الانتقال الديمقراطي ومحطاته الرئيسية 29
   - هيئة تحقيق أهداف الثورة 30
   - المجلس التأسيسي 31
   - دستور 2014 وتجديد أسس التعاقد الاجتماعي 33
   - انتخابات دورية منتظمة 38
   - مشهد حزبي متحرك ومتجدد 43
   - الثقافة السياسية والثقافة الديمقراطية 46
   - العدالة الانتقالية: المسار والمؤسسة 48
5. حدود الانتقال ومآزقه 53
   - نخبوية المسار 55
   - يُتْم التجربة 55
   - هشاشة المنجز السياسي 56
   - الثغرة الحاسمة 57

- ارتباك المرفق الحكومي وعطالته 57
- من تعطيل الحكومة إلى شلِّ البرلمان 58
- أيادي الرئيس 58

الفصل الثاني: النخبة ودورها المزدوج في الانتقال الديمقراطي وفي الانقلاب عليه 61
1. النخبة والانتقال الديمقراطي: ديناميكية التوافق 66
2. التوافق "المنعطف" ونقل السلطة 67
3. حوارات ما قبل التأسيس 70
4. التوافق الوطني في إطار مبادرة الرباعي 73
5. توافقات سياسية متغيرة وإخفاق إستراتيجي 74
6. نخبة تونسية جديدة 78

الفصل الثالث: الإسلاميون.. عقدة الانتقال الديمقراطي 83
1. رحيل السجان وتحرر السجين 85
2. النزول إلى السلطة بدلا من الصعود إليها 91
3. شعبية واسعة أمام اختبار الحكم 92
4. سلطة شكلية 98
5. الإسلاميون والديمقراطية 105

الفصل الرابع: اتحاد الشغل والوجه الآخر لجائزة نوبل 109
1. النقابي والسياسي: شراكات وعلاقات متقلبة 112
2. الاتحاد والثورة: انخراط محسوب 113
3. من سقوط ابن علي إلى انتخاب المجلس التأسيسي 116
4. الترويكا والمجلس التأسيسي: الأزمة والحوار الوطني 117
5. الاتحاد وحكم نداء تونس: تخفيف الضغط 122
6. الاتحاد والانقلاب: مساندة مشروطة أم تموقع خاطئ؟ 124

الفصل الخامس: الإعلام والفرص المهدورة 127
1. مدخل نظري 129
2. إعلام ما قبل الثورة: المنظومة والسياسة 134
3. الإعلام وعشرية الانتقال الديمقراطي: تغيُّر البيئة وثبات المنظومة 137
- تغيير الإطار التشريعي والتنظيمي 137
- الممارسة الإعلامية في ضوء المقاربات النظرية 140
- عجز ذاتي في بيئة موضوعية محفِّزة 147
4. تهاوي الصحافة وصعود ظاهرة "الكرنكة" 148
5. فشل مزدوج: إصلاح القديم وبعث الجديد 151
6. "دوامة الصمت" من جديد 152

الفصل السادس: الدولة العميقة أو "المسؤول الكبير": محاولة للفهم وإسهام في النقاش 155
1. جدل التعريف 157
2. النشأة والانتشار 161
3. اتجاهات النقاش في موضوع الدولة العميقة 163
4. الدولة العميقة في السياق التونسي 167

الفصل السابع: العامل الخارجي: مواقف وسياسات 177
1. المواقف الدولية والإقليمية من الثورة 180
2. العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي 187
3. مواجهة "خطر النموذج الجديد" 193
4. ما بعد الانقلاب: ضغط محسوب ومساندة فاعلة 197

الفصل الثامن: عودة الديمقراطية: شروط إمكانها وعوامل استدامتها 203
1. استئناف أم دمقرطة من جديد؟ 206
2. عوائق الاستئناف 207

3. الدمقرطة من جديد 208
4. شروط ومتطلبات إعادة الدمقرطة 210
قامة المراجع..... 217

عاشـــت تونس بين عامي 2011 و2021 انتقالا ديمقراطيا بعد ثورة شـــعبية في ســـياق تونســـي وعربي مأزوم. ولم تكن التجربة التونســـية الانتقالية، رغم خصوصيتها، بدعا من الانتقالات التي حصلت في أنحاء كثيرة من العالم، شرقه وغربه. فقد سلكت طريقا مشابهة لكثير من التجارب، وتعرضت لمقاومة شرسة من الداخل والخارج، لم تهدأ إلى أن توقفت التجربة بانقلاب تهيأت له الأرضية بسلســـلة من الأخطاء ارتكبها وتواطأ عليها شـــركاء المسار. الغريب أن من نفَّذ الانقلاب هو رأس الســـلطة المنتخب ديمقراطيا، والذي جيء به لحماية النظام الديمقراطي ورعاية القواعد والمواثيق التي قام عليها، وعلى رأســـها الدســـتور والمؤسسات المنتخبة.

في الأنظمة السياســـية، يحدث التغيير بعدة صيغ، منها الحرب والاحتلال والانفصال والانقلابات العســـكرية والثورات الشـــعبية. وقد يكون التغيير نتيجة لجهود إصلاحية سلمية تفضي إلى توافق النخب على شكل النظام الذي تسعى إلـــى إقامته. ويعكس أســـلوب التغيير، في أغلب الأحيـــان، طريقة الانتقال بين نظامين، فيعســـر أن يؤدي انقلاب عســـكري إلى إقامة الديمقراطية، أو إصلاح سياسي إلى حكم ديكتاتوري. وقد ارتبطت الثورات الشعبية، عموما، وفي العصر الحديـــث خاصة، بإقامة أنظمـــة ديمقراطية انتقلت إليها عبر مســـارات تختلف وتتشابه، ولكنها تلتقي كلها تحت ما يعرف بـ"الانتقال الديمقراطي".

لقد أنتج تراكم البحث في هذه التحولات أدبا سياسيا ثريا بعضه تخصص في حالات بعينها، وبعضه قارن بين عدة حالات وسياقات، فاستخلص التشابهات ووقف عند المشـــتركات ووضع جملة من القواعد والمعايير التي تجتمع، كلُّها أو جلُّها، في مسارات تفضي إلى الانتقال إلى الديمقراطية. من أحدث الأدبيات التي تركزت حول مسارات انتقالية بعينها في العالم العربي، كتاب هشام العلوي الذي قارن فيه مؤلفه بين حالتي تونس ومصر[1]. فرغم اشتراك الحالتين في الربيع

(1) Alaoui, Hicham, Pacted Democracy in the Middle East: Tunisia and Egypt in Comparative Perspective, Palgrave McMillan, 2022.

العربي سـياقا ومنطلقا، اختلف المسـاران بعد ذلك حد التناقض، قبل أن يلتقيا من جديد بعد عشر سنوات حاول خلالها المسار التونسي، الذي بدا ناجحا في بدايته، أن يحافظ على خصوصيته واستثنائيته. من خلال تتبعه وتحليله لمساري هاتيـن الحالتين، خلص العلوي إلى صيغـة "براغماتية" تجعل الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي عامة أمرا ممكنا. وأحد شروط ذلك الإمكان تجاوز النقاشات غير المجدية بين الإسلاميين والعلمانيين حول المسائل التي لا يمكن الوصول فيها إلى حل نهائي، مثل العلاقة بين الديني والسياسي، والبحث بدلا من ذلك، عن شروط العيش المشترك. ولا يحصل ذلك إلا بتسوية ضرورية على أسـاس "ميثاق" يحفظ البقاء للجميع، ويجنِّبهم الحروب الأهلية السـاخنة والباردة، ويمكِّنهم من بناء نظام سياسـي يتعايشـون فيـه ويحققون من خلاله مصالحهم المشتركة.

الكتاب الثاني، صدر في العام 2024 للعربي صديقي وليلى صلاح، بعنوان "الثورة والديمقراطية في تونس"[1]. في هذا الكتاب يعالج المؤلِّفان العلاقة بين الثورة والديمقراطية ويضعان الثورة التونسـية في سياق تاريخ احتجاجي طويل يعود إلى سـتينات القرن التاسع عشر، مع ثورة علي بن غذاهم. يحلل صديقي وصلاح ديناميكيـة هـذا التاريـخ الاحتجاجي في سـياق ديناميكية أخرى هي ديناميكية الإصلاحات الدسـتورية، التي تطورت معها علاقة الحاكم والمحكوم على مدى قرن ونصف القرن من الزمن. فالثورة التونسية، بهذا المعنى، لم تبدأ في العام 2011، لأن جذورها بعيدة ومظاهرها متقلبة بين "الحراك" و"الثورة". وفي كل الأحوال، ثمة خيط ناظم لتلك الحراكات والثورات، يربط بينها ويحقق لها الاستمرارية ويجعل عملية التغيير والدمقرطة فعلا تراكميا يصعد من "تحت" إلى "فوق". وبالتالي، فإن حركة التقدم والتراجع في المسارات الديمقراطية ينبغي أن تُفهم في هذا الإطار الديناميكي المستند إلى عمق تاريخي موثَّق.

فـي ضوء هذه الديناميكية، يمكن أن نفهم لماذا لا تكون حالات الانتقال الديمقراطـي كلها ناجحة. فكثير منها فشـل وتراجـع الوضع إلى ما كان عليه،

(1) Sadiki, Larbi and Saleh, Layla, Revolution and Democracy in Tunisia: A Century of Protestscapes, Oxford University Press, 2024.

وأحيانا أدى الانتقال إلى وضع أسوأ مما كانت عليه الحال في السابق. يُضاف إلى ذلك، أن مسارات الانتقال الديمقراطي لا تخلو من المقاومة، وغالبا ما ترافقها مسارات أخرى تعارضها في الاتجاه وتسعى إلى إفشالها ومنعها من تحقيق أهدافها. فيتحول المسار الانتقالي عن وجهته أو يتعطل في مسيرته أو ينتهي شكلا فارغا من أي محتوى تغييري.

متسلحا بالإطار النظري الذي توفره أدبيات الانتقال الديمقراطي، يتركز اهتمام هذا العمل على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، الذي انطلق في العام 2011 وتوقف في العام 2021، فيضعه في سياقاته المحلية والإقليمية، ويستعرض محطاته الرئيسية، ويراجع أدوار الفاعلين فيه مراجعة نقدية، ويستخلص دروسه من أجل إعادة بناء ديمقراطية مستدامة.

جدل المفاهيم والتسميات

يتبنى المؤلف في هذا الكتاب ثلاثة مفاهيم أساسية تنتظم فصوله الثمانية، وهي مفاهيم جدلية بصورة عامة وإشكالية في سياقها التونسي تحديدا. هذه المفاهيم هي "الثورة" و"الانتقال الديمقراطي" و"الانقلاب". فرغم اعتماد مفهوم الثورة رسميا، سواء على الصعيد الدستوري (2014 و2022) أو في الخطب والمناسبات الشعبية والرسمية، لا يزال الباحثون يختلفون في تسمية الأحداث التي جدَّت بين 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010 و14 يناير/ كانون الثاني 2011، إن كانت ثورة أم انتفاضة شعبية أم مجرد حركة احتجاجية وقع توظيفها سياسيا. تبنِّي مفهوم الثورة هنا يستند إلى قراءات في التاريخ والاجتماع وحركات التحرر والتغيير. ويستند في السياق التونسي، على وجه الخصوص، إلى إسهامات قامات فكرية وأكاديمية أمثال الفيلسوف أبو يعرب المرزوقي والمؤرخ هشام جعيط ورجل القانون، عياض بن عاشور[1].

(1) انظر على سبيل المثال: المرزوقي، أبو يعرب، استئناف العرب لتاريخهم الكوني: ثورة الحرية والكرامة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم – ناشرون، 2012، وابن عاشور، عياض، ثورة في بلاد الإسلام، ترجمة فتحي بن الحاج يحيى، دار سراس للنشر، تونس 2018. انظر أيضا جعيط، هشام، حوار مع كمال بن يونس بعنوان الثورات العربية ستنتصر ولو بعد حين، عربي 21، 1 مارس/ آذار، بيروت 2019.

ولا يقــل مفهــوم الانتقال الديمقراطي جدلية. فرغم رســوخه في تجارب الدول وفي الأدبيات الأكاديمية، اكتنفته في الســياق التونسي استقطابات حادة، خاصة في الســنوات الأخيرة التي سبقت 25 يوليو/ تموز 2021 وأعقبته. خلال هذه الســنوات، تعرض مفهوم الانتقال الديمقراطي إلى تشــويه مركَّز وتعددت الأسماء التي أُطلِقت على عشريته، من قبيل "العشرية السوداء" و"عشرية الفشل" وعشــرية الخراب"، وما يتصل بذلك القاموس من نعوت بالفســاد ونهب المال العــام وتبديــد الخيرات واحتكار الموارد وتجويع الشــعب. هنا، يعيد المؤلف مفهــوم الانتقال الديمقراطي إلى موقعــه المركزي باعتباره المحور الذي دارت عليه حركة الحياة السياسية أثناء عشرية 2011–2021، وما نشأ خلالها من أفكار وحوارات وتوافقات ومؤسســات. ولا يعني تبني هذا المفهوم واستخدامه دون تحفظ، التقليل، بأي حال، من حجم الصعوبات التي واجهت المسار الانتقالي، وما اعترى تلك الفترة من تعثُّرات وتراجعات وفشل بيِّن[1].

انقلاب أم تصحيح مسار؟ جدل آخر حول مفهوم أساسي لحدث مفصلي ختم الفصل الأخير من فصول المســار الانتقالي. ورغم البون الشاســع الذي يفصــل بين الانقلاب وتصحيح المســار على مســتوى المفهــوم والإجراء في المجال السياسي، لا يزال الخلط بين الاثنين سائدا. ولعل مبعث الخلط هو ما جرت به العادة في كثير من البلدان التي شــهدت انقلابات من تعمُّد الربط بين المفهومين لتغطية الوجه السلبي للانقلاب بتسويغات لغوية وأوصاف تحسينية. فالانــقلاب على الديمقراطية يأتــي في الأصل لإلغائها لا لتعزيزها، فيضع حدا لمجمل الممارسات التي ترتبط بالنظام الديمقراطي من قبيل الانتخابات الدورية النزيهة، والتنافس الحزبي التعددي، والشــراكة السياســية وحكم المؤسســات، والتداول السلمي على السلطة، وحرية الإعلام والتعبير والتنظم. وذلك تحديدا مــا جرى فــي تونس؛ حيث تدخلت الآلــة العســكرية لإغلاق البرلمان ومنع نواب الشــعب المنتخبين من دخوله وممارسة مهامهم؛ فأفسحت بذلك المجال لإلغاء العمل بالدســتور، وانتصاب حكم الفرد بسلطات مطلقة لا رقيب عليها،

(1) لمتابعة النقاش حول هذا الموضوع، يمكن العودة إلى محاضرة آمال قرامي في مؤسســة التميمي عن خطاب "العشــرية الســوداء"، بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 2023، المنشــور في جريدة الصريح أون لاين بتاريخ 11 من نفس الشهر.

وإعادة تشكيل النظام السياسي برمته. لا شك أن لكل تسمية خلفياتها ورهاناتها وأجنداتهـــا وحواملها الفكرية والسياســـية والأخلاقية، لذلك يســـتخدم المؤلف مفهـــوم الانقلاب لتوصيف ما حدث فـــي 25 يوليو/ تموز 2021، أداة للتحليل وزاوية للرؤية، دون خلط أو مخاتلة أو تحسين، وعيًا منه بأن جدل التسمية، وإن كان في ظاهره اختيارا لغويا، إلا أنه في العمق صراع ســـرديات يتصل بترســـيخ رواية مقابل رواية في إطار السعي لكتابة التاريخ.

حاولنـــا فـــي هذا الكتاب الجمـــع بين عدة أغراض منهـــا قراءة الأحداث وفهمها، وتفسير المسارات وتحليلها بربط الأسباب بنتائجها، ومراجعة الخيارات والتحيزات والأدوار مراجعة نقدية، واستشـــراف ما بعد هذه المرحلة من تاريخ تونس، فهي لابد أن تنقضي، وعلى الأغلب ستعود الديمقراطية وستكون أصلب وأثبت. وقد يجد القارئ بين دفتيه مرافعة عن عشرية الانتقال الديمقراطي، فهي تســـتحق المرافعة. وقد يجد فيه آخرون جلدا للذات أو نقدا لاذعا لطرف بعينه أو تصفية حســـاب مع خيار أو توجه، فالنقد مطلوب والمراجعة ضرورية. وقد يجد فيه آخرون نقصا في الإحاطة وميلا دون مسوّغ وأخطاء في القراءة وفي رد النتائج إلى أســـبابها، فذلك من أعمال البشـــر نعترف به ونعتذر عنه. حَسْبُ هذا الجهد المتواضع أن يُسهم في تقديم صورة أو جزء من الصورة عن حدث كبير، وتوثيق تجربة لا تتكرر كثيرا في سياق إقليمي يعاند التغيير، وتسليط الضوء على زاوية قد تكون معتمة، والإمساك بلحظة من لحظات تاريخنا العربي والإسلامي على غاية من الأهمية، وفتح المجال بعد ذلك لمراجعات جدية عميقة وشاملة. فهذا الجيل شـــاهد شـــهادة حضور ومعايشـــة ومعاينة، قـــد لا يهمه الكثير من التفاصيـــل الواردة في الكتـــاب، وقد يختلف معها اختلافا جزئيا أو كليا. ولكن الأجيال القادمة ســـتكون في حاجة إلى روايات متعددة، تســـاعدها على الفهم وتفسح أمامها المجال للمقارنة والتمييز.

في الخلاصة، وبعد مراجعة مسار الثورة التونسية وأدوار الفاعلين فيها وفي المرحـــة الانتقالية مراجعة نقدية، يمكن القول دون مبالغة: إن عشـــرية الانتقال الديمقراطي التي عاشتها تونس بين عامي 2011 و2021، بإنجازاتها وإخفاقاتها، تمثل ذروة ما وصل إليه الاجتماع العربي الحديث على صعيد الإدارة السياسية التشاركية السلمية للشأن العام.

فصول الكتاب

يبدأ الكتاب بفصل أول مطوَّل يستعرض التطورات التي شهدتها عشرية الانتقال الديمقراطي في عمومها، ويلقي الضوء بقدر من التفصيل، على محطاتها ومراحلها الأساسية. فيضع التجربة التونسية في إطار الجدل النظري حول الانتقال الديمقراطي، وفي سياقها الوطني والعربي بمختلف أبعاده وتعقيداته. ويقف على مراحل العشرية ومنعرجاتها الكبرى، بدءا من الحوارات الأولى التي وضعت الإطار العام للمسار الانتقالي إلى حدوث الانقلاب وغلق قوس الديمقراطية الناشئة. خلال هذه المراحل، نشأت مؤسسات وصدرت نصوص وجرت انتخابات وتغير المشهد العام كثيرا وشهدت تونس حركية سياسية وحزبية غير مسبوقة مع بداية نمو واتساع نطاق الثقافة السياسية المدنية. في المقابل، تراكمت الأخطاء وانقسمت النخب وغلبت الحسابات الضيقة على المصلحة العامة، ما خلق بيئة هشة لاستفحال الأزمات التي وجد فيها الرئيس قيس سعيد مبررا للانقلاب على التجربة وإعادة تشكيل النظام السياسي وفق أفكار ورؤى فردية أبعد ما تكون عن الديمقراطية وقيمها التشاركية.

لمراجعة أدوار الفاعلين في مسار الانتقال الديمقراطي، يتناول الفصل الثاني، بقدر من الإجمال، دور النخبة، فيحلل أداءها تحليلا نقديا. يغوص هذا الفصل في الأدبيات التي تناولت أدوار النخب في الأوضاع الانتقالية، للاستفادة من دروسها وقراءة أداء النخبة التونسية في ضوئها. ومن خلال استعراض أبرز مراحل المسار الانتقالي، يتضح أن الدور الذي لعبته النخبة افتقد للانسجام والاتساق؛ فقد تمكنت تلك النخبة، من خلال توافقاتها وتفاهماتها وتقديم المصلحة المشتركة على خلافاتها السياسية والفكرية، من التأسيس لديمقراطية ناشئة ورسم خارطة طريق نجحت إلى حد كبير في وضع لبنات نموذج سياسي تشاركي قابل للحياة. كان ذلك في المراحل المتقدمة من التجربة، ولكن في المراحل المتأخرة، انقلب ذلك الدور من إيجاد الحلول إلى خلق الأزمات وتعطيل المسار بدل دفعه. في الخلاصة، يمكن القول: إن النخبة التونسية، بكل أطيافها، أسهمت في إفشال الانتقال الديمقراطي وفي تهيئة الأرضية للانقلاب عليه، بعد نجاحها في المرحلة الأولى في دفعه إلى الأمام.

في سياق تحليل أداء الفاعلين الأساسيين في المسار الانتقالي، يراجع الفصل الثالث أداء الإسلاميين في السلطة باعتبارهم أحد أبرز القوى السياسية الفاعلة في تلك المرحلة. يستعرض هذا الفصل الوضع الذي كانت عليه حركة النهضة قبل الثورة، على المستويين السياسي والإنساني، في محاولة لفهم تأثير ذلك الوضع على الطريقة التي أدارت بها الحركة السلطة، حين قادت الحكومة وحين شاركت فيها. في هذا الإطار، يعتبر المؤلف أن "مثلث الخوف والعجز والعطالة" تحكَّم، إلى حد بعيد، في السلوك السياسي للإسلاميين، فوجَّه ممارستهم وقادهم لارتكاب سلسلة من الأخطاء، كان لها بالغ الأثر على فشل المسار الانتقالي. في الأخير، يتطرق هذا الفصل إلى علاقة الإسلاميين بالديمقراطية، فكرا وممارسة، ليخلص إلى أنهم "عقدة الانتقال الديمقراطي" وشرط دمقرطة تونس في الآن ذاته. فقد بيَّنت التجربة أن الديمقراطية نشأت بمشاركتهم وذهبت بذهابهم وستكون عودتها، على الأغلب، مرهونة بعودتهم فاعلا أساسيا.

الفصل الرابع يتناول دور فاعل أساسي آخر، هو الاتحاد العام التونسي للشغل. فقد ظلت هذه المنظمة النقابية منذ تأسيسها لاعبا سياسيا، وكانت منذ الاستقلال قريبة من الحكم، شريكة ومعارِضة. ولم يختلف دورها كثيرا بعد الثورة، فقد كانت مؤثرة في مختلف مراحل المسار الانتقالي، ولعبت أدوارا متقدمة في توجيهه عبر المشاركة من داخل المؤسسات والضغط من خارجها. يستعرض هذا الفصل بعضا من إسهامات الاتحاد في هذه العشرية، الإيجابي منها والسلبي، مثل قيادته للحوار الوطني ومساعدته على حل أزمة 2013 السياسية الخانقة، وشنِّه عشرات الآلاف من الإضرابات القطاعية التي كان لها أثر مدمِّر على الاقتصاد الوطني منعه من تشكيل رافعة اقتصادية واجتماعية ضرورية لنجاح الانتقال الديمقراطي. وحين جرى إيقاف المسار الديمقراطي، اختارت قيادة الاتحاد الاصطفاف إلى جانب الانقلاب، تدعم مساره وتطالب قيادته بإشراكها في ترتيبات "اليوم التالي".

لم يكن دور الإعلام في عشرية الانتقال الديمقراطي أقل أهمية وتأثيرا من أدوار الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في مؤسسات الحكم. أداء الإعلام هو موضوع الفصل الخامس، الذي يحاول فهم وظيفة الإعلام العمومي وكثير

من وسائل الإعلام الخاصة خلال هذه العشرية. يستفيد هذا الفصل من عدد من المقاربات التي توفرها نظريات الإعلام والاتصال مثل "تحديد الأجندة" و"حراسة البوابة" و"التأطير الإخباري" لوضع تلك الممارسات الإعلامية في إطارها النظري. حاولنا تطبيق هذه المقاربات، المتكاملة رغم تعددها، على ثلاث فترات متباينة، ما قبل الثورة وأثناء المسار الانتقالي وما بعد الانقلاب. فتبين أنه رغم تغيُّر البيئة السياسية والتشريعية التي عمل ضمنها الإعلام، كانت ممارساته، في عمومها، أقرب إلى الثبات منها إلى التطور، وأن مقاومته للإصلاح وعجزه عن الاستفادة من مناخ الحرية الذي أتاحته الثورة جعلت منه أداة سلبية أسهمت بفاعلية في إفشال المسار الديمقراطي.

الفصل السادس يناقش موضوعا شائكا، تحف به صعوبات منهجية تجعل الخوض فيه يتطلب الكثير من الحذر، هو الدولة العميقة. فالدولة العميقة باتت من المفاهيم التي تتردد كثيرا في النقاش السياسي خاصة بعد توقف مسار الانتقال الديمقراطي. فهي، رغم "خفائها" عن الجميع تُعدُّ لدى الكثيرين لاعبا أساسيا، بل حاسما في ترتيب الأوضاع وتحديد الخيارات لإمضاء إرادتها وتنفيذ أجندتها. وليست الدولة العميقة شأنا تونسيا خالصا وليس النقاش في هذا الموضوع محصورا في التجربة التونسية. فقد نشأ هذا المفهوم منذ تسعينات القرن الماضي في السياق التركي، ثم اتسع نطاق استخدامه بعد وصول الرئيس ترامب إلى الحكم في أميركا، قبل أن يعاد اكتشافه مع تعطل المسارات الانتقالية في بلدان الربيع العربي، لاسيما في مصر. في سياق الجدل حول وجود الدولة العميقة من عدمه، وحول طبيعة أدواتها وأساليب عملها وقدرتها "الخارقة" على حسم الأمور لمصلحتها، يحاول هذا الفصل تلمس الخطوط التي يمكن أن ترسم لنا صورة ولو غائمة للدولة العميقة في تونس ولدورها في توجيه المسار الديمقراطي.

في بيئة لا تزال محكومة بإستراتيجيات ما بعد الاستعمار، وفي عالم متداخل تتقارب أطرافه في إطار عولمة الاقتصاد والأمن والسياسة والثقافة والإعلام، لا يمكن فهم الأوضاع الداخلية للبلدان دون الرجوع إلى السياقات الإقليمية والدولية. هذا ما يحاول الفصل السابع تقديمه من خلال رصد وتحليل الدور

الذي لعبه العامل الخارجي في المسار الانتقالي. يستعرض هذا الفصل، في جزئه الأول مواقف الدول والكتل الإقليمية المؤثرة في تونس من الثورة. ويحلل في جزئه الثاني سياساتها خلال عشرية الانتقال الديمقراطي. وينتهي في جزئه الثالث باستقراء علاقاتها بالانقلاب الذي وضع حدا لهذا المسار. ومثلما اختلف دور العامل الخارجي من الثورة، اختلف كذلك من مسار الانتقال الديمقراطي ومن الانقلاب عليه، دعما وتأييدا أو ضغطا واعتراضا. وكان من أبرز الفاعلين الخارجيين، ما أصبح يُعرف بالثورة المضادة بقواها الإقليمية ومواردها المادية والإعلامية الضخمة وخوفها من أي تغيير يؤسس لنموذج سياسي قد "يهدد" استقرارها.

بعد ثلاث سنوات من الانقلاب وحكم سعيد المنفرد وإقصاء معارضيه كافة وتجميد الأجسام الوسيطة من أحزاب ومنظمات وهيئات مدنية، ازدادت التحديات على كل صعيد. ولم يفلح الخطاب السياسي الشعبوي القائم على شعارات محاربة الفساد وضرب الاحتكار واسترجاع السيادة الوطنية واسترداد الأموال المنهوبة أن يقدم حلولا لمن ساندوا الانقلاب وانخرطوا في مشروعه وعلقوا عليه آمالا في الإصلاح والتغيير. كل المؤشرات تفيد بأن مشروع سعيد في الحكم لا يتوفر على شروط الاستدامة وأن موجة ثانية من الديمقراطية غير مستبعدة. يناقش الفصل الثامن والأخير إمكانية عودة الديمقراطية، سواء على سبيل استئناف تجربة الانتقال الأولى أو على شكل موجة ثانية جديدة. وبما أن استئناف التجربة السابقة من حيث انتهت يبدو صعبا لعدة أسباب، فالأرجح هو الدمقرطة من جديد أو "إعادة الدمقرطة" كما يُعرف في الأدبيات المتخصصة في هذا المجال. هنا، يقدم الفصل الختامي عددا من المتطلبات والشروط لعودة الديمقراطية أولا، واستدامتها ثانيا، حتى لا تلقى ذات المصير الذي لقيته عشرية الانتقال الديمقراطي. فحركة التغيير، حتى وإن تعثرت أو تعطلت أو توقفت، من شأنها أن تتجدد. في هذا الباب، تقدم لنا الثورة السورية، التي نجحت في إسقاط نظام عائلة الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024، بعد أربعة عشر عاما على انطلاقها، درسا عظيما.

شكر وتقدير

هذا الكتاب حصيلة معايشة وملاحظة ذاتية، وقراءات وحوارات ومقابلات مع شـــخصيات، بعضهـــا من أصحاب الرأي والمعرفـــة وبعضها كان فاعلا في المؤسســـات ومنخرطـــا في مســـار الانتقـــال الديمقراطي في مواقـــع مختلفة. بعض هؤلاء وردت أســـماؤهم في هوامش النص ومراجعه، وبعضهم لم تذكر أسماؤهم. لهم جميعا جزيل الشكر والتقدير، والشكر موصول أيضا لكل من قرأ فصـــول مخطوطة الكتاب، كلها أو بعضها، وزوَّدني بمعلومة أو تعليق أو تدقيق أو تصحيح. وأخيرا، أرجو أن أكون قد اجتهدت ولم أقصِّر، وعدلت ولم أظلم، وتوخَّيت الحق ما استطعت، وبالله التوفيق.

يناير/كانون الثاني 2025

الفصل الأول

انتقال ديمقراطي متعثر

1. الانتقال الديمقراطي: إطار نظري

يحفل حقل دراسات الديمقراطية وتحولاتها بالأطر النظرية والمقاربات التي تحاول فهم المسارات وتقارن بين التجارب وتستخلص القواعد والدروس. من أبرز المقاربات النظرية لموضوع التحول الديمقراطي، المقاربة التحديثية والمقاربة البنيوية والمقاربة الانتقالية. في المقاربة التحديثية، يشكل التحديث والنمو الاقتصادي والاجتماعي نقطة الارتكاز، باعتباره شرطا ضروريا للتحول الديمقراطي. ويُعدُّ سيمور مارتن ليبست (Seymour Lipset)، أبرز رواد هذه المقاربة، التي وضع أسسها في دراسة مقارنة نشرها في خمسينات القرن العشرين، وشملت عددا من البلدان الأوروبية، إلى جانب البلدان الناطقة بالإنكليزية مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا. في تلك الدراسة، خلص ليبست إلى نتيجة حاول تعميمها، مفادها أنه "كلما كان الوضع المادي لبلد أفضل كانت قدرته على إقامة نظام ديمقراطي أكبر"[1]. في وقت لاحق، قام لاري دايموند (Larry Diamond)، بتنسيب هذا الحكم بقوله: "كلما كان الوضع المادي لشعب معين أفضل كان، على الأغلب، أكثر ميلا لتحقيق الديمقراطية وترسيخها في بلاده"[2]. في هذه المقاربة، لا نجد لفاعلين بعينهم، دورا بارزا في عملية التغيير، فالتغيير نتيجة طبيعية وشبه حتمية للتطور الاجتماعي وتراكم النمو الاقتصادي وفق مؤشرات يمكن قياسها وتوقع نتائجها.

من داخل المقاربة التحديثية برز في ستينات القرن الماضي تيار ثقافوي دفع باتجاه التركيز على الثقافة والتعليم باعتبارهما عاملين من عوامل التحول إلى الديمقراطية. فارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يحمل معه بالضرورة مستوى تعليميا متقدما ويسمح بنشر نمط من الثقافة يكون أقرب إلى تبني القيم الديمقراطية[3]. بهذا المعنى، لا يمكن للمجتمعات التي لم تصل إلى

(1) Lipset, Seymour M., 'Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy', The American Political Science Review, Vol. 53 .No. 1, 1959, p. 75.

(2) Diamond, Larry, 'Economic Development and Democracy Reconsidered, American Behavioral Scientist, Vol. 35 No. 4/5, 1992, p. 468.

(3) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton University Press, 1963.

درجــة معينة من التحديث، ولم تبلغ مؤشــرات نموها الاقتصادي والاجتماعي مســتوى متقدما، ولم تنشــأ فيها ثقافة سياسية حاملة لقيم الديمقراطية، أن تقوم فيها أنظمة ديمقراطية.

أما المقاربة البنيوية فتركز اهتمامها على المسارات التاريخية طويلة المدى؛ حيــث تحدث تحــولات في علاقات القوة وبُناها. ونظرا لاختلاف الســياقات الاجتماعيــة والاقتصادية فــإن التحولات البنيوية يمكــن أن تنتج ديمقراطيات ليبرالية كما يمكنها أن تنتج أنظمة سياسية شمولية. من أبرز منظِّري هذه المقاربة بارينغتــون مــور (Barrington Moore)، صاحب كتــاب "الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية"[1]. درس مور تحولات البنى الاقتصادية والاجتماعية فــي ثمانية بلدان على مدى ثلاثة قرون ونصف القرن، من بداية القرن الســابع عشر إلى منتصف القرن العشرين. وخلصت دراسته المقارنة بين إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وألمانيا وروســيا والصين والهند، إلى أن اختلاف نمــط العلاقة بين بنــى القوة الأربع: الفلاحيــن وملاك الأراضي والبورجوازية والدولة، ينتج أنماطا مختلفة من الأنظمة السياسية. ففي حين أنتج النمط الأول أنظمــة ديمقراطية في كل من إنكلترا وفرنســا والولايات المتحدة والهند، أنتج النمط الثاني أنظمة فاشــية في ألمانيا واليابان. أما في روســيا والصين، فكانت نتيجــة التحــول في العلاقة بين ذات البنى أنظمة شــيوعية تســلطية. من داخل المقاربــة البنيوية، تطورت محاولات التحليــل الطبقي للتحولات الديمقراطية. من بين من ســلكوا هذا الاتجاه في التحليل نجد على ســبيل المثال، ديتريتش رويشماير (Dietrich Rueschemeyer) وإيفلين وجون ستيفنس (Evelyne and John Stephens)[2]. فــي هذه المقاربــة أيضا، لا نجد للنخب دورا محددا في عملية التغيير، فالتغيير يحدث بالأســاس داخل البنــى الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى العلاقة بينها، بقطع النظر عن أدوار الفاعلين أفرادا أو جماعات.

المقاربة النظرية الأكثر شــيوعا لدراسة التحولات الديمقراطية هي المقاربة

(1) Moore, Barrington, Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World, Beacon Press, 1966.

(2) Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne H. Stephens and John D. Stephens, Capitalist Development and Democracy, Cambridge University Press, 1992.

الانتقاليــة. فقــد تراكم ضمنهــا كمٌّ أكبر من الأدبيات حتى أصبحت دراســات الانتقال الديمقراطــي عموما تُعرف اختصارا بالترانزيطولوجي (transitology). علــى عكــس المقاربتين التحديثيــة والبنيوية، تركــز المقاربــة الانتقالية على التحــولات التــي تحدث في مديات زمنية قصيرة، وتهتــم بأدوار الفاعلين أكثر مــن اهتمامهــا بوظائف البنى المتحكمة في عمليــة التغيير. في مقدمة الفاعلين أثناء فترات الانتقال، تأتي النخب لتلعب الدور الأســاس في انتقال الحكم من النظام القديم إلى النظام الجديد. وقد كُتب الكثير عن دور النخب في المسارات الانتقالية على اختلاف مراحلها.

يميِّــز منظِّــرو الترانزيطولوجي بين عدة مراحل، لــكل مرحلة خصائصها ووظائفها. فدانكوارت راســتو (Dankwart A. Rustow) مثلا، يميز بين أربعة مراحل. تتشكل خلال المرحلة الأولى ملامح الوحدة الوطنية والهوية السياسية الجامعة. وفي المرحلة الثانية تبدأ النخب في التشــكل والتفاعل والصراع، قبل أن تصل في المرحلة الثالثة إلى قناعة مشتركة بكون التعدد والاختلاف ضرورة للاجتماع السياسي تحتاج إلى مؤسسات لإدارتها. أما في المرحلة الرابعة فيصل الجميع إلى تبني الديمقراطية وترســيخ قواعدها بإقامة نظام سياسي واجتماعي مكتمل الأركان[1].

خلافا لراســتو، تكاد الدراســات اللاحقة ضمن هذه المقاربة تُجمع على التمييــز بين مرحلتين أساســيتين في مســار التحول إلــى الديمقراطية، مرحلة الانتقال ومرحلة الرسوخ. تتسم المرحلة الأولى بدرجة عالية من الحرية والجرأة والانفتــاح، ولكن، من جهــة أخرى تهيمن عليها عوامل الهشاشــة والغموض وغياب اليقين في المستقبل[2]. أما المرحلة الثانية فيجري فيها تعزيز المؤسسات وترســيخ قواعد النظام الديمقراطي، بعد حصول القناعة المشتركة لدى مختلف النخــب بــأن الديمقراطية لم تعد مجرد خيار من بين عدة خيارات، بل أضحت

(1) Rustow, Dankwart A., Transitions to Democracy, Comparative Politics, Vol. 2, Issue 3, 1970, pp. 337-363.

(2) See for example the four edited volumes by O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy, Johns Hopkins University Press, 1986.

"اللعبة الوحيدة في المدينة"، على حد تعبير جوان لينز وألفريد ستيبان (Juan Linz, Alfred Stepan)[1]. وتبدو المقاربة الانتقالية أقرب إلى تأطير التجربة التونسية نظريا. فقد حققت تلك التجربة، خلال عشرية 2011-2021، انتقالا ملموسا من نظام سياسي تسلطي إلى نظام تشاركي، ووضعت أسس ديمقراطية ناشئة، ولكنها فشلت في ترسيخها وتحقيق شروط استدامتها.

2. سياقات المسار الانتقالي

سياق الأحداث عنصر مهم لفهمها وضرورة منهجية لتحليلها، فهي لا تحدث في فراغ إنما تحدث وتتطور وتتخذ اتجاها دون غيره بالتفاعل مع سياقها والتأثر بعناصره سلبيًّا وإيجابيًّا. وككل التطورات السياسية والاجتماعية، كان للانتقال الديمقراطي الذي شهدته تونس بين عامي 2011 و2021 سياقاته التي نحتاج إلى فهمها وتحليل عناصرها وتقدير مدى تأثيرها في مساره وتحديد المآل الذي انتهى إليه.

أ. السياق الوطني

انطلق مسار الانتقال الديمقراطي التونسي في سياق وطني ثوري، بعد ثورة أطاحت بنظام سياسي كان يعد أحد أشد الأنظمة العربية قمعا وتنكيلا بمعارضيه. ولأن الحامل الاجتماعي للثورة كان هو الأبرز في تفجيرها وتوسيع رقعتها وصياغة شعاراتها وتحديد مطالبها، فقد ظل مسار الانتقال الديمقراطي محكوما بسقف الإنجاز الاجتماعي، فلم يكتمل رغم الإنجازات الكمية والنوعية التي تراكمت في المجال السياسي. لقد كان المناخ الثوري ضاغطا على الطبقة السياسية التي قادت المسار الانتقالي في مختلف مراحله، وكان سقف المطلبية مرتفعا، أخفقت الحكومات المتعاقبة في الاستجابة له. ومع ذلك، تمكنت الطبقة السياسية من إدارة ذلك المسار في ظل شراكة وطنية واسعة وغير مسبوقة، سواء على صعيد الحكم والتنفيذ، أو على صعيد التشريع والتوافق على خارطة طريق جنَّبت تونس مخاطر الانتكاس السريع والوقوع في مطبات العنف والحرب الأهلية.

(1) Linz Juan J. and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, Johns Hopkins University Press, 1996, p. 5.

لم يلبث هذا السياق الثوري أن اتسع نطاقه ليشمل عددا متزايدا من البلدان العربية، فتحولت الثورة التونسية إلى حلقة في سلسلة من الثورات التي لحقت بها تباعا في كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا. ومع ذلك، ظل الانتقال الديمقراطي التونسي، على مدى سنوات، يتيما في محيطه، وبقي استثناء فريدا إلى أن أطاح به انقلاب تخلّق في رحم المنظومة الديمقراطية ذاتها وتغذى على عثراتها المتتالية.

ب. السياق العربي

على المستوى العربي، ورغم تشابه السياقات العامة التي انطلقت فيها المسارات الانتقالية باعتبارها جميعا وليدة الربيع العربي، فقد اختلفت في نهاياتها. لقد توقفت تلك المسارات في أوقات متقاربة ومبكرة جدا، ولكن بأساليب مختلفة. فالتجربة الانتقالية المصرية توقفت بعد عامين من الثورة (2013) إثر انقلاب عسكري مدعوم إقليميا، أطاح بنظام الرئيس محمد مرسي المنتخب وبمؤسسات التجربة الانتقالية. وتوقفت التجربة الانتقالية الليبية بعد ثلاث سنوات من محاولات التأسيس (2014)، إثر نشوب صراع مسلح فجره اللواء المتقاعد خليفة حفتر، تحوّل معه الوضع إلى ما يشبه الحرب الأهلية وسط انتشار واسع للسلاح وانقسام لمؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية. وتوقفت التجربة اليمنية بعد ثلاث سنوات (2014) إثر انقلاب الحوثيين على مخرجات الحوار الوطني واستيلائهم على السلطة؛ ما تسبب في تدخل عسكري إقليمي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. أما الثورة السورية فقد تحولت إلى صراع مسلح بين النظام وبعض مكوناتها، ولم تبلغ مرحلة التغيير التي تقتضي وضع ترتيبات انتقالية إلا في أواخر عام 2024، حين سقط نظام الأسد واستملت المعارضة المسلحة السلطة بدلا منه.

شعبيا، كان انخراط الشعب المصري والليبي واليمني والسوري تباعا وبشكل واسع ومباشر في حركة التغيير الثوري. ولكن بلدانا عربية أخرى شهدت حراكا شعبيا أدنى سقفا من حيث المطالب والأهداف، مثل البحرين والمغرب وعُمان. وقد تمكن ذلك الحراك من تحقيق مكاسب دستورية واجتماعية مهمّة، لاسيما في كل من المغرب وعُمان. أما في البحرين فقد جوبهت التحركات

الشعبية بعنف ظاهر وتدخل عسكري خليجي مباشر نفذته قوات "درع الجزيرة"، في مارس/ آذار 2011. في باقي المنطقة العربية وجدت الثورة التونسية صدى شعبيا واسعا ورأت فيها أجيال متعاقبة من الحركة الديمقراطية أفقا واعدا وتعبيرا عن تطلعاتها في التغيير والتحرر من استبداديات ما بعد الاستعمار. وزاد من تعزيز هذا الموقف ومن توسيع نطاق الإشعاع الإيجابي للثورة التونسية، تجربة الانتقال الديمقراطي التي بدت واعدة ومتميزة، قبل أن يطويها، مؤقتا، انقلاب 25 يوليو/ تموز 2021.

فعلى مدى عشر سنوات، شكل مسار الانتقال الديمقراطي في تونس نموذجا للمجتمعات العربية الساعية للتغيير، ومنحها أملا في إمكانية الخروج من براثن الديكتاتورية دون الوقوع بالضرورة في أتون الحرب الأهلية. لقد جسد هذا النموذج تجربة عملية لكسر هذه الثنائية، وقدم جوابا للسائلين عن كيفية التحرر من الأولى دون الارتهان للثانية. بعبارة أخرى، بيَّنت التجربة التونسية أن الخيار الثالث ممكن واقعيا، خلافا لما تسعى لترويجه وترسيخه غالبية أنظمة الحكم في المنطقة العربية. فعموم المحيط الإقليمي لتونس، قريبه وبعيده، إما محكوم بأنظمة استبدادية عارية وعائلات مالكة مستقرة، أو تمزقه صراعات دامية وحروب أهلية. لذلك، فهو إما مناهض للثورة نشط لإفشال أي انتقال ديمقراطي، أو مغرق في شؤونه غير معني بأي تغيير. في هذا السياق، نُظر للتجربة التونسية باعتبارها استثناء لا ينبغي أن يدوم، وسابقة لإرساء نموذج في الحكم من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة ويهدد النماذج السائدة.

ج. السياق ما بعد كولونيالي

تعيش أغلب البلدان التي خرجت من حالة الاستعمار المباشر قبل أكثر من نصف قرن وضعا هجينا تختلط فيه مظاهر الاستقلال بأسباب التبعية، فلا هو وضع استقلال كامل ولا هو وضع استعمار ظاهر. قليلة هي البلدان التي خرجت من حالة الاستعمار المباشر وتمكنت من بناء مجتمعات حية واقتصادات قوية وثقافات مبدعة ونظم تعليم متقدمة وتحالفات إقليمية ودولية فاعلة. وبذلك خرجت من حالة الهجانة وحققت استقلالها الكامل أو هي في الطريق إلى تحقيقه. نماذج من تلك البلدان نجدها في شرق آسيا وجنوب أميركا وبعض

أقاليم إفريقيا. ولكن النسبة الغالبة من البلدان الإفريقية، وخاصة من مستعمرات فرنسا السابقة، ما زالت تعيش في ظل هذا السياق وتتأثر به سلبيًّا في سياستها واقتصادها وتعليمها وعلاقاتها الدولية.

بناء ديمقراطية راسخة، كما هو شأن بناء اقتصاد قوي أو تعليم متين في سياق ما بعد كولونيالي، يُعدُّ معركة من معارك استكمال التحرر ومغادرة حالة الهجانة المعطلة لأي نهوض. لذلك، لا يمكن فصل مساعي الشعوب لممارسة حقها الكامل في تقرير مصيرها، وإقامة النظم السياسية التي تناسبها، واختيار حكامها بحرية، وانتهاج سياسات تخدم مصالحها وتعكس إرادتها العامة، عن معارك استرداد السيادة الوطنية وفك الارتباط بالمستعمر القديم. الديمقراطية بهذا المعنى، ليست مجرد آلية لإدارة شؤون الحكم بصورة تشاركية، بل هي أيضا وسيلة من وسائل القوة وأداة من أدوات مقاومة الهيمنة الخارجية. فالهيمنة الخارجية تستمر في إعاقة محاولات النهوض بأساليب مختلفة، ليست كلها ظاهرة. نجدها في خطابات النخب "الوطنية" وأيديولوجياتها وارتباطاتها، وفي هشاشة التعليم وتخلفه، وفي تبعية الاقتصاد واختلال توازنه، وفي الكثير من الأشكال الثقافية السائدة وفي "مبدعيها".

لا شك أن السياق ما بعد كولونيالي يشكل تحديا إضافيا أمام جهود بناء الديمقراطية في المستعمرات السابقة، وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار. ولكن هذا التحدي لا يجب أن يحجب عنا أسباب الفشل الذاتي، والميول السلطوية لدى النخب التي ورثت الاستعمار، وعجزها عن إقامة أنظمة سياسية حديثة تواكب العصر وتحفظ كرامة مواطنيها وتبني شرعيتها على إنجازاتها لا على استنادها إلى الدعم الخارجي.

3. في الاستثناء الديمقراطي عامة والاستثناء التونسي خاصة

ضمن هذه السياقات مجتمعة ومتفاعلة، الوطني الثوري، والإقليمي العربي، وما بعد الكولونيالي المناهض، تَشَكَّل "الاستثناء التونسي". ومن يتابع أدبيات الانتقال الديمقراطي يعلم أن ثمة جدلا دائرا حول مقولة "الاستثناء" موضوعها العرب. فحول الاستثناء العربي في ظل عولمة النموذج الديمقراطي، كتب ميشال كاماو (Michel Camau) عن الطبيعة السلطوية للنظم السياسة العربية

وتحديها لما يبدو اتجاها كونيا لتوسيع مجال الحكم الديمقراطي[1]. وناقش حيزم فيرناندیز (Haizam Fernández) الحجج المؤسسة لمقولة الاستثناء العربي واستعرض في ذلك أربعة عوامل، دينية وثقافية واقتصادية وجيوسياسية[2]. أما محمد العسيس وإسحاق ديوان فقد اعتمدا، لتفسير الاستثناء العربي، على بيانات إحصائية يوفرها "مؤشر القيم العالمي" الذي يستطلع، بصفة دورية، آراء المواطنين وتفضيلاتهم حول الديمقراطية. وتشمل العينات المدروسة فئات اجتماعية مختلفة مثل الشباب والنخب المتعلمة وأبناء الطبقة الوسطى[3].

من أبرز المنظرين للاستثناء العربي، نجد كذلك ديفيد برايس-جونز (David Pryce-Jones)، الذي لا يستسيغ مجرد الربط بين "العرب والديمقراطية" ويرى في ذلك تناقضا في العبارة. فالبنى الاجتماعية القبلية، بالنسبة إليه، تجعل المجتمعات العربية تدور في حلقة مفرغة لا يمكنها الخروج منها لإنتاج مؤسسات منفتحة تقوم على الانتماء الطوعي وعلى التدبير المشترك لمقتضيات المصلحة العامة[4]. هذه الدراسات تجد أطرها المرجعية في أطروحات مستشرقين كبار مثل برنارد لويس (Bernard Lewis)، الذي يرى أن الإسلام لا يمكن أن ينتج سياسيا إلا أنظمة ثيوقراطية غير قادرة على الانفتاح على قيم العالم الحديث، مثل التعددية والديمقراطية[5].

النقاش حول الاستثناء العربي من الديمقراطية يأخذه العربي صديقي إلى مستوى آخر، فيسائل الخطاب الغربي ذاته، ويبحث عن أسباب تغييبه وتهميشه

(1) Camau, Michel, Globalisation Démocratique et Exception Autoritaire Arabe, Critique Internationale, Vol. 1, No. 30, 2006, pp. 59-81.

(2) Fernández, Haizam Amirah, The True 'Arab Exception' (La verdadera 'excepción árabe'), Real Instituto Elcano, 16 April 2015.
See: https://www.realinstitutoelcano.org/en/commentaries/the-true-arab-exception/ (accessed on 20/08/2023).

(3) Al-Ississ, Mohamad and Ishac Diwan, Preference for Democracy in the Arab World, Politics and Governance, Vol. 4, No 4, 2016.

(4) Pryce-Jones, David, The Closed Circle: An Interpretation of the Arabs, Harper and Row, 1989.

(5) Lewis, Bernard, What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Reponses, Oxford University Press, 2002.

لإشـكالية العرب والديمقراطية. تحت هـذا العنوان، يفكك صديقي الخطابات الغربية حول الديمقراطية ويُرجع هذا التغييب إلى ثلاثة أسـباب رئيسـية: هيمنة الخلفية الاستشـراقية علـى الخطاب الغربي حول الشـرق العربي، وتوجهات السياسـات التي تقود الدراسات الإقليمية، وهوس الجماعة الأكاديمية بالصراع العربي-الإسرائيلي، الذي كان على حساب الاهتمام بقضايا أخرى لها أهميتها[1].

على مسـتوى التجربة التاريخية، كان الاسـتثناء العربي واضحا. فقد شهد العالم على مدى مئتي عام الماضية تحولات ديمقراطية شملت مختلف مناطقه باستثناء المنطقة العربية. وإذا اعتمدنا نظرية "الموجات" الهنتنغتونية، فإن الموجة الأولـى للتحولات الديمقراطية بدأت مع الولايات المتحدة الأميركية في العام 1828 واسـتمرت إلى العام 1926 وشـملت أكثر من ثلاثيـن بلدا. وفي بداية الأربعينات، في خضم الحرب العالمية الثانية، انطلقت الموجة الثانية للتحولات الديمقراطية واسـتمرت نحو عقدين، لتنتهي في العام 1962. أما الموجة الثالثة فقـد بدأت بتحول البرتغال إلى الديمقراطية في العام 1974، وبلغت أوجها في بداية التسـعينات مع التحولات التي شـهدتها أوروبا الشرقية، المجال الحيوي للعالم الشيوعي.

هكذا، تكون الموجات الديمقراطية المتعاقبة قد غطت العالم شمالا وجنوبا وغربا وشـرقا، فشملت الأميركتين وأوروبا وآسيا وإفريقيا، ولم يُستثن منها غير المنطقـة العربية. صحيـح أن صمويل هنتنغتـون (Samuel Huntington) لم يستخدم عبارة الاستثناء العربي في دراسته الشهيرة عن موجات الديمقراطية التي صدرت في العام 1991 تحت عنوان "الموجة الثالثة"[2]، ولكن المسـح الشامل الذي أجراه واسـتعرض فيه التحـولات الديمقراطية، التي حدثت خلال قرنين في مختلف أنحاء العالم، يجعل هذا الاسـتثناء جليًّا. أما تفسـير ذلك الاستثناء والبحث في أسـبابه فنجده مبثوثا فـي كتابه اللاحق "صدام الحضارات وإعادة

(1) Sadiki, Larbi, The Search for Arab Democracy: Discourses and Counter-Discourses, Columbia University Press, 2004, p. 3.

(2) Huntington, Samuel P., The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, University of Oklahoma Press, 1991.

تشـكيل النظام العالمي"[1]، حيث يلجأ إلى عناصر الثقافة السـائدة في المنطقة معتبرا إياها مقاومة للغرب وقيمه الحضارية بما في ذلك الحرية والديمقراطية. لقد حوَّلت كتابات هنتنغتون وغيره، مقولة: "الاسـتثناء العربي" إلى أداة تحليل متداولة إلى حين انطلاق ثورات الربيع العربي.

جاءت ثورات الربيع العربي، فحاولت كسر هذا الاستثناء وتحدي مقولاته المؤسسـة. وفـي ضوء هذا الحدث التاريخي، تجـدد النقاش حول الموضوع، فكتب بشارة خضر متحديا القائلين بالاستثناء العربي، معتبرا أن الثورة التونسية أسـقطت واقعيا ما قام عليه من تفسيرات "خيالية"[2]. وحول الاستثناء التونسي تحديدا، ناقش عبد اللطيف الهرماسي في توطئة كتابه "تونس: الثورة والمحنة" مقولة الاستثناء التونسي في مواجهة النماذج الكونية للثورة[3].

لقد مثَّل الاسـتثناء التونسـي، خاصة بعد تعطل التجارب الانتقالية العربية الأخرى، استثناء محليا داخل الاستثناء الإقليمي وفي مواجهته. وهو، إلى جانب ذلك، تحد لمقولة الاستثناء العربي عامة، التي فقدت كثيرا من قيمتها الإجرائية بعـد أن فتحـت تونس الباب أمـام المنطقة العربية لتخرج من هذا الاسـتثناء التاريخي. بذلك، اتخذت الثورة التونسية ومسارها الانتقالي بعدا عالميا يتجاوز أفقيهـا المحلي والعربـي. وقد أضحت، بفضل هذه القيمة، مدارا لجدل فكري وسياسـي وأكاديمي عالمي واسـع نتج عنه المئات من الدراسـات والأبحاث المنشـورة، وشـكلت موضوعا للنقاش والحوار في العديد من المؤتمرات التي عُقدت على مدى سنوات في مختلف أنحاء العالم.

في النموذج التونسي تحديدا، يمكن أن نقف على أكثر من وجه للاستثناء. فالمبادرة بالثورة والتغيير وسـط حالة عربية عامة من الركود والتسـليم بسـيادة

(1) Huntington, Samuel P., The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, US. 1996.

(2) Khader, Bichara, Tunisia and the Arab Democratic Awakening, IEMed Mediterranean Yearbook 2011, pp. 15-20.

(3) الهرماسي، عبد اللطيف، تونس الثورة والمحنة: مقاربة من منظور علم الاجتماع السياسي، منشورات سوتيميديا، تونس 2023، ص 7-22.

الاستبداد والمحافظة استثناء. وخيار التأسيس ودسترة التعاقد الاجتماعي وسط ارتباك مسارات تجارب الانتقال الأخرى استثناء. واستمرار المسار الانتقالي لعشر سنوات وصموده في وجه محاولات التخريب الداخلية والخارجية استثناء. وهو كذلك استثناء على مستوى التاريخ السياسي لتونس ذاتها. فرغم ثراء التجربة الدستورية التونسية التي شهدت صدور عدة دساتير خلال قرنين ونصف القرن، بداية من العام 1861، حاولت تقييد صلاحيات الحاكم، ملكا كان أم رئيسا، ومنح صلاحيات متفاوتة للمجالس المنتخبة، ظل الطابع الاستبدادي للحكم سائدا في مختلف العهود إلى حين قيام الثورة. يُستثنى من هذا التاريخ الطويل تجربة قرطاج، حيث ساد الحكم الدستوري والنظام الديمقراطي وكانت الانتخابات آلية لاختيار الحكام بما في ذلك الملوك. وتُعد الإطاحة بالنظام الديمقراطي من داخله في العام 2021، على يد رئيسه المدني المنتخب ديمقراطيا استثناء آخر. ولكنه استثناء عكسي وضع حدا لبقية الاستثناءات وأعاد تونس إلى عموم القاعدة، التي حاولت الإفلات منها على مدى عشر سنوات.

في سياق هذا الاستثناء، وقبل انقضاء عشرية الانتقال الديمقراطي وإغلاق قوسها، كانت التجربة التونسية قد راكمت مجموعة من الإنجازات، خاصة على الصعيد السياسي والمؤسسي. فقد تمكنت نخب ممثلة لأغلب الطيف الفكري والسياسي التونسي من التوافق على الحد الأدنى من خارطة طريق، بدأت بإعادة تأسيس النظام السياسي تأسيسا دستوريا يستعيد لحظة تأسيس الجمهورية عقب استقلال تونس في العام 1956. ورغم الجدل الذي اكتنف عملية التأسيس الثاني والنقاش الذي دار طويلا حول طبيعته وتسميته الأدق، كانت اللحظة ثورية بامتياز، فلم تكن تقتضي تعديلا دستوريا أو تغييرا سياسيا محدودا. لذلك اتجه وفاق النخبة إلى التأسيس والبناء من جديد.

4. مؤسسات الانتقال الديمقراطي ومحطاته الرئيسية

تعددت محطات المسار الانتقالي وتنوعت مؤسساته، فشكَّلت تجربة سياسية ثرية حاولت أن تستمر في وجه تحديات داخلية وخارجية متزايدة. فيما يلي، نستعرض أبرز تلك المحطات وما نشأ خلالها من مؤسسات سياسية ودستورية.

ـ هيئة تحقيق أهداف الثورة

انطلق مسار التأسيس بعد سلسلة من الحوارات والتوافقات حول معالم الطريق، أدارتها "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، التي تأسست في شهر مارس/ آذار 2011 برئاسة رجل القانون عياض بن عاشور. وكان من أبرز ما انتهت إليه تلك التوافقات تأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 18 أبريل/ نيسان 2011[1]. وقد طوى بعث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات إحدى صفحات النظام القديم، وقطع بوضوح مع إحدى ممارساته الاستبدادية التي استمرت على مدى ستين عاما، حين كانت الانتخابات من أنظار وزارة الداخلية، تنظمها وتشرف عليها وتعلن نتائجها بعد هندستها بما يتفق مع حسابات النظام ورغباته. ومنذ تأسيس تلك الهيئة، التي تتمتع باستقلال مالي وإداري، باتت الانتخابات في تونس حدثا وطنيا مفصليا يهتم به التونسيون ويرضون بنتائجه وتتغير بمقتضاه الحكومات ويُعاد على أساسه تركيب المجلس النيابي والمشهد السياسي عامة.

وقد اكتسبت الانتخابات التي نظمتها الهيئة خلال عشرية الانتقال الديمقراطي مصداقية عالية، داخليا وخارجيا، لما توافر فيها من مقاييس عالمية مثل النزاهة والشفافية والمنافسة الحرة والتعددية الحزبية والمشاركة الواسعة وحياد الإدارة والإعلام. تشهد على ذلك تقارير المراقبين المحليين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني ومبعوثي الدول والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالانتخابات. انظر، على سبيل المثال، تقارير "منظمة شاهد لمراقبة الانتخابات ودعم التحولات الديمقراطية"[2]، والاتحاد الأوروبي[3] ومعهد كارتر[4] والبعثة

---

(1) انظر نص المرسوم الرئاسي الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 27 بتاريخ 19 أبريل/ نيسان 2011.

(2) انظر تقارير منظمة شاهد على موقعها الإلكتروني (تاريخ الدخول: 20 أغسطس/ آب 2023)، http://www.chahed.tn/

(3) انظر تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة انتخابات 2014:
https://eeas.europa.eu/archives/eueom/missions/2014/tunisia/pdf/150313-rapport-final-moeue-tunisie-2014_fr.pdf/ (accessed on 20/08/2023).

(4) انظر تقرير معهد كارتر عن انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر/ تشرين الأول 2011:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia-final-Oct2011.pdf/ (accessed on 20/08/2023).

الدولية لملاحظة الانتخابات في تونس، التابعة للمعهد الجمهوري العالمي[1].

إلى جانب هيئة الانتخابات، جرى التوافق أيضا على قانون انتخابي يتم على أساسه انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي. وقد حدد القانون الجديد، الذي عُرف بقانون "أكبر البقايا"، عدد أعضاء المجلس التأسيسي بـ(217)، وعدد الدوائر الانتخابية داخل تونس وخارجها بـ(33)، ومنح الفرصة للمستقلين للترشح إلى جانب القوائم الحزبية. وشجَّع الشباب على الانخراط في الحياة العامة بتخفيض سن الترشح إلى 23 عاما، واشترط على القوائم المتنافسة أن تكون مناصفة بين الرجال والنساء.

التقت وراء سَنِّ قانون انتخابي بهذه المواصفات هواجس النخبة من عودة الماضي، مع الرغبة في التخلص من هيمنة الحزب الواحد على صناعة القرار، وإرادة توسيع تمثيلية المجلس، خاصة أن مهمته الرئيسية كانت وضع دستور لكل التونسيين. غير أن هذا القانون، وإن كان مناسبا لانتخاب مجلس تأسيسي، إلا أنه في المحطات الانتخابية اللاحقة، تحول إلى عامل سلبي أخلَّ بمفهوم التمثيلية ومنع تشكيل أغلبية منسجمة قادرة على الحكم وقابلة للمحاسبة، وأوصل الحياة السياسية إلى ما يشبه الشلل، رغم التعديلات الجزئية التي أُدخلت عليه.

- المجلس التأسيسي

قبل أن تكمل الثورة عامها الأول، جرت، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، الذي عُهد إليه وضع دستور جديد بديلا من دستور 1959. جرت الانتخابات بمشاركة أكثر من 1500 قائمة حزبية وائتلافية ومستقلة، وبلغت نسبة المشاركة 54٪ من عموم الناخبين، وشهد عليها أكثر من عشرة آلاف مراقب بين أجنبي ومحلي[2]. وأسفرت النتائج عن خارطة جديدة للقوى السياسية والحزبية في تونس، أقرب ما تكون لتمثيل الواقع

---

(1) انظر تقرير البعثة الدولية لملاحظة الانتخابات 2019:
https://www.iri.org/wp-content/uploads/2020 سبتمبر/أيلول tunisia_iom_final_report_ar_final.pdf/ (accessed on 20/08/2023).

(2) انظر تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تاريخ الدخول: 20 أغسطس/ آب 2023):
https: / /www.isie.tn /ar /2011 / الانتخابات/ انتخابات-/

تمثيلا حقيقيا، وأبعد ما تكون عن تلك الصورة الزائفة التي عهدها التونسيون منذ تأسيس دولة الاستقلال.

يُعد المجلس التأسيسي أول مؤسسات الثورة المنتخبة وأهم محطات المسار الانتقالي. فإلى جانب انتخابات 2011 غير المسبوقة في تاريخ تونس في تمثيليتها وشفافيتها ونزاهتها، كانت مؤسسة المجلس مرآة عاكسة لتنوع المجتمع التونسي وحيويته ورغبته في تغيير واقعه. فقد توزعت تركيبته على نحو عشرين حزبًا إضافة إلى عدد من نواب القوائم المستقلة. وتصدرت نتائج الانتخابات حركة النهضة، التي ظلت ممنوعة من النشاط السياسي القانوني منذ تأسيسها في العام 1981 (تحت اسم الاتجاه الإسلامي)، بـ89 مقعدا من مجموع 217. تلاها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ29 مقعدًا. واحتلت العريضة الشعبية المرتبة الثالثة بـ26 مقعدا. أما المرتبة الرابعة فآلت إلى حزب التكتل من أجل العمل والحريات. وفاز ببقية المقاعد أحزاب يسارية مثل حزب العمال الشيوعي التونسي والقطب الديمقراطي الحداثي، وقومية مثل حركة الشعب، وليبرالية مثل حزب آفاق تونس والاتحاد الوطني الحر. ولم تغب عن تشكيلة المجلس أحزاب تنتمي قياداتها إلى النظام السابق مثل حزب المبادرة والحزب الدستوري الجديد.

انعكست هذه النتائج على التشكيلة القيادية للمرحلة الأولى من المسار الانتقالي، فتوافقت الأحزاب الفائزة بأكثرية المقاعد، باستثناء العريضة الشعبية، على انتخاب الأمين العام للتكتل، مصطفى بن جعفر، رئيسا للمجلس، وانتخاب رئيس المؤتمر، منصف المرزوقي، رئيسا للجمهورية، بينما تولى رئاسة الحكومة الأمين العام لحركة النهضة، حمادي الجبالي. إلى جانب تمثيلها لحقيقة الأوزان الانتخابية للأحزاب السياسية، مثَّل ذلك الائتلاف الثلاثي، أو "الترويكا" كما عُرفت في وقتها، أول شراكة سياسية حقيقية تخترق جدران الاصطفاف الهووي وتتجاوز حدود الانقسامات الأيديولوجية. فحركة النهضة ذات خلفية إسلامية، بينما حزب التكتل اشتراكي ديمقراطي اجتماعي، أما حزب المؤتمر فيجمع حساسيات مختلفة المرجعيات الفكرية وهو أقرب إلى يسار الوسط.

في ضوء هذه الترتيبات والتوافقات على قيادة المرحلة الانتقالية في مستوياتها الثلاثة، تولى المجلس التأسيسي، بالإضافة إلى مهمته الرئيسية المتمثلة في وضع دستور جديد للبلاد، بعض الوظائف غير التأسيسية، مثل منح الثقة للحكومة والمصادقة على الميزانية. كما سَنَّ عددا من القوانين، مثل قانون إرساء العدالة الانتقالية، الذي صدر في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2013،

وتشكلت على أساسه هيئة الحقيقة والكرامة، في يونيو/ حزيران 2014، وقانون الانتخابات والاستفتاء، الذي صدر في شهر مايو/ أيار 2014. إلى جانب ذلك، أسهم المجلس في تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي بإنشاء عدد من الهيئات الوطنية والدستورية.

في هذا السياق، أقر المجلس إنشاء خمس هيئات دستورية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية. وأثناء عهدته، تمكن من بعث هيئة الاتصال السمعي البصري في 2013، وانتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 2014. أما الهيئات الثلاث المتبقية، فقد صدرت قوانينها الأساسية خلال عهدة برلمان 2014–2019. فهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، صدر قانونها الأساسي في شهر أغسطس/ آب من العام 2017، وكان من المفترض أن تحل محل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي أنشئت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2011، وحلّت بدورها محل لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة، التي تأسست مباشرة بعد الثورة. وصدر القانون الأساسي لهيئة حقوق الإنسان في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2018، تلاه القانون الأساسي لهيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة، الذي صدر في شهر يوليو/ تموز 2019. وفي أبريل/ نيسان 2014، صادق المجلس على إحداث الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، التي كان يُفترض أن تُنهي مهامها مع تركيز المحكمة الدستورية. وبعد الانتهاء من صياغة الدستور والمصادقة عليه في يناير/ كانون الثاني 2014، تواصلت أعمال المجلس التأسيسي إلى حين انتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب في أكتوبر/ تشرين الأول من السنة ذاتها.

- دستور 2014 وتجديد أسس التعاقد الاجتماعي

مهما كانت القوانين التي سنها والهيئات التي أنشأها، يظل الدستور الجديد أبرز إنجازات المجلس التأسيسي، سواء باعتبار ذلك مهمته الرئيسية، أو بالنظر إلى الوقت الذي استغرقه مشروع الدستور في النقاش العام والتداول المتخصص داخل المجلس وخارجه، أو ما ناله من توافق واسع بين النخبة التونسية، عكسته المصادقة عليه بما يشبه الإجماع، حيث نال 200 صوت من مجموع 216[1].

(1) توفي النائب محمد علوش قبل أيام قليلة من تاريخ المصادقة على الدستور فنقص عدد نواب المجلس التأسيسي من 217 إلى 216.

يكتسي دستور 2014، أو دستور الجمهورية الثانية كما تصفه بعض الأوساط، أهمية خاصة، في سياقه ومسار إعداده ومضمونه. فقد جاء في سياق تاريخ دستوري طويل يبدأ مع دستور قرطاج، أحد أقدم الدساتير التي عرفتها البشرية، والذي كرس نظاما ديمقراطيا[1]، ويمرّ بدستور 1861، الذي يُعدُّ أول دستور سُنَّ في العالم العربي والإسلامي[2]، ثم دستور 1959، الذي ألغى الملكية وأرسى بدلا منها نظاما رئاسيا شديد المركزية[3]. وجاء في سياق ثوري حاول القطع مع الماضي، بعد الإطاحة بنظام سياسي أمني يقوده حزب واحد. وجاء في سياق انقسامات سياسية واجتماعية أبرزها الانقسام بين أنصار الثورة ونخبها وأنصار النظام القديم ونخبه، والانقسام بين الإسلاميين من جهة والعلمانيين من جهة أخرى. وجاء بعد مرحلة مظلمة من الاستبداد المطلق ساد فيها القمع الواسع والخوف المطبق، وغاب عنها النقاش العام، وسُلبت فيها الحريات، وانتُهكت حقوق الإنسان بمختلف أصنافها.

وقد انعكست هذه السياقات في نص دستور 2014، الذي تفاعل معها بدرجات متفاوتة. كما انعكست في منهجية إعداده وحجم الانخراط في نقاشه وعدد المراجعات التي أدخلت على مسوداته على مدى ثلاث سنوات. فقد خصّص المجلس التأسيسي لإعداد الدستور ست لجان تعمل تحت إدارة "هيئة مشتركة للتنسيق والصياغة" يقودها رئيس المجلس ويوثق أعمالها ويضبطها المقرر العام للدستور. وتوزعت اللجان الست على المجالات التالية: التوطئة والمبادئ الأساسية، الحقوق والحريات، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، القضاء بفروعه الأربعة: العدلي والإداري والمالي والدستوري، الهيئات

---

(1) انظر في هذا الموضوع، كتاب أرسطو "السياسة"، الفصل الثاني، ص 60-61:
Aristotle, Politics, Translated by Benjamin Jowett, (Oxford, The Clarendon Press 1985).

(2) صدر دستور 1861 في عهد محمد الصادق باي في سياق حركة إصلاحية واسعة شملت عدة نواح في السلطنة العثمانية مثل مصر وسوريا ولبنان وتميز بتقييد سلطة الباي. وقد صدر هذا الدستور قبل دستور السلطنة العثمانية التي كانت تونس جزءا منها بخمسة عشر عاما.

(3) صدر دستور 1959 في 25 يوليو/ تموز عن المجلس التأسيسي.

الدستورية، وأخيرا الجماعات العمومية. واعتمدت تلك اللجان في عملها عدة آليات لتوسيع دائرة المشاركة من خارج المجلس، منها الاستئناس بالدساتير الأخرى، والاستفادة من مقترحات الدساتير التي قُدِّمت للمجلس، والاستماع للخبراء وأهل الاختصاص، واستشارة الهيئات الدولية، وإدارة الحوار العام والمفتوح.

كان لافتا توافق نواب المجلس على عدم الاعتماد في إعداد مسودة الدستور على مرجع بعينه، بما في ذلك دستور 1959، الذي أُلغي وتوقف العمل به بعد الثورة. فانطلق النقاش في كل اللجان مما سمي "ورقة بيضاء"، مع فتح الباب للاستفادة من كل الدساتير المتاحة[1]. كما استفادت اللجان المختلفة من عدد كبير من مقترحات الدساتير التي وردت على المجلس، سواء من طرف منظمات وطنية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، أو من أحزاب سياسية مثل حزب العدل والتنمية وحزب التحرير، أو كتل نيابية مثل كتلة العريضة الشعبية، أو لجان خبراء مثل لجنة عياض بن عاشور، أو جمعيات المجتمع المدني مثل شبكة دستورنا، أو شخصيات أكاديمية مثل الصادق بلعيد[2].

إلى جانب الوثائق والمقترحات المكتوبة، اعتمدت لجان الدستور آلية الاستماع إلى عدد كبير من السياسيين والشخصيات الوطنية، وخبراء القانون، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلين عن بعض الوزارات مثل الدفاع والداخلية. كما شارك الإعلاميون في جلسات الاستماع التي كانت علنية ومفتوحة أمام وسائل الإعلام. بالتوازي مع ذلك، ولتوسيع نطاق المشاركة، استضاف المجلس سلسلة من الحوارات مع منظمات المجتمع المدني، وأشرف على اجتماعات شعبية في كل ولايات الجمهورية وفي بعض الجامعات وبعض الدول مثل فرنسا

(1) يذكر الصحبي عتيق، رئيس كتلة حركة النهضة، في كتابه عن المجلس التأسيسي، أن من بين الدساتير التي أعطيت أولوية تلك التي صيغت في ظروف مشابهة للحالة التونسية، وهي دساتير المغرب والجزائر ومصر والأردن وتركيا وإسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة والسويد وجنوب إفريقيا، إضافة إلى دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959. انظر: عتيق، الصحبي، المجلس الوطني التأسيسي: الاستثناء التونسي، منشورات سوتيميديا، تونس 2018، ص 42.

(2) المرجع نفسه، ص 43.

وإيطاليا. وكان لعديد الهيئات الدولية أيضا إسهام في مناقشة مسودات الدستور وتطوير نصوصها، مثل معهد كارتر، ومعهد ماكس بلانك، والمعهد الوطني الديمقراطي، والمعهد الوطني الجمهوري، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1].

وكان الحوار الوطني، الذي دعا إليه وقاده الرباعي المتمثل في الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، محطة مهمة وحلقة مفصلية وأخيرة في مسار إعداد الدستور. فقد انطلق الحوار في أجواء أزمة سياسية حادة عصفت بالمسار الانتقالي وكادت تذهب به، والتقت عليه أربعة عوامل، بعضها داخلي وبعضها خارجي، صبت كلها في اتجاه تعطيله وتحويل وجهته. أولها: اغتيال المعارض شكري بلعيد، في فبراير/ شباط 2013، ثم النائب محمد البراهمي، في يوليو/ تموز من نفس السنة. وثانيها: حركة الاحتجاجات التي استفادت من حادثتي الاغتيال، فتوسعت واتخذت شكل اعتصامات ميدانية شارك فيها نواب من المجلس، ودعوات لحل المجلس التأسيسي وتفكيك المؤسسات الانتقالية. وثالثها: اتساع نشاط الجماعات السلفية العنيفة، وما رافقه من عمليات إرهابية باتت تهدد استقرار البلاد وأمنها بجدية. ورابعها: انقلاب مصر، الذي أطاح بالتجربة الديمقراطية وبنظام مرسي المنتخب وأعاد الجيش إلى السلطة بقيادة عبد الفتاح السيسي. تسبب التقاء تلك العوامل في تراجع منسوب الثقة بين الأطراف السياسية عامة، وبين المعارضة وحكومة الترويكا خاصة، وتعطل العمل داخل المجلس التأسيسي بسبب انسحاب أكثر من ستين نائبا معارضا؛ ما دفع رئيسه لتعليق أشغاله بتاريخ 6 أغسطس/ آب، إلى حين عودة النواب المنسحبين وحل الأزمة المستفحلة.

في تلك الأجواء، تقدم الرباعي الراعي للحوار، في شهر سبتمبر/ أيلول 2013، بمبادرة للحوار الوطني وعرض خارطة طريق مثلت أرضية لانطلاقه. فتح الحوار ثلاثة مسارات متزامنة ومترابطة: أولا: مسار دستوري يبدأ بعودة النواب المنسحبين واستئناف المجلس أشغاله وينتهي بالمصادقة على الدستور.

(1) المرجع نفسه، ص 47.

ثانيا: مسار حكومي يبدأ بالاتفاق على تشكيل حكومة مستقلة وينتهي باستقالة الحكومة القائمة. ثالثا: مسار انتخابي يبدأ بانتخاب أعضاء الهيئة المشرفة على الانتخابات والمصادقة على القانون الانتخابي وينتهي بتحديد رزنامة للانتخابات القادمة. ما يهمنا هنا هو المسار الدستوري الذي أسهم الحوار الوطني في الدفع به إلى نهايته، وكانت مخرجاته، إلى جانب مخرجات الحوارات والاستشارات التي سبقته، حاسمة في تطوير مضمون الدستور وتجاوز الخلافات حول فصوله. فقد أُدخلت بفضل تلك الحوارات تعديلات كثيرة وجوهرية على مسوداته، الأولى (ديسمبر/ كانون الأول 2012) والثانية (أبريل/ نيسان 2013) والثالثة (يونيو/ حزيران 2013) قبل عرض مسودته النهائية للمصادقة في يناير/ كانون الثاني 2014.

في النهاية، رغم تأخر صدور الدستور بسنتين، ورغم التوترات التي تخللت مسار إنجازه، ورغم ما يحمله نصه من مواطن الضعف والغموض وربما التناقض، كان دستور 2014 نجاحا بارزا للمجلس الوطني التأسيسي بمختلف مكوناته، وللنخبة التونسية عموما. فقد عزز التاريخ الدستوري التونسي بمنجز جديد أكثر تقدما وانسجاما مع روح العصر. وكانت لحظة المصادقة عليه، بعد الحوارات المطولة والتوافقات الصعبة والمعقدة التي توصلت إليها كتل المجلس وما تمثله من أطراف ومواقف وتوجهات، توحيدا للتونسيين وتجاوزا نادرا وضروريا للانقسامات التي تشق المجتمع ونخبه السياسية والفكرية.

بالإضافة إلى أهمية السياق التاريخي الذي وُلد فيه والمنهجية التشاركية التي أُعِدَّ بها، تميز "دستور الثورة" بمضامين لقيت تقديرا واسعا وإشادة داخل تونس وخارجها. فباب الحقوق والحريات، على سبيل المثال، يُعدُّ نقلة نوعية بما قام عليه من مبادئ ومعايير، وما وضعه من آليات وضمانات، وما عبَّر عنه من روح تحررية عالية. ولا يقل عنه أهمية التخفيف من مركزية السلطة وتوزيعها بقدر من التوازن، سواء بين مراكزها الثلاثة: التشريع والتنفيذ والقضاء، أو بين المركز من ناحية والجهات من ناحية أخرى. كما أن دسترة الهيئات المعنية بتعزيز النظام الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، والسهر على استقلالية الإعلام وتطويره، ودعم الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وضمان حقوق الأجيال القادمة من

خلال التنمية المستدامة، وتمتيع تلك الهيئات بالاستقلالية الإدارية والمالية، يُعد إنجازا غير مسبوق لدستور 2014.

في المقابل، كان خيار النظام السياسي الهجين، رغم محاولة تغليب الطابع البرلماني على الرئاسي، نقطة ضعف أساسية في الدستور الجديد. فالتوافق حول هذا الشكل من الأنظمة، بخلاف بقية التوافقات، لم يكن في محله. وكان الأَوْلى، في مرحلة انتقالية هشة تتميز بضعف السلطة عموما والحاجة الماسَّة إلى إنجازات على الأرض، أن يتجه الخيار إما إلى نظام برلماني كامل أو إلى نظام رئاسي كامل. ففي الأوضاع الانتقالية، يتقدم الانسجام الميسِّر للعمل على التوازن المسبِّب للعطالة، وذلك ما بيَّنته تجربة سنوات الانتقال الديمقراطي العشر. ويُعبِّر باب السلطة التنفيذية عن خلل آخر في الدستور، أملته التوازنات السياسية والحزبية في حينها، ودفعت إليه الهواجس المتبادلة بين مختلف الأطراف، أكثر من مقتضيات البحث عن فاعلية الحكم والحرص على استقرار النظام السياسي واستمراره. فبالإضافة إلى الجدل الذي أثاره هذا الباب لما تسبب فيه من تنازع بين رأسي السلطة التنفيذية، كان دوره في تعطيل الحياة السياسية واضحا، وشكل مدخلا من مداخل الانقلاب على الدستور وعلى مسار الانتقال الديمقراطي بأسره.

ـ انتخابات دورية منتظمة

تُعد الانتخابات أحد مقومات النظام الديمقراطي ومظهرا أساسيا من مظاهره، إذا توافرت فيها مجموعة من الشروط والمعايير، أهمها أن تكون تعددية، تضمن المشاركة للجميع، أحزابا وأفرادا دون إقصاء أو تضييق. أن تكون المنافسة فيها عادلة، فتتاح الفرص المتساوية لكل المتنافسين لاستخدام الموارد والوصول إلى الناخبين. أن تكون للناخبين حرية اختيار مرشحيهم وممثليهم، دون ضغوط سياسية أو أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها. أن تشرف عليها جهة محايدة تتمتع بالاستقلالية والنزاهة والمصداقية والقدرات المادية والبشرية اللازمة. أن تكون دورية ومنتظمة، لها مواعيدها القارة والمعلنة. أن يكون هناك قانون نافذ يسري على الجميع بتساو دون تمييز، أيا كان نوعه أو مبرره.

ثمة من يتوسع أكثر في هذه الشروط الدنيا الضرورية، فيضيف إليها شروطا أخرى تحسينية وتفصيلية تتعلق بالحملات الانتخابية وأسلوب الاقتراع ونسبة

المشـــاركة ودور الإعلام وحضور المراقبين والاعتراف بالنتائج، وغير ذلك من المتطلبـــات. بقطع النظر عن عدد الشـــروط المطلـــوب توافرها في الانتخابات الديمقراطية، المهم أن تتسق تلك الشروط مع معايير أساسية هي الحرية والنزاهة والعدالة. وقد نجحت الانتخابات التونســـية، التي جرت بعد الثورة إلى ما قبل الانقلاب، في الاســـتجابة لهذه المعايير بقـــدر كبير. ينطبق ذلك على انتخابات المجلس التأسيسي كما ينطبق على ما تلاها من انتخابات خلال عشرية الانتقال الديمقراطي.

لقد سبق الحديث عن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، لذلك سنتناول فيما يلي المحطات الانتخابية التي جرت في 2014 (تشريعية ورئاسية)، و2018 (بلدية) و2019 (تشريعية ورئاسية).

بعد وصول المســـار الدســـتوري إلى نهايته بالمصادقة على الدســـتور في 26 يناير/ كانـــون الثاني 2014، أفضى المســـار الحكومي إلـــى تغيير الحكومة، فاســـتقالت حكومة علي العريض السياســـية وخلفتها حكومة مهدي جمعة غير الحزبية. وكانت أولوية الحكومة الجديدة تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية العام، تشـــرف عليها الهيئة العليا المستقلة التي انتخب المجلس التأسيسي أعضاءها بعد مصادقته على القانون الانتخابي.

كانت الانتخابات التشـــريعية في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، والانتخابات الرئاســـية في نوفمبر/ تشـــرين الثاني الذي تلاه، محطة انتخابية ثانية ولبنة أخرى في مسار الانتقال الديمقراطي، بعد محطة انتخابات المجلس التأسيسي في العام 2011. وقد تميزت انتخابات 2014 بنفس القدر من الحرية والنزاهة والشـــفافية التـــي ميزت الانتخابات الســـابقة، ونالت من التقدير والإشـــادة والاعتراف من الأطراف الوطنية والدولية ما نالته تلك الانتخابات. وشـــهدت تقارير المراقبين من شـــخصيات ومؤسسات ومنظمات تونسية وأجنبية بأنها جرت وفق المعايير العالمية للانتخابات الديمقراطية.

تنافـــس في الانتخابـــات 1327 قائمة بينها 744 حزبية و152 ائتلافية و334 مستقلة لاختيار 217 نائبا في البرلمان الجديد. وبلغت نسبة المشاركة 69٪، وهي الأعلى مقارنة بما ســـبقها في 2011 وما لحقها في 2019. وفاز بالمرتبة الأولى حزب نداء تونس، الذي يشارك لأول مرة في الانتخابات، بـ85 مقعدا. وحلت

حركــة النهضة في المرتبة الثانية بـ69 مقعدا. تلاهما الاتحاد الوطني الحر بـ16 مقعدا، ثم الجبهة الشــعبية بـ15 مقعــدا. أما بقية الأحزاب والائتلافات الحزبية والقوائم المســتقلة، فلم يبلغ أي منها العشــرة مقاعد، ولم يفز أغلب الأحزاب المترشحة، والتي تجاوز عددها المائة، بمقعد واحد.

جددت انتخابات 2014 المشهد السياسي بصورة شبه كاملة، بما أدخلته من تغييــر علــى أوزان الأحزاب والكتل والتحالفات. فحزب نداء تونس، الذي فاز بالمرتبة الأولى، لاعب جديد في الساحة السياسية، استفاد من حالة الاستقطاب الحاد التي ســبقت الانتخابات، ومن غياب إطار سياســي موحد يجمع شــتات القوى العلمانية واليســارية والدســتورية لمنافســة حركة النهضة ذات الخلفية الإسلامية. فاســتطاع أن يملأ الفراغ ويحــدث التوازن المطلوب، خاصة تحت قيادة الباجي قايد السبســي، بما يحمله في شــخصه وتاريخه وتجربته وخبرته السياسية من شروط الزعامة.

في المقابل، تراجع عدد أصوات حركة النهضة ومقاعدها مقارنة بما حصلت عليه في انتخابات 2011. فقد انخفض عدد ناخبيها من مليون ونصف المليون إلى أقل من 950 ألفا، لتخســر بذلك أكثر من نصف مليون ناخب، أي حوالي ثلث جسمها الانتخابي. كما خسرت 20 مقعدا من مقاعدها الـ89 التي حصلت عليهــا في الانتخابات الســابقة، وفقدت بذلك مركز الحزب الأول. أســفرت الانتخابــات كذلك عــن فارق كبير في عدد الأصــوات والمقاعد بين صاحبي المرتبتين الأولى والثانية من ناحية، ومن جاء في المرتبة الثالثة وما بعدها. وقد أكد هذا الفارق أن المنافسة الحقيقية كانت بالأساس بين الحزبين الكبيرين، نداء تونــس وحركة النهضــة. ومثلما كان صعود نداء تونس لافتا، كان تراجع بعض الأحــزاب الأخرى لافتا أيضا. فالمؤتمر من أجــل الجمهورية، الذي كان ثاني أكبــر حزب في انتخابات 2011، لــم ينل في انتخابات 2014 إلا أربعة مقاعد، والتكتل الديمقراطي الذي كان رابعا وشكل أحد أضلاع الترويكا الحاكمة، كاد يفقد تمثيله في البرلمان إذ لم يفز إلا بمقعد واحد.

لقد كان لتشكيل حزب النداء ودخوله المنافسة في الانتخابات بقوة دور كبير في التأثير على هذه النتائج، التي تأثرت أيضا بالانتخابات الرئاســية التي جرت بعدها بأقل من شهر. فالباجي قايد السبسي، الذي قاد حزبه للفوز بالمرتبة الأولى

في الانتخابات التشـــريعية، فاز أيضا بالانتخابات الرئاسية. وكانت المنافسة بينه وبين الرئيس الأسبق، منصف المرزوقي شديدة، في ظل اصطفافات وتحالفات رسمت ملامح المرحلة التالية في مسار الانتقال الديمقراطي. لم يفز الباجي قايد السبسي إلا في الدورة الثانية، ولم يكن الفارق بينه وبين منافسه كبيرا؛ إذ حصل على نسبة 55٪ مقابل 44٪ للمرزوقي، وذلك في حد ذاته مؤشر من مؤشرات المنافســة الحقيقية في مناخ ديمقراطي سليم. ما ميَّز تلك الانتخابات أيضا، هو التحالــف الذي انطلق بين نداء تونس وحركة النهضة؛ حيث بدت قيادة الحركة ميالة لانتخاب قايد السبسي، بينما اتجهت قواعدها للتصويت للمرزوقي حليفها السابق، ونشطت في حملته الانتخابية في جميع الجهات.

بعد الانتخابات، قطع التقارب بين الحزبين شوطا آخر وأخذ التحالف بينهما شكلا رسميا فيما عُرف لاحقا بـ"لقاء الشيخين" في باريس، بتاريخ 15 أغسطس/ آب 2015. انعكس ذلك التقارب في تخفيف حدة الاستقطاب السياسي، وتجسد في الشراكة التي جمعت الحزبين على مستوى مؤسسات الحكم، وأخذت مقولة "التوافق" تغزو الفضاء العام تعبيرا عن سياســة المرحلة الجديدة. أما المرزوقي وأنصاره، فقد رأوا في سياســة "التوافق" بين النهضة والنداء، خروجا عن خط الثورة وتحالفا مع النظام القديم، فالباجي في نهاية المطاف سليل النظام القديم وأحد رموزه البارزة. وقد ترسّــخ هذا الشــعور خاصة مع تسلّم النداء الرئاسات الثلاث، رئاسة الدولة للباجي ورئاسة البرلمان لمحمد الناصر ورئاسة الحكومة للحبيب الصيد في مرحلة أولى، ثم يوسف الشاهد في مرحلة ثانية.

أثناء حكومة يوســف الشاهد، شهدت تونس حلقة أخرى من حلقات بناء الديمقراطيــة بتنظيــم انتخابات بلدية لأول مرة. جرت الانتخابات في مايو/ أيار 2018، وفــازت فيها حركــة النهضة بالمرتبة الأولى بـــ28.6٪ من الأصوات، ليكون نصيبها من رؤساء البلديات 131 رئيسا. تلاها نداء تونس بـ20.8٪ و76 رئيــس بلدية، وحل التيار الديمقراطي ثالثا بـ4.19٪ وتحالف الجبهة الشــعبية رابعا بـ3.9٪ من الأصوات. أما القوائم المستقلة، ففازت مجتمعة بـ32.2٪ من مجموع أصوات الناخبين، وحصلت بذلك على رئاسة 120 بلدية.

قد لا يكون لهذه النتائج وطريقة توزيعها من الأهمية ما لحدث الانتخابات ذاته. فبالإضافة إلى كون الانتخابات في حد ذاتها شــكلا متقدما من أشــكال

الممارسة الديمقراطية، يكتسي تعدد المناسبات الانتخابية وانتظامها في السياقات الانتقالية أهمية أكبر لدورها في ترسـيخ تقاليد النظام الديمقراطي. وفي السياق التونسي تحديدا، كانت الانتخابات البلدية لبنة ضرورية في بنية النظام السياسي الذي وضع أسسه دستور 2014. فتعزيز لا مركزية السلطة بقيام سلطات محلية منتخبـة، وتقريب صناعة القرار المحلي من المواطن، وتشـريك المواطنين في وضع الخيارات التنموية وتنفيذها، بعض من أهداف الثورة.

في العام 2019، وصل مسـار الانتقـال الديمقراطي إلى محطته الأخيرة. وكانت الانتخابات التشـريعية التي جرت في 6 أكتوبر/ تشرين الأول، والرئاسية التي جرت دورتها الأولى في 15 سبتمبر/ أيلول، والثانية في 13 أكتوبر/ تشرين الأول، نقطة فاصلة في هذا المسار. فقد كشفت الانتخابات عن تحولات عميقة مهَّدت الطريق للانقلاب بدلا من ترسـيخ المسار الديمقراطي والوصول به إلى نقطة اللاعودة. لقد وصل التناقض بين مسـاري البناء والهدم في تلك المحطة إلى حدّه الأقصى. ووفّرت الانتخابات بشـقيها التشريعي والرئاسي، في مفصل تاريخي عجيب، فرصة شـبه متسـاوية للمسـارين ليدرك كل منهما هدفه. لكن مسار الانتقال تعثر، بينما تقدم مشروع الانقلاب.

لقد أسـفرت النتائج عن مشهد سياسـي جديد، تقدمت فيه حركة النهضة مجددا وفازت بـ54 مقعدا خاسـرة بذلـك 15 مقعدا، مقارنة بانتخابات 2014. وتراجـع عـدد أصوات ناخبيها مرة أخرى إلـى 560 ألفا بعدما كان في حدود 950 ألفا. حل ثانيا حزب قلب تونس، الذي تشكل في نفس السنة التي جرت فيهـا الانتخابات بـ38 مقعدا، تلاه التّيار الديمقراطي بـ22 مقعدا، ثم ائتلاف الكرامة بـ21 مقعدا. وجاء الحزب الدسـتوري الحرّ في المرتبة الخامسـة بـ17 مقعدا، تلته حركة الشعب بـ15 مقعدا وحزب تحيا تونس بـ14 مقعدا. بين هذه الأحزاب تحديدا، أديرت المرحلة الأخيرة من المسار الانتقالي، الذي اتجه نحو نهايته بدل أن يرسـخ ويتعزز كما تبيِّن لنا الدراسـات المقارنة لتجارب الانتقال الديمقراطي[1].

(1) تنتهي مراحل الانتقال الديمقراطي (democratic transition) الناجحة بما يسمى "رسوخ الديمقراطية" (democratic consolidation)، حيث تنضج الممارسـة وتثبت لدى جميع

كان للنخبة السياسية، الحزبية وغير الحزبية، دور محوري في الوصول إلى ذلك المصير، سواء من خلال الترتيبات المتعثرة للشأن الحكومي، أو من خلال الانقسامات التي شهدتها الانتخابات الرئاسية. فقد تشرذمت نخبة "النظام الجديد" وعجزت عن التنسيق فيما بينها للوصول إلى أرضية مشتركة. وفشلت بالتالي في الاتفاق على مرشح واحد تجتمع حوله وتضمن فوزه أو مروره إلى الدور الثاني. نتيجة لذلك، سقط كل مرشحي الأحزاب الثورية والديمقراطية، واستمرت في السباق الرئاسي شخصيتان جدليتان قادمتان من المجهول وطارئتان على المجال السياسي. فنبيل القروي، الذي حلَّ ثانيا، يقود حزبا تأسس قبل أشهر قليلة من إجراء الانتخابات، وقيس سعيِّد لم يسبق له أن مارس أي نشاط سياسي، وانحصرت إسهاماته في الشأن العام في تقديم المشورة القانونية، في بعض المناسبات، قبل الثورة وبعدها. ومع فوز سعيِّد بالرئاسة بنسبة تجاوزت 70٪ من أصوات الناخبين، بدعم واسع من نخبة الثورة وأحزابها، اجتمعت الشروط التي أدت إلى نجاح الانقلاب. وسنعود إلى دور النخبة في إنجاح الانتقال الديمقراطي ابتداء، وفي الانقلاب عليه لاحقا، في فصل خاص بهذا الموضوع.

بالنتيجة، أسفرت انتخابات 2019 التشريعية والرئاسية عن تغيير كبير في المشهد السياسي التونسي وفي أوزان الأحزاب السياسية وتموقعاتها. وكان ذلك شبيها بما جرى في انتخابات 2014، التي صعدت فيها أحزاب وتراجعت أحزاب واختفت أحزاب أخرى من المشهد السياسي. لقد كانت تلك الديناميكية الحزبية أحد عناصر الحياة السياسية الجديدة، التي تطورت في مناخات الحرية غير المسبوقة، التي سادت خلال عشرية الانتقال الديمقراطي.

ـ مشهد حزبي متحرك ومتجدد

خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، تغير المشهد الحزبي تغيّرا جذريا سمحت به حرية التنظم والنشاط السياسي للجميع، خلافا لما كان عليه الأمر خلال العهدين السابقين. فقد ساد خلال حكم الرئيسين، بورقيبة وابن علي، نظام

الفاعلين القناعة المشتركة بأن الديمقراطية هي "اللعبة الوحيدة" التي ينبغي أن تسود. في هذه المرحلة تُغلق المنافذ وتُسد الثغرات التي يمكن أن تؤدي إلى العودة إلى ما قبل الديمقراطية.

الحزب الواحد، ولم يُسمح بالنشاط القانوني إلا لمجموعة هامشية من الأحزاب الصغيرة غير المؤثرة، التي كانت تُعرف بأحزاب "الديكور" أو الزينة. وبمجيء الثورة تحرر الفضاء الحزبي، فشهدت تونس طفرة في تأسيس الأحزاب حتى تجاوز عددها المائتين.

غطت خارطة الأحزاب السياسية التي تأسست ونشطت بعد الثورة مختلف التوجهات السياسية والمرجعيات الفكرية، فشملت الإسلاميين واليساريين والقوميين والليبراليين والدستوريين والديمقراطيين الاجتماعيين وغيرهم. وجمعت الساحة السياسية أحزابا تقليدية عريقة معروفة للتونسيين، مثل حركة النهضة، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والحزب الديمقراطي التقدمي، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب العمّال الشيوعي التونسي. وأخرى تشكلت أو عُرفت بنشاطها بعد الثورة مثل حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وحزب التيار الديمقراطي، وحزب نداء تونس، وحزب قلب تونس، والحزب الاشتراكي اليساري، والحزب الجمهوري، وحركة الشعب، وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، وحزب آفاق تونس، والاتحاد الوطني الحر. كما نشأت أحزاب ذات خلفية تجمعية بعد حل التجمع الدستوري الذي كان حاكما قبل الثورة، أبرزها حزب المبادرة برئاسة وزير الخارجية الأسبق، كمال مرجان، وحزب الوطن برئاسة وزير الداخلية والدفاع الأسبق، محمد جغام، والحزب الدستوري الحر برئاسة القيادية السابقة في التجمع المنحل، عبير موسي.

قد يكون في هذا "الانفجار الحزبي" أو "الانفلات الحزبي" كما يسميه البعض[1]، مبالغة وعرضا لا يبرره حجم "الطلب" الشعبي على الأحزاب. ولكن السياق التاريخي الذي حصل فيه يساعدنا على فهم هذا التضخم الكمي وما رافقه من ضمور نوعي. فالتدافع على تأسيس الأحزاب في بداية المسار الانتقالي كان، بمعنى ما، إحدى التعبيرات الثورية. فقد جاء ردا على سياسة المنع والتضييق التي سادت قبل الثورة وحرمت الناس من الانتظام بحرية في أحزاب يختارونها

(1) انظر مدونة بالرجب، قيس، "الانفلات الحزبي في تونس.. حزب في دقيقة"، 6 أبريل/ نيسان 2011 (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/ أيلول 2024)، http://ostez.blogspot.com/2011/04/blog-post_06.html

بإرادتهم. وجاء تعبيرا عن شـعور واسع بالرغبة في المشاركة والفعل، وبالقدرة على التأثير والتغيير. وجاء تأكيدا لثقة الناس في العمل السياسـي عموما، وفي الحزبية تحديدا، أداة مواطنية للانخراط في الشأن العام. وجاء انسجاما مع روح التأسـيس التي خلقتها الثورة وتوافقـت عليها النخبة الجديدة. باختصار، كانت تلك الديناميكية انتقاما واعيا ولا واعيا من حقبة الحزب الواحد والقائد الواحد، التي قامت الثورة ضدها.

على أية حال، مع تقدم المسـار الانتقالي وتعدد الاستحقاقات الانتخابية، غابت الأغلبية السـاحقة من تلك الأحزاب، إلا عن السـجلات الرسـمية، ولم يبـق في السـاحة إلا عدد قليـل ممن يملك الحد الأدنى من القاعدة الشـعبية ومن القدرة التنافسـية، فيما يشـبه عملية تصحيح ذاتي. وما بقي فاعلا من تلك الأحزاب يغطي الطيف السياسـي والفكري التونسـي أو مـا يُعرف بالعائلات السياسـية الكبرى، الإسلاميين والدستوريين واليسـاريين والقوميين. فبين هذه العائلات الجامعة، أديرت العملية السياسـية خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، التي أسهم فيها الجميع، كل بقدر، حكما ومعارضة ومشاركة وائتلافا وتحالفا. وبينها أيضا تطورت الديناميكية غير المسبوقة التي ميزت الحياة السياسية التونسية على مدى عقد كامل.

يشهد على تلك الديناميكية تطور البناء المؤسسي الذي كادت لبناته تكتمل على أساس دستور جديد شاركت في إعداده ونقاشه فئات واسعة من التونسيين، وأجيز بما يشـبه الإجماع بين نواب الشـعب المنتخبين. وقد تشكل ذلك البناء من مؤسسـات بعثها المجلس التأسيسـي، مثل هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السـمعي البصري وهيئة الحقيقة والكرامة. ومنها ما تشـكل أثناء الفترة النيابية بيـن عامـي 2014 و2019، مثـل المجلس الأعلى للقضـاء. ومنها ما صدرت قوانينه الأساسـية، مثل المحكمة الدستورية، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفسـاد، وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، ولكن منظومة الثورة فشـلت في تركيزه على أرض الواقع. كما تشـهد على تلك الديناميكية جملة من الممارسـات التي بدأت تتراكم وترسخ لتُشكِّل ثقافة سياسية مشتركة متسقة مع قيم الديمقراطية وتقاليدها. من بين تلك الممارسـات، الانتخابات الدورية النزيهة، التي يعترف الجميع بنتائجها ويرضون بما تفرزه من أنصبة في الأصوات

والمواقع. والتداول السلمي على السلطة في كل مستوياتها في مشاهد غير مسبوقة، لم يرها التونسيون ولا شهدها المجال السياسي العربي في عمومه.

ـ الثقافة السياسية والثقافة الديمقراطية

لكل المجتمعات ثقافتها السياسية المتفرعة عن ثقافتها العامة والمرتبطة بأنماط عقائدها وأفكارها، وتاريخها السياسي وتراثها في الحكم، وأشكال انتظامها الاجتماعي. وللديمقراطية ثقافتها مثلما للاستبداد ثقافته التي يقوم عليها ويوظفها ويطورها ويسعى إلى انتشارها واستمرارها. وقد ناقشت أدبيات الانتقال الديمقراطي موضوع الثقافة وعلاقتها بالديمقراطية وذهبت في ذلك أكثر من مذهب[1]. منها ما يشترط نمطا معينا من الثقافة شرطا للانتقال إلى الديمقراطية، ومنها ما يعتبر الديمقراطية بيئة سياسية واجتماعية كفيلة بذاتها بتطوير ثقافتها التي تلائمها، ومنها ما يرى في الثقافة الديمقراطية عملية تفاعلية مستمرة يزيد منسوبها وينقص حتى في البيئات الديمقراطية المستقرة.

كثيرا ما يُعتمد العامل الثقافي أداة من أدوات الفهم والتحليل، وبه يُفسَّر حضور الديمقراطية في المجتمعات وغيابها[2]. وكثيرا ما اعتُبر غياب الديمقراطية في البلدان الإسلامية، والعربية على وجه الخصوص، نتيجة لغياب الثقافة الديمقراطية وهيمنة نمط من الثقافة السياسية يفتقد لقيم الحرية والمشاركة والاختلاف، ويقدس سلطة الدين والفرد في كل مستويات البنية الفكرية والاجتماعية والسياسية. بل إن البعض يذهب إلى حد تفسير ما يسمى بالاستثناء العربي من التحولات الديمقراطية بالعامل الثقافي دون غيره في تبنٍّ غير نقدي لمقولة "الاستبداد الشرقي". وبقطع النظر عن تفاصيل الآراء والحجج التي تطرحها تلك المذاهب، يمكن أن نجد في التجربة التونسية ما يمكن أن نسهم به في هذا النقاش.

لقد أتاحت عشرية الانتقال الديمقراطي لعموم التونسيين فرصة لم يُتح لهم مثلها في السابق، للاهتمام بالشأن العام والانخراط فيه، لا باعتباره حقا مكتسبا وحسب، وإنما أيضا باعتباره واجبا لبناء وطن يعيش فيه الجميع ويتعايشون دون

---

(1) انظر مثلا، غبريال ألموند وسيدني فيربا في كتابيهما "الثقافة المدنية: التوجهات السياسية والديمقراطية في خمس أمم": Almond and Verba, The Civic Culture, ibid.

(2) See for example, Huntington, Samuel, The Clash of Civilizations, ibid.

إقصاء أو تمييز. من تجليات هذا الانخراط، النشاط الواسع والفاعل في الفضاء العام، الواقعي والافتراضي، من خلال المتابعة والمناقشة والمساهمة بالرأي والفكر والتعبير والاقتراح. فالانخراط في الشأن العام يخلق في الناس الرغبة في التواصل مع الآخرين، ويعزِّز لديهم القدرة على التفاعل مع الغير، ويدفعهم للتعايش مع واقع التعدد في الأسماء والتوجهات والخيارات. ومن شأن التعايش مع التعدد أن ينمِّي في المجتمع روح التسامح، ويوسع نطاق المشترك، ويشجع على الاعتراف بالرأي المخالف والقبول بالموقف المختلف.

في المجال السياسي، تُختبر تلك القناعات وتلك القيم في المناسبات الانتخابية خاصة، وتحديدا عند التداول على السلطة. فكلما كانت قناعات التعايش والتسامح والقبول بالآخر أرسخ كان التداول سلميا. نتحدث هنا عن انتخابات في مناخ ديمقراطي تتوافر فيها المعايير والضمانات المطلوبة، من حرية وعدالة وتنافسية وشفافية، إضافة إلى حياد سلطة الإشراف. وقد توافرت تلك المعايير والضمانات كلها في الانتخابات التونسية المتعاقبة خلال المرحلة الانتقالية كلها.

فإذا انتظمت العملية الانتخابية بتلك الشروط، وتكررت وفق مواعيد ثابتة ومعلومة، تصبح استعدادات الأحزاب للمشاركة فيها أفضل، ويزداد إيمان الناس بالتغيير عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع، فتتعزز بالتالي الثقة في النظام الديمقراطي ومؤسساته ومخرجاته. ويصبح التسليم بنتائج الاختيار الشعبي، وبحق الأغلبية في الحكم والمعارضة في النقد والاقتراح والاحتجاج، جزءًا من الذهنية العامة ومن السلوك الجمعي. وفي غياب تلك الذهنية، يصعب الحديث عن مواطنة حقيقية واعية بحقوقها ومستعدة للدفاع عنها استعدادها لأداء واجباتها تجاه المجتمع والدولة، وفق ما يضبطه القانون وتقتضيه المصلحة وضرورات العيش المشترك.

لا شك أن هذه العناصر الثقافية لم تتوافر كلها بنفس القدر ولم تجتمع دفعة واحدة وبالتساوي في عموم الشعب التونسي خلال المرحلة الانتقالية. ولكنها بالتأكيد، أخذت تتشكل وتنمو بالتدريج وبصورة ملحوظة، وستحتاج إلى المزيد من الوقت لتنمو وتترعرع وتمد جذورها عميقًا. فقد تهيَّأت البيئة المناسبة لتخلُّق ثقافة سياسية تونسية داعمة للديمقراطية، متسقة مع قيمها وممارساتها

العالمية، كما هي الحال في الديمقراطيات الراسخة، ولكن تعثُّر المسار السياسي أوقف ذلك النمو.

ـ العدالة الانتقالية: المسار والمؤسسة

ترتبط مسارات الانتقال الديمقراطي عادة بمسار آخر يستهدف تحقيق المصالحة الوطنية من خلال إرساء عدالة انتقالية، سواء أكان أسلوب التغيير ثوريًّا أم انقلابيًّا أم إصلاحيًّا ناجمًا عن إرادة سياسية في التغيير. في السياق الثوري الذي نحن بصدده، وخلافًا للثورة كحدث فجائي وعفوي غير منضبط في الغالب لحدود العقل والتقدير المسبق، يروم القطع الجذري والسريع مع الماضي، يشكِّل مسار العدالة الانتقالية جسرًا مع الماضي يمتد فيه بهدوء وعقلانية للحفر في وقائعه ومراجعة وثائقه والكشف عن حقائقه من أجل بناء مستقبل لا تتكرر فيه أخطاء ذلك الماضي.

قبل التجربة التونسية في إرساء مسار العدالة الانتقالية، شهد العالم عشرات التجارب في مناطق كثيرة، حاولت معالجة إرث الماضي وما تخلله من جرائم وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. تشترك تلك التجارب في كونها تحدث عادة في سياقات انتقالية تعقب مراحل تاريخية تسود فيها النزاعات المسلحة أو الأنظمة القمعية الاستبدادية. وكان الفضاء العربي والإفريقي قد شهد تجربتين قريبتين يمكن المقارنة بهما والاستفادة منهما، هما تجربة "الحقيقة والمصالحة" في جنوب إفريقيا، وتجربة "الإنصاف والمصالحة" في المملكة المغربية.

لا تشهد الدراسات والمراجعات التي تناولت هاتين التجربتين بنجاح كبير في الحالتين. فقد حققت التجربتان بعض المنجزات وأحرزت الهيئتان المشرفتان تقدمًا ملحوظًا في فتح بعض الملفات ومعالجتها. وكان يمكن للتجربة التونسية أن تحقق نجاحًا أكبر، لاسيما في ظل السياق الثوري الذي انطلقت فيه، ولكن التحديات التي اعترضت المسار، وعرقلت عمل الهيئة المشرفة عليه، بما في ذلك موقف الدولة وبعض مسؤوليها، جعلت المنجزات محدودة.

في شهر ديسمبر/كانون الأول 2013، أصدر المجلس الوطني التأسيسي قانون إرساء العدالة الانتقالية[1]، وفي شهر يونيو/حزيران 2014، تشكلت هيئة

(1) أنشئت هيئة الحقيقة والكرامة بموجب القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر/كانون الأول 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

الحقيقة والكرامة، وضمَّت في عضويتها 15 شـــخصية برئاسة سهام بن سدرين، لإدارة هذا المسار والإشراف عليه. وكان عمل الهيئة يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية من خلال منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات، تبدأ بالكشف عن الانتهـــاكات والجرائم التي ارتُكبت في الفترة الممتدة بين عامي 1955 و2013. وبعد الكشـــف عن الحقيقة، يجري تحديد المسؤوليات ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات من جهة، ورد الاعتبار للضحايا وجبر الضرر الذي لحق بهم من جهة أخـــرى. وحتى لا تتكرر تلك الانتهاكات، يترتب على الهيئة أن تقدم مقترحات لتفكيك منظومات الفســـاد والاستبداد، وتعزيز منظومات حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي.

انطلقت أعمال هيئة الحقيقة والكرامة في أجواء سياســـية غير مناسبة، فقد تغير المشهد الحزبي بعد انتخابات 2014، وتقلَّص حجم القوى التي صدر في عهدها قانون العدالة الانتقالية وانتُخب على أساسه أعضاء الهيئة. فتراجع بالتالي تأثير تلك القوى في مراكز السلطة التي بات يتحكم فيها حزب نداء تونس بما يحملـــه من موقف عام مشـــكك في الثورة، نظرًا لمـــا يربطه بالنظام القديم من علاقات ومصالح متشابكة.

في تلك الأجواء السياسية، تراكمت جملة من العراقيل أمام عمل الهيئة، منذ تركيزها وإلى آخر أيام عملها. فقد واجهت صعوبات في الوصول إلى أرشيف عدد من مؤسســـات الدولة، ولم تجد لدى مســـؤوليها التعاون المطلوب. فقد مُنعت، على ســـبيل المثال، في شهر ديســـمبر/ كانون الأول 2014، من استلام أرشيف الرئاسة الموجود في قصر قرطاج، من قبل نقابة أعوان أمن رئيس الدولة، وقد أعلنت الرئاسة لاحقا براءتها من تصرف النقابة[1]. من جهتها، امتنعت وزارة الداخلية عن تمكين الهيئة من النفاذ إلى أرشيف البوليس السياسي. كما رفض القضاء العســـكري التعامل مع الهيئة، وامتنعت عدة محاكم عسكرية عن تمكين الهيئة من النفاذ إلى ملفات القضايا المنشـــورة لديها والمتعلقة خاصة بأحداث الثورة[2].

(1) الصباح نيوز، بعد منع هيئة الحقيقة والكرامة من نقل الأرشـــيف، رئاســـة الجمهورية تتبرأ من موقف نقابة أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية، 27 ديسمبر/ كانون الأول 2014 (تاريخ الدخول: 28 أغسطس/ آب 2023)، / https: / /tinyurl.com /36kseszx/

(2) هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير الختامي الشامل، ديسمبر/ كانون الأول 2018، ص 121.

وفـي العـام 2016، أثـار الحديث عـن مبادرتين للمصالحـة، إحداهما "اقتصادية" للرئيس الباجي قايد السبسي، والثانية "شاملة" لرئيس حركة النهضة، راشـد الغنوشي، جدلا واسـعا، ورأت فيهما عدة أطراف عرقلة لمسار العدالة الانتقالية ومحاولة لإجهاضه واسـتباقًا لنتائجه، فالمصالحة تأتي بعد المحاسـبة وليس بديلاً عنها. ولم يكن موقف اتحاد الشـغل أيضًا داعمًا للهيئة وتوجهاتها في العمل. يروي حسـين العباسـي، الأمين العام للاتحاد في ذلك الوقت، أنه حضـر الاجتماع الأول للهيئـة مجاملة لا غير، وأنه غير راض عنها، وأنه قاطع اجتماعاتهـا اللاحقـة لأن أعضاءها "لم يكونوا مؤهلين أبدا لبيان حقوق أجيال وأجيال من المناضلين التونسـيين، خاصة أن أعضاءها كانوا متشـيِّعين لجهات سياسية وأيديولوجية، وهي واقعة تحت سيطرة حركة النهضة"[1]. وفي سبتمبر/ أيلول 2017، صادق مجلس النواب على قانون المصالحة الإدارية الذي تقدم به الرئيس الباجي قايد السبسي[2]. فقد ألغى ذلك القانون بعض الجرائم الاقتصادية من نطاق عمل الهيئة ومنح عفوا لبعض الفاسدين من مسؤولي الدولة السابقين.

مـن بين العراقيـل التي واجهت عمـل الهيئة، كذلك، رفـض المتهمين حضور جلسـات الاسـتماع والمثول أمام الدوائر الجنائية المتخصصة. في هذا الإطار، يمكن الإشـارة إلى دعوة نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدات التدخل منخرطيهـا مـن كافة الأسلاك إلى عدم الاسـتجابة للدعوات الصادرة عن هيئة الحقيقة والكرامة للمثول أمامها والإدلاء بشهاداتهم. كما هددت النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي بمقاطعة تأمين جلسـات القضاء المتخصص في العدالة الانتقالية[3]. أما مجلس النواب فقد رفض، في مارس/ آذار 2018، التمديد للهيئة وفق ما ينص عليه قانون العدالة الانتقالية. فواصلت عملها لمدة عام كامل دون غطاء برلماني، وسط تجاذبات ومناخات سياسية متوترة.

(1) العباسي، حسين، تونس والفرص المهدورة، نيرفانا، تونس 2023، ص 147.

(2) القانون الأساسـي عدد 62 لسـنة 2017 الصادر بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول والمتعلق بالمصالحة في المجال الإداري.

(3) انظـر بيان نقابـة موظفي الإدارة العامة لوحدات التدخل بتاريخ 25 يونيو/ حزيران 2018، وبيان النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي بتاريخ 7 يناير/ كانون الثاني 2019.

إلـى جانب هذه التحديات، واجهت الهيئة مشـاكل داخلية وخلافات بين أعضائها أدت إلى استقالة أربعة أعضاء وإعفاء ثلاثة آخرين، ونتج عنها تشكيك في عمل الهيئة وفي إدارتها للموارد المالية والبشرية التي وُضعت تحت تصرفها. نتيجـة لذلـك، أكملت الهيئة عملها بتسـعة أعضاء فقط من بيـن الـ15 الذين انطلقت بهم في العام 2014، بعد رفض مجلس النواب سد الشغور الناجم عن الاستقالات والإعفاءات.

رغـم التحديات التي واجهـت هيئة الحقيقة والكرامة والأجواء السـلبية التي أدَّت فيها عملها، اسـتطاعت هذه المؤسسة الدستورية أن تنجز العديد من الأعمال. فخلال الفترة من 15 ديسمبر/ كانون الأول 2014 إلى 15 يونيو/ حزيران 2016، تسلمت 62720 ملف تظلُّم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت على امتداد ستين عاما من تاريخ تونس الحديث. وشملت الشكاوى أيضا ملفات تتعلق بالفساد المالي والإداري[1]. إضافة إلى الشكاوى والتظلمات، تلقت الهيئة طلبـات تحكيم ومصالحة من قبل رموز النظام السـابق بوصفهم متهمين. كما تلقـت 686 طلبا من قبـل المكلف بنزاعات الدولة، في حـق الدولة، بصفتها متضررا من حالات الفساد والاعتداء على الأملاك العامة.

بعد تسلُّم الملفات وتسجيلها ودراستها، عقدت الهيئة 49654 جلسة استماع سـرية، فردية وجماعية، حضرها، إلى جانب الضحايا، متخصصون في القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع إضافة إلى تخصصات تتعلق بالخدمة الاجتماعية. عقدت الهيئة كذلك 14 جلسـة علنية بين 17 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2016 و15 ديسـمبر/ كانون الأول 2018، أدلى فيها ضحايا الانتهاكات والفساد بشهاداتهم، وبُثَّت مباشـرة على شاشـة التلفزيون[2]. وغطت تلك الجلسات فئات كثيرة من ضحايـا الأنظمـة المتعاقبة، خاصة مـن المنتمين للتيارات السياسـية والفكرية مثل اليسـار والقوميين والإسلاميين، إضافة إلى النقابيين والطلبة ومن انتُهكت حقوقهم في إطار ما يسـمى بمكافحة الإرهاب. أما على المسار القضائي، فقد أحالـت الهيئة على الدوائـر الجنائية المتخصصة التي أُحدثت للغرض أكثر من

(1) هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير الختامي، مرجع سابق، ص 30.

(2) المرجع نفسه.

170 قضية تضمَّنت انتهاكات حقوقية جسيمة وشملت 170 متهما[1]. وانطلقت المحاكمات في العديد من القضايا، ولكن أغلبها تأجل لعدة أسباب أبرزها رفض المتهمين المثول أمام المحاكم.

في 26 مارس/آذار 2019، وبعد نحو خمس سنوات من تأسيسها، أنهت هيئة الحقيقة والكرامة أعمالها بنشر تقريرها النهائي. وقد تضمن التقرير توثيقا مفصلا لما أنجزته واستعراضا للصعوبات التي واجهتها، وكشف عن الشبكات المؤسسية التي أتاحت أو سهَّلت حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في حق عشرات الآلاف من التونسيين على مدى ستة عقود. من تلك الشبكات شبكة المراقبة الأمنية، وشبكة المراقبة الإدارية، وشبكة المراقبة الاقتصادية، وشبكة المراقبة المالية، وشبكة التضليل الإعلامي، إلى جانب الذراع القضائية للسلطة التنفيذية التي تستخدمها لإخضاع المعارضين وانتهاك حقوقهم وحرياتهم باسم القانون. وتضمَّن التقرير كذلك، جملة من التوصيات والمقترحات لمواصلة مسار العدالة الانتقالية بعد انتهاء عمل الهيئة، والقيام بالإصلاحات الضرورية لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات.

من خلال ما استعرضناه من نشاط هيئة الحقيقة والكرامة ومحتوى تقريرها النهائي، وأخذا بعين الاعتبار الصعوبات التي اكتنفت عملها، يمكن القول: إن مسار العدالة الانتقالية في تونس حقق بعض أهدافه ولكنه فشل في تحقيق أغلبها. وأيًّا كان حجم الجهد الذي بذلته الهيئة وجودته، لا يمكن لهذا المسار أن يؤتي أكله إذا كانت الدولة بمسؤوليها ومؤسساتها المعنية غير مستعدة لتقديم الدعم اللازم، أو كانت معارضة لمبدأ العدالة الانتقالية، أو لمنهجية عمل الهيئة، أو للفريق المشرف عليها بأشخاصه وتوجهاته.

ما يمكن التأكيد عليه، هو أن الهيئة أنجزت مهمتين في غاية الأهمية، هما كشف حقيقة الانتهاكات وتفكيك شبكات إسناد منظومة الاستبداد والفساد. ولكن كشف الحقيقة، إذا لم تترتب عليه محاسبة المسؤولين وجبر ضرر الضحايا

(1) حول القضاء المتخصص في العدالة الانتقالية، يُنظر الأمر عدد 2878 لسنة 2014، الصادر بتاريخ 8 أغسطس/آب 2014، المتعلق بإحداث دوائر جنائية متخصصة في العدالة الانتقالية بالمحاكم الابتدائية المنتصبة بمقار محاكم الاستئناف في كل من تونس وقفصة وقابس وسوسة والكاف وبنزرت والقصرين وسيدي بوزيد.

فإنه يظل جهدا معرفيا خالصا، وفي أحسن الأحوال تكون له آثار نفسية إيجابية على بعض الضحايا. وتفكيك منظومات الاستبداد والفساد، إذا لم تتوافر له آليات عملية لتطبيقه يظل تمرينا ذهنيا خالصا، وفي أحسن الأحوال تكون له آثار نفسية رادعة لبعض المنخرطين في تلك الشبكات. وفي غياب الإرادة السياسية لتحويل هذا الجهد إلى واقع، لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية، التي تُعدُّ الهدف النهائي لمسار العدالة الانتقالية.

إن مسؤولية التقصير في عدم بلوغ مسار العدالة الانتقالية إلى نهايته وتحقيق أهدافه كلها واضحة. فالدولة لم تكن مستعدة حتى لمجرد الاعتذار لضحاياها، فضلا عن محاسبة مسؤوليها أو دفعهم للاعتراف بجرائمهم. أما جبر الأضرار التي لحقت بالضحايا، سواء ماديا أو معنويا، فقد تحول إلى مادة للجدل العمومي وأفرغته التجاذبات السياسية من أي محتوى. يتجلى فشل الدولة أيضا في امتناع أجهزتها عن مواصلة هذا المسار بعد انتهاء أعمال هيئة الحقيقة والكرامة؛ فلم نشهد بعث مؤسسات معنية بذلك، ولا إطلاق آليات للتعامل مع الملفات المفتوحة، ولا توفير الإمكانات اللازمة لتنفيذ التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير الهيئة. فالقانون الأساسي للعدلة الانتقالية ينص على أن "تتولى الحكومة، خلال سنة من تاريخ صدور التقرير الشامل عن الهيئة، إعداد خطة وبرامج عمل لتنفيذ التوصيات والمقترحات التي قدمتها الهيئة، وتقدم الخطط والبرامج إلى المجلس المكلف بالتشريع لمناقشتها"[1]. وبدلا من أن تستكمل الدولة هذا المسار، تحولت رئيسة الهيئة إلى متهمة، فتعرضت إلى عدد من المضايقات، وأُودِعت السجن، في شهر أغسطس/آب 2024، على خلفية اتهامات بتزوير التقرير الختامي.

5. حدود الانتقال ومآزقه

طبيعي أن تكون للاستثناء التونسي حدود، من داخله ومن خارجه. بل إن فكرة الاستثناء بطبعها محدودة لخروجها عن عموم القاعدة. وما لم تتسع دائرة الاستثناء فيتحول بالتدريج إلى نموذج ضمن مجال القاعدة، فإن استثنائيته كفيلة بوضع حد لنهايته. ولم تكن تلك الحدود غائبة عن المتابعين للتجربة التونسية،

(1) المادة 70 من القانون الأساسي لإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، مرجع سابق.

خاصــة ممن يملكون الاطلاع والقدرة علــى المقارنة مع التجارب الأخرى[1]. فهشاشــة المسار كانت بادية، وكان الصراع بين القديم والجديد متصاعدا، ولم يكن تربص الخارج بالثورة وما يمكن أن تؤدي إليه من تغييرات على المستوى الإقليمي خافيا.

لقد حدثت بين قوســي الاستثناء التونسي تطورات متلاحقة يمكن، بقراءة بَعْدية، أن نربط بينها ربطا يحمل معنى ويقدم تفسيرا متناسقا للأسباب التي أدت إلى نهاية هذه التجربة؛ قراءة تركيبية تأخذ بعين الاعتبار تعدد العوامل وتفاعلها ولا تركــن إلى التفســير الأحادي مهما كانت محوريــة بعض العوامل وأهميتها النســبية في تشــكيل الصورة الكلية. فقد تداخلت في مســار عشــرية الانتقال الديمقراطــي مجموعــة من العناصر خلق التفاعل بينهــا ديناميكية خاصة وأدى في النهاية إلى غلق القوس الذي فتحته ثورة الحرية والكرامة. أدت الديناميكية المتفاعلة بين تلك العناصر إلى تشكيل مسارين متقاطعين، أحدهما يبني والآخر يهدم. وبما أن معاول الهدم فاقت في تصميمها وفاعليتها عملية البناء، فقد تعطل مســار البنــاء وتواصلت عملية الهدم وتفككت البنيــة التي جرى تركيبها خلال عشرية الانتقال الديمقراطي.

من بين العناصر التي أسهمت في تغليب مسار الهدم على مسار البناء، حالة الهشاشة السياسية العامة التي خلَّفتها ستة عقود متتالية من الحكم الفردي لنظامي بورقيبة وابن علي. ومنها سلســلة الأخطاء الإســتراتيجية التي ارتكبتها أطراف المعادلة التي أدارت الصراع على الســلطة بعد الثورة. ومنها انحصار منجزات

(1) في شــهر يونيو/ حزيران 2014، أصدرت مجموعة الأزمات الدولية تقريرا حول نجاحات الاستثناء التونسي وحدوده، حللت فيه مسار الانتقال الديمقراطي ونبهت إلى هشاشة الخيار التوافقي:

International Crisis Group L'Exception Tunisienne: Succès et Limites du Consensus, Briefing Moyen-Orient et Afrique du Nord N°37, Tunis - Bruxelles, 5 June 2014.

انظــر كذلــك، مبادرة الإصلاح العربي، تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان، 23 ســبتمبر/ أيلول 2019 (تاريخ الدخول 31 أغســطس/ آب 2023)، / / :https www.arab-reform.net /ar /publication /6597 /

العشرية في المجال السياسي دون الاقتصادي، ما جعل الثورة كالطائر الذي يطير بجنـــاح واحد لا يمكنه أن يمضي بعيدا. ومنها أدوار الفاعلين الأساســيين وما اتسمت به من ارتباك وسلبية ووظيفية وتواطؤ ضمني ومكشوف مع أعداء الثورة، يشمل ذلك، بتفاوت، الإسلاميين واتحاد الشغل والإعلام وعموم النخبة. ومنها أن التجربة الديمقراطية التونسية ظلت نخبوية ولم تتسع حاضنتها الشعبية لتشكل قاعـــدة اجتماعية صلبة تدعم الثورة وتدافع عـــن الديمقراطية وقيمها. ومنها أن التجربة ظلت يتيمة محصورة داخل حدودها، فلم تتسع رقعتها ولم تجد حاضنة إقليمية أوســـع، بعد أن تعطلت مسارات الانتقال الأخرى في باقي بلدان الربيع العربي. هذه العناصر ســـنعرض لبعضها في نهاية هذا الفصل، وسنفرد للأخرى فصولا تتوسع في معالجتها.

- نخبوية المسار

رغـــم الزخم الثوري الذي انطلق في ظله المســـار الانتقالي مدفوعا برغبة عارمة في التغيير، لم تتمكن النخب التي تولت إدارة المرحلة الانتقالية من تحويل ذلك الزخم إلى قاعدة شـــعبية واســـعة مناصرة للديمقراطية وقيمها ومؤسساتها. لقد ظل المسار نخبويا دون حاضنة شعبية حقيقية، ولم تكن المحطات الانتخابية التي تشـــهد انخراطا شعبيا دوريا في العملية السياسية كافية لنحت وعي جمعي يعتبر الشعب عمادا أساسيا للنظام الديمقراطي وليس مجرد وعاء انتخابي يحركه السياسيون ويغرفون منه متى حانت الانتخابات ويهملونه بعد ذلك.

- يُتْم التجربة

كانت هذه النخبوية في الداخل تسير بالتوازي مع حصار خارجي للاستثناء التونســـي حتى لا يتحول إلى حالة عربية عامة. فعلى مدى عشـــر سنوات، ظل المســـار يتيما ولم يجد في محيطه ســـندا يمده بأســـباب البقاء والاستمرار. لقد فشـــلت المســـارات الانتقالية الأخرى مبكرا، وكان يمكن، لو صمدت واشـــتد عودها، أن تتحول جميعا إلى تحالف صلب للديمقراطيات العربية الناشئة يعزز بعضها بعضا. لكن الذي حدث هو العكس، فقد سقط المسار المصري بانقلاب عســـكري، وانتهى المسار اليمني بانقلاب طائفي، وتهاوى المسار الليبي بحرب

أهلية مدمِّرة. ثم اكتملت الدائرة بفشـــل الثورة السورية في تغيير النظام وإطلاق مسار انتقالي آخر يوسِّع نطاق الاستثناء ويضيِّق من قاعدة الاستبداد والديكتاتورية في المنطقة العربية.

ـ هشاشة المنجز السياسي

لم يكن النجاح النسبي الذي حققه مسار الانتقال الديمقراطي التونسي في المجال السياسي بإرساء عدد من المؤسسات، وتنظيم انتخابات دورية، وتكريس التداول الســـلمي على الســـلطة، كافيا لتحقيق شرط الاستدامة ونقل التجربة من مرحلة الانتقال والهشاشـــة إلى مرحلة الرســـوخ والثبات. حتى الدعم الخارجي المحـــدود، الذي كان بالأســـاس يتوجَّه إلى منظمـــات المجتمع المدني تمويلا وتدريبا وبناء للقدرات، لم يشكل إضافة نوعية توفر حماية للمسار من الانتكاس وعـــودة الاســـتبداد. فانحصار الإنجاز فـــي المجال السياســـي وتركيز الجهود لتطويـــره، حوَّله إلى نوع من الوهم جعل أهمية الإنجاز في المجال الاقتصادي والاجتماعـــي تتراجـــع على ســـلَّم الأولويات. فلو بذل القائمون على المســـار السياســـي ما يكفي من الجهود والتوافقات والتسويات على المسار الاقتصادي والاجتماعي لتحققت بعض الإنجازات، ولتوسَّـــعت القاعدة الاجتماعية للثورة، ولوجدت التجربة الديمقراطية حزاما شعبيا يحميها ويدافع عنها[1].

(1) انظر في هذا الموضوع على سبيل المثال، مقال المؤلف في مجلة "رؤية إستراتيجية":

Abdelmoula, Ezzeddine, Tunisia's Fledging Democracy Needs Consolidation and Strengthening, Strategic Vision for Taiwan Security (Special Issue), No. 5, August 2021, pp. 9-14.

https://issuu.com/strategic_vision/docs/svsi5/ (accessed on 22 /08/ 2023).

انظر أيضا مقال هيثم قاسمي عما يعتبره "أسطورة" الاستثناء التونسي:

Guesmi, Haythem, The myth of Tunisia's exceptionalism, Al-Jazeera.com, 19/01/2018.

https://www.aljazeera.com/opinions/2018/1/19/the-myth-of-tunisias-exceptionalism/ (accessed on 28/08/2023)

- الثغرة الحاسمة

رغم الإنجازات المشهودة التي تحققت في المجال السياسي، خاصة على المستوى المؤسسي، ظلت بنية المنظومة الديمقراطية منقوصة من بعض أركانها، وهو ما شكَّل خللا جوهريا. فقد عجزت الأطراف السياسية الممثَّلة في برلمانيْ 2014 و2019 عن الاتفاق على تركيبة المحكمة الدستورية بسبب الخلافات بين الأحزاب والكتل، وتناقض رهاناتها على هذه المؤسسة الحيوية. لم يكن الفشل في بعث المحكمة الدستورية بعد سبع سنوات من صدور دستور 2014 الذي حدد آجال تأسيسها بسنة واحدة، وبعد ست سنوات من المصادقة على قانونها الأساسي في 2015[1] مجرد نقص أو تقصير. لقد كان ثغرة حاسمة تسلل منها الانقلاب وسط جدل واسع، ولكن دون مقاومة فعلية. حتى القانون المعدَّل الذي صادق عليه برلمان 2019 بعد التوافق على خفض عدد الأصوات المطلوبة لاختيار حصته من أعضاء المحكمة، جاء متأخرا ورفض الرئيس سعيِّد حينها التوقيع عليه.

- ارتباك المرفق الحكومي وعطالته

يُعدّ الفشل في تركيز المحكمة الدستورية نموذجا للأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها الأحزاب السياسية، وخاصة تلك التي كان لها موقع موثر في الحكم. فحين ترتهن الحسابات السياسية إلى المصلحة الحزبية دون غيرها، وتكون المواقع والأوزان الآنية هي الحاكمة في تقدير المصلحة العامة، وتتقدم الأيديولوجيا على السياسة، ترتبك التقديرات ويضيع اتجاه البوصلة الوطنية. مثل تلك الحسابات الخاطئة شهدناها أيضا في تشكيل الحكومات وإسقاطها، وكان أبرزها حكومة الحبيب الجملي، الذي رشّحته النهضة في خطوة غير مفهومة، ولم تر حكومته النور بعد فشلها في نيل ثقة البرلمان. أعقبتها حكومة إلياس الفخفاخ، التي تشكلت ضمن ائتلاف حزبي وُصف بكونه "ثوريا" ضم بالأساس حركة النهضة والتيار الديمقراطي وحركة الشعب. ولكنها لم تعمّر أكثر من ستة

(1) صدر القانون الأساسي للمحكمة الدستورية في 2015، وعرَّفها بكونها "هيئة قضائية مستقلة ضامنة لعلوية الدستور وحامية للنظام الجمهوري الديمقراطي وللحقوق والحريات".

أشهر، فسقطت حين تغيرت حسابات مكوّنات الائتلاف الحزبي الداعم لها. تلتها حكومة هشام المشيشي التي حظيت بحزام سياسي واسع تشكل من عدة أحزاب وكتل نيابية أبرزها النهضة وقلب تونس والإصلاح وتحيا تونس والكرامة، ولكنها سـقطت بعد أقل من سنة. ولم تتمكن حكومة المشيشي من إنجاز شيء يذكر، فقد عانت من عطالة متدحرجة وصلت حد الشـلل البنيوي، خاصة بعد رفض رئيس الدولة أداء القسم لأربعة من وزرائها متهما إياهم بالفساد.

ـ من تعطيل الحكومة إلى شلِّ البرلمان

تزامنـت عطالـة الحكومة مع محـاولات متكررة لتعطيـل عمل البرلمان وتحويل جلسـاته إلى سـاحة مفتوحة للصـراع بين كتله. ففـي ذات الأجواء المأزومة، التي سقطت فيها حكومة الفخفاخ وتشكلت حكومة المشيشي، قُدِّمت في البرلمان لائحة لسحب الثقة من رئيسه ورئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، بتاريخ 16 يوليو/ تموز 2020. تقدمت بلائحة سـحب الثقة أحزاب وكتل نيابية حليفـة للنهضة في حكومة الفخفاخ، مثـل الكتلة الديمقراطية وكتلة الإصلاح، وأخرى شـريكة لها في الحزام السياسـي الداعم لحكومة المشيشي مثل الكتلة الوطنية وتحيا تونس. ولكن اللائحة سـقطت بسـبب فشـل الكتل التي قدمتها في تحصيل النصاب المطلوب لسـحب الثقة. محاولات الإطاحة بالغنوشي من رئاسـة البرلمان قادتها بالأسـاس، رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي، التي خاضت حملة شرسة ضد الإسلاميين خاصة، وضد مؤسسات الثورة عامة، بما في ذلك البرلمان، الذي نظمت اعتصاما في مقره وعطلت عددا من جلساته. وكانت موسي قد حاولت قبل ذلك سحب الثقة من الغنوشي، ولكن لائحتها لم تنل العدد المطلوب من الأصوات لعقد جلسة في الغرض.

ـ أيادي الرئيس

يلاحظ المدقِّق في مساعي التعطيل، على المسارين الحكومي والبرلماني، أن ثمـة خيطـا رفيعا يربط بينها، وأن أيادي الرئيس قيس سـعيِّد لم تكن بعيدة عن هذا الخيط. فقانون المحكمة الدسـتورية في نسخته المعدَّلة (2019) عطَّله الرئيس. ورئيس الحكومة، المشيشي، عيَّنه الرئيس خلافا لخيارات الأحزاب، ثم

رفضٍ استقبال وزرائه لأداء القسم ومباشرة أعمالهم. وأنشطة الحزب الدستوري المعطلــة للبرلمان كانت تجري تحت أنظار الرئيس الذي تعود إليه مهمة تأمين جلســات هذه المؤسســة. والحرس الرئاســي، الذي يأتمر بأمره، هو المسؤول عن أمن البرلمان، ولكن الرئيس ســعيِّد رفض الاستجابة لطلب رئيس المجلس المتكرر بتوفير الحماية اللازمة. من جهة أخرى، كانت جلســات البرلمان تبث على الهواء مباشرة على شاشة التلفزة الوطنية. فكانت تلك المشاهد تصل إلى عموم التونســيين فترسِّخ لديهم الشــعور بأن برلمانهم مشلول وأحزابهم تتناحر وديمقراطيتهم لا فائدة تُرجى منها. هذه الصورة المتلفزة تكمل ما ســبق ذكره من عطالة العمل الحكومي ونخبوية المســار الديمقراطي وحصار التجربة على الصعيــد الإقليمي. فقــد تراكمت العثرات في طريق الانتقال الديمقراطي وأدت في نهاية المطاف إلى توقفه وإغلاق قوس الاســتثناء والعودة إلى عموم قاعدة الاستبداد والحكم السلطوي.

الفصل الثاني

النخبة ودورها المزدوج في الانتقال الديمقراطي وفي الانقلاب عليه

نظـرا لأهمية الأدوار التي تلعبهـا النخب في إدارة الحكم وفي معارضته، وكذلـك فـي عملية التغييـر وأثناء مراحل الانتقال من نظام سياسـي إلى نظام آخـر، فقد انصبت حولها أبحاث ودراسـات في أكثر مـن تخصص أكاديمي. وفي مجال الانتقال الديمقراطي تحديدا، تبلورت عدة مقاربات نظرية لدراسـة التحـولات الديمقراطيـة في العالم وتوفير أطر نظرية مناسـبة لفهمها وتحليلها والمقارنـة بينهـا[1]. وخلافا للمقاربـة التحديثية التي تهتم أساسـا بدور النمو الاجتماعـي والاقتصادي في التحـول الديمقراطي، والمقاربة البنيوية التي تركِّز علـى تغيير البنـى الاقتصادية والاجتماعية على المـدى الطويل، تهتم المقاربة الانتقاليـة بمسـارات الانتقال قصيرة المدى مـع التركيز على دور الفاعلين في تلك المسارات، وأولهم النخب.

فالنخب تلعب دورا أساسيا في انتقال الحكم من النظام القديم إلى النظام الجديد، وفي بناء المؤسسات الانتقالية، في ظل حوارات وتوافقات لا تكون عادة ممكنة في ظل الأنظمة الاسـتبدادية. ويبـدو تمييز المقاربة الانتقالية بين عملية الانتقال إلى الديمقراطية ومسار ترسيخها في الواقع نموذجا قابلا للتعميم نظرا للكمِّ الكبير من الدراسات المقارنة التي ارتكزت إليها وشملت تجارب انتقالية فـي مختلف قارات العالم على مـدى زمني طويل. فهذا التمييز يقدم لنا إطارا نظريا عاما لفهم سـلوك النخب رغم اختلاف السـياقات السياسية لكل تجربة، وتداخـل الأبعاد المحلية والإقليمية، وتنـوع انتماءات النخب وتنافس أجنداتها وتناقض رهاناتها. غير أن تلك الاختلافات وما تحمله من تعقيدات إضافية على المشهد النخبوي لا ينبغي أن تحجب عنَّا عناصر التشابه بين مختلف التجارب والنماذج، التي تصل أحيانا إلى مستوى التفاصيل الدقيقة.

صحيح أن دور النخب في التغيير السياسـي لقي تركيزا خاصا في أدبيات الانتقـال الديمقراطي، ولكن الاهتمام بدور النخب عامة سـبق هذه الأدبيات.

(1) للمزيد من التفاصيل حول هذه المقاربات النظرية، راجع: عبد المولى، عز الدين، العرب والديمقراطية والفضاء العام، مركز الجزيرة للدراسـات والدار العربية للعلوم-ناشـرون، بيروت 2016.

في هذا السياق، يمكن أن نشير إلى عالم الاجتماع الإيطالي، فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) (1848–1923)، الذي التصق اسمه بمفهوم تدوير النخبة أو دورانها. فالتاريخ بالنسبة إليه هو صراع بين النخب، والتغيير في النظم السياسية، سواء عبر الثورة أو غيرها ليس إلا استبدال نخب جديدة بنخب حاكمة. فالنخب تصعد إلى السلطة بفضل قدرتها على التحكم في الموارد والهيمنة على النظام الاجتماعي. ولكن، بمرور الزمن يحل فيها الفساد وتتراجع قدرتها على الحكم بفعالية. عندها تسقط ويقع استبدال نخب جديدة بها في عملية دائرية متواصلة[1].

ولا يبدو هذا التعريف للنخبة ولصعودها وأفولها في شكل دائري بعيدا عن مفهوم العصبية عند ابن خلدون. فالحكم، أو الملك بالتعبير الخلدوني، الذي هو غاية كل عصبية، يدور مع عصبيته صعودا ونزولا. فيقوى بقوتها ويضعف بضعفها ويزول بزوالها بعد تنازعها وتفرُّقها. وتلعب العصبية، خلال أطوار الدولة الخمسة، دورا محوريا في دورة الملك. فإذا أدرك الضعف دولة من الدول ووصلت إلى طور الهرم والزوال، تكون عصبية جديدة قد تأهلت لوراثة العصبية الغاربة والحلول محلها[2]. في الموقع الاجتماعي للنخب ودورها في المجال السياسي، يمكن أن نشير أيضا إلى غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) (1858–1941)، الذي يرى أن المجتمعات البشرية منذ حالتها البدائية إلى أكثر المجتمعات تقدما حضاريا "منقسمة بين طبقتين، طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وأن الطبقة الحاكمة، أو النخبة، هي الأقلية التي تمارس كل الوظائف السياسية وتحتكر السلطة وتتمتع بالمزايا التي توفرها تلك السلطة"[3].

ضمن هذا الإطار النظري ببعديه، الانتقالي عامة والنخبوي خاصة، يمكن أن نفهم الدور الذي لعبته النخبة التونسية خلال مسار الانتقال الديمقراطي بين

(1) Pareto, Vilfredo, The Rise and Fall of Elites: An Application of Theoretical Sociology, Totowa N.J., The Bedminster Press, 1968, p. 36.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، الفصل السابع عشر: في أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها باختلاف الأطوار، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1979، ص 310–313.

(3) Mosca, Gaetano, The Ruling Class, Translated by Hannah D. Kahn, McGraw-Hill Book Company, 1939, p. 50.

عامـــي 2011 و2021. ولكن قبل ذلك، لنحدد مـــا الذي نعنيه بالنخبة. فالنخبة فـــي أغلـــب التعريفات هي الأقلية التي تحكم أو تقـــود الأغلبية بما تملكه من قوة مادية ومعنوية ونفوذ في مختلف المجالات وتأثير ظاهر وخفي. في الحالة التونســـية، نقصد بالنخبة مجموع الأفراد والكتل التي تحتل مواقع قيادية مؤثرة في الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وعلى مســـتوى إدارة الدولة ومؤسســـاتها، إضافة إلى نخبة الأكاديميا المنخرطة في الشأن العام.

بهذا المعنى، كان العدد الأكبر من مكونات النخبة التونســـية قد شارك في أعمال المؤسســـات التي نشـــأت بعد الثورة، مثل مجلس حماية الثورة والهيئة العليـــا لتحقيق أهداف الثورة، أو المجالس المنتخبة، مثل المجلس التأسيســـي ومجلس نواب الشـــعب، أو حكومات المرحلة الانتقالية بدءًا بحكومة الغنوشي وانتهاء بحكومة المشيشـــي، أو الهيئات الدســـتورية، مثل هيئة الانتخابات وهيئة الســـمعي البصري وهيئة العدالة الانتقالية، أو المنظمـــات القطاعية والحقوقية، مثل اتحاد الشـــغل واتحاد الصناعة والتجارة وهيئة المحامين ونقابة الصحفيين ورابطة حقوق الإنســـان. فقد أســـهم هذا المزيج من النخب السياسية والنقابية والأكاديمية والإعلامية وناشطي المجتمع المدني في توجيه المسار الانتقالي إلى حيث انتهى، كل من موقعه وكل بقدر الدور الذي لعبه.

ولا نريد الدخول هنا في الجدل النظري حول إشكالية العلاقة بين النخبة باعتبارهـــا الأقليـــة الأكثر تأثيرا في النظام السياســـي والاجتماعي والاقتصادي، والديمقراطيـــة باعتبارهـــا حكم الأغلبية. فالتناقض بيـــن الاثنين ظاهر وحقيقي، ويمكـــن إذا مـــا دفعناه إلى حـــدوده القصوى أن ننتهي إلى كـــون الأغلبية في الديمقراطية كما في غيرها من الأنظمة السياســـية، مجرد واجهة لحكم الأقلية. ولكـــن، مـــا يهمنا هنا بالتحديد هو دور النخبة فـــي عملية الانتقال الديمقراطي وليس علاقتها بالديمقراطية في أصلها وفي كيفية اشـــتغالها. ضمن هذا الفهم، يحاول هذا الفصل تحليل دور النخبة التونســـية في مسار الانتقال الديمقراطي، والوقوف على طبيعة إسهامها في إنجاحه ابتداء وإفشاله في آخر المطاف.

1. النخبة والانتقال الديمقراطي: ديناميكية التوافق

عاشت النخبة التونسية قبل الثورة، وطيلة عهدي الاستبداد تحت حكم بورقيبة وابن علي، بل حتى خلال الاحتلال الفرنسي، انقساما سياسيا وفكريا واجتماعيا سهّل مهمة الاحتلال والاستبداد معا. وكما في كل المجتمعات، لعبت السلطة السياسية دورا أساسيا في إحداث الانقسام وتغذيته بين النخب، فتحالفت مع شق ضد شق، ووظفت بعضها ضد بعض، واستخدمت في ذلك أساليب الترغيب الترهيب. وبعد الثورة، مارست النخبة التونسية مختلف الوظائف التي تمارسها النخب أثناء عمليات التحول من النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية، من قبيل التفاوض والتعاقد والتسويات والتوافقات الصعبة والمعقدة. فكانت الثورة مناسبة تهيأت فيها أرضية مشتركة لتقريب الشقة وتجاوز الانقسام، ليس فقط بين نخب المعارضة ونخب الموالاة، بل أيضا بين نخب النظام القديم فيما بينها، ونخب المرحلة الجديدة فيما بينها.

لقد خلقت الثورة ديناميكية لافتة في حركة النخبة التونسية تقاربا وتباعدا، وكان مؤشر أدائها في مسار الانتقال الديمقراطي غير مستقر، يصعد وينزل، فحققت نجاحات وتسببت في إخفاقات، وأسهمت في البناء وساعدت على الهدم. فكانت في الوقت ذاته تخلق الأزمات وتتجاوزها بأثمان متفاوتة في مسار متعرج لا يقين فيه. فالتحوُّل الديمقراطي عموما "مسار طويل وديناميكي ومعقد ومفتوح النهايات"، على حدِّ تعبير أحد أبرز المنظرين، لورنس وايتهاد (Laurence Whitehead)[1]. وإذا كانت بعض المسارات الانتقالية قد نجحت بالفعل في ترسيخ الديمقراطية، فقد فشلت مسارات أخرى في بلاد كثيرة، وأفسحت المجال في مراحلها الأخيرة لعودة الاستبداد.

في المسار الانتقالي التونسي، لعبت سياسة التوافق بين النخب دورا أساسيا. فقد صاحبت أغلب مراحله حتى انطبعت التجربة بالطابع التوافقي. ولأن التوافق يحمل في ذاته "قوة تحويلية"، على رأي عياض بن عاشور، فقد جمع فاعلين متناقضين، وغيَّر مفاهيم ومصطلحات ومؤسسات وصاغ خطابات

(1) Whitehead, Laurence, Democratization: Theory and Experience, Oxford University Press, 2002, p. 65.

وســمح بإنتاج نصوص قانونية يقال عبرها الشــيء وضده دون تناقض[1]. وكان بمنزلة "لعبة تسوية إستراتيجية" لتأجيل التناقضات التي تشق المجتمع، فانعكس على كامل المســار الثوري والدســتوري ومهَّد الطريق، كذلك، لعودة المنظومة القديمة[2].

في مســار الانتقال الديمقراطي التونســي، يمكن أن نميز بين أربع مراحل لعبــت فيهــا النخبة التونســية أصنافا مختلفة مــن التوافقات، أولهــا: التوافق الإســتراتيجي على نقل الســلطة لحظة انهيار النظام القديم (يناير/كانون الثاني 2011)، وثانيها: التوافق الوطني على إنجاز الدســتور وتجاوز الأزمة السياســية (يناير/كانون الثاني 2014)، وثالثها: التوافق السياســي لتقاســم السلطة وإدارة الحكــم (2014–2019)، ورابعها: التوافق العكســي وتهيئة الأرضية للانقلاب على المسار الديمقراطي (2019–2021).

2. التوافق "المنعطف" ونقل السلطة

حيــن بلغت الثــورة أوجها يــوم 14 يناير/كانون الثانــي 2011، وتجمَّع المحتجون لساعات في شارع بورقيبة أمام مبنى وزارة الداخلية رافعين بصوت واحد شــعار "ارحل" (dégage)، تقرر داخــل الدائرة الضيقة للنظام رحيل ابن علي. وكان قرار رحيل رأس النظام قرارا إســتراتيجيا اتخذته نخبة الحكم وفق حســابات معينة لم تُكشــف كل تفاصيلها إلى حد الآن. ولا يهم كثيرا إن كانت النخبة التي توافقت على اتخاذ ذلك القرار الحاسم قد حاولت بذلك إنقاذ النظام بالتخلــص من رأســه، أم إبعاد الرئيس مؤقتا تأمينا لــه إلى حين تهيئة الظروف لعودته، أم الانقلاب عليه وتولي السلطة بدلا منه. المهم أن تلك النخبة، لعبت بذلك التوافق الإستراتيجي دورا حاسما في سقوط نظام ابن علي وإفساح المجال لعملية دقيقة لنقل السلطة.

بعد رحيل رأس النظام، ارتبكت تلك النخبة فيما بينها لبضع ساعات، لكنها سرعان ما توافقت من جديد على صيغة لنقل السلطة سلميا في إطار الدستور،

(1) ابن عاشور، مرجع سابق، ص 253–254.

(2) المرجع نفسه، ص 357.

وكان ذلــك التوافق دائما ضمن رموز النظام القديم وقياداته. في البداية، حاول رئيس حكومة ابن علي آنذاك، محمد الغنوشــي، تولي منصب الرئاسة، اعتمادا على تأويل للدستور يعتبر مغادرة الرئيس في تلك الظروف شغورا مؤقتا[1]. ويبدو أن من دفع إلى هذا التأويل شــق من نخبة الحكم ظل يراهن على بقاء النظام ويعتبر أن غياب الرئيس إجراء مؤقت يهدف إلى تأمينه، وأنه سيســتعيد منصبه بعد هدوء الثورة وعودة الوضع إلى طبيعته. بعد ذلك، حصل الاتفاق على إبعاد محمد الغنوشي من الرئاسة ومنحه منصب رئيس الحكومة المؤقتة، وتولي رئيس مجلس النواب، فؤاد المبزع، منصب الرئيس، اعتمادا على تأويل آخر للدستور يــرى في مغادرة ابن علي شــغورا دائما[2]. ويبــدو أن من دفع إلى هذا التأويل شق آخر من نخبة الحكم، كانت ترى في مغادرة ابن علي السلطة حلا ضروريا لإحداث تغيير في رأس النظام من أجل إنقاذه.

كل تلك التوافقات والترتيبات حصلت داخل منظومة الحكم وبين عدد قيل من النخب السياســية والأمنية والعسكرية والأكاديمية. من الشخصيات السياسية التي لعبت دورا في تلك التوافقات، ثم أُعلِنت أســماؤها لاحقا وجرى تداولها فــي الفضاء العام، رئيس الحكومة، محمد الغنوشــي، ورئيس مجلس النواب، فــؤاد المبــزع، ووزير الخارجية، كمال مرجان. ومن الشــخصيات الأمنية مدير الأمن الرئاســي، علي الســرياطي، ومن الشــخصيات العســكرية رئيس أركان الجيش، رشيد عمار، ومن الشخصيات الأكاديمية، الصادق بلعيد، أستاذ القانون الدستوري، ومن رجال الأعمال، كمال اللطيف.

إلى ذلك الحين، لم تكن نخبة الثورة قد لعبت أي دور باســتثناء مواصلة الضغط الميداني الذي اتخذ شكل اعتصام على مرحلتين (القصبة 1 والقصبة 2). تركز الاعتصام في ســاحة القصبة وحاصر مقر الحكومة، رافعا شــعار "الشعب

(1) تنص المادة 56 من دســتور 1959 على تولي الوزير الأول منصب رئاســة الجمهورية في حال تعذر على الرئيس ممارسة مهامه بصفة وقتية.

(2) تنص المادة 57 من دستور 1959 على تولي رئيس مجلس النواب منصب رئاسة الجمهورية في حال تعذر على الرئيس ممارسة مهامه بصورة نهائية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التام.

يريد إسقاط النظام"، إلى أن تعذر على الحكومة مواصلة عملها في مقرها. في هذا الصدد يذكر وزير التربية آنذاك، الطيب البكوش، أنه "لم يعد بإمكان الوزير الأول دخول مكتبه فانتقل إلى قصر قرطاج بجوار الرئيس، فؤاد المبزع. وأصبح مجلس الوزراء يجتمع هناك"[1].

استمر الضغط الميداني واتسع نطاقه إلى أن اضطر الغنوشي لإعلان استقالته، في 27 فبراير/ شباط 2011. وجاءت استقالته استجابة لأحد مطالب الثورة المتمثلة في إسقاط النظام القديم بمغادرة رموزه، وحل مجلس النواب ومجلس المستشارين، وإلغاء الدستور وحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي كان حاكما. وبعد الاستقالة التي جاءت تحت ضغط "أضخم تجمع تشهده العاصمة التونسية منذ الاطاحة بزين العابدين بن علي"[2]، تولى الباجي قايد السبسي رئاسة الحكومة، وبدأت قنوات الحوار والتفاوض تنفتح بين نخبة الثورة ونخبة النظام القديم.

لقد نجح التوافق الإستراتيجي بين نخب النظام القديم في نقل السلطة بطريقة منظمة وسريعة ودون كلفة، لعدة عوامل. أول تلك العوامل أن التوافق جرى ضمن دائرة ضيقة ومغلقة من المسؤولين من أهل الثقة. وحتى الاستشارة القانونية التي اعتُمدت في ترجيح أحد التأويلين بشأن طبيعة الشغور في منصب رئيس الجمهورية جاءت من أحد الأكاديميين المقربين من النظام. ثاني عوامل النجاح، أن المفاوضات اتسمت بالسرية والانضباط ولم تُعلن إلا في شكل خطوات عملية بعد حصول التوافق، وحتى الاختلاف الذي ظهر بشأن تأويل الدستور حُسم بسرعة وانضبط له الجميع. ثالث العوامل أن القرارات التي وقع

(1) البكوش، الطيب، بين لجنة الإصلاح السياسي وهيئة حماية الثورة (الحلقة الرابعة)، ليدرز العربية، 17 فبراير/ شباط 2023 (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2023)، / / :https tinyurl.com /27nfyky6 /

(2) فرانس 24، استقالة رئيس الحكومة الموقتة محمد الغنوشي، 27 فبراير/ شباط 2011 (تاريخ الدخول 17 سبتمبر/ أيلول 2023)،

https://www.france24.com/ar/20110227-ghannouchi-resigns-demonstrators-tunisia-government-revolution-3-dead/

الاتفاق عليها كانت حاسمة وفارقة في وضع النظام والبلاد، التي وجدت نفسها في مرحلة جديدة تماما. رابع تلك العوامل أن التوافق جرى في إطار الدستور وضمن استمرارية الدولة، فلم تنشأ عنه نزاعات دستورية، لا من داخل النظام ولا من خارجه، رغم المناخ الثوري الذي كان سائدا وحافًا بعملية الانتقال. العامل الخامس يتمثل في كون المنظومة الانتقالية، بما فيها رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة والنخبة الراعية للاتفاق، بمكوناتها السياسية والأمنية والعسكرية، تعاملت بقدر كبير من العقلانية مع الحالة الثورية. فقد استجابت لمطالب المحتجين بعد تردد محسوب في مواجهة الاعتصام الأول، ثم أعلن الغنوشي استقالة حكومته تحت ضغط الشارع أثناء الاعتصام الثاني. وبذلك انفتحت أمام المسار الانتقالي مرحلة جديدة، بنخبة جديدة وأجندة جديدة وأسلوب جديد في إدارة الشأن العام.

3. حوارات ما قبل التأسيس

قبل أن يتخذ المسار الانتقالي شكله المؤسسي بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وكتابة الدستور الجديد وتركيز بعض الهيئات الدستورية، جرت بين النخب التونسية مجموعة من الحوارات في عدد من الأطر، هيأت في مجموعها لعملية التأسيس ووضعت لها ما يشبه خارطة طريق. بعض الحوارات دارت في إطار "اللجنة العليا للإصلاح السياسي" التي تشكلت في يناير/كانون الثاني 2011 لمناقشة الإصلاحات المطلوب إدخالها على المنظومة السياسية والقانونية لضمان إجراء انتخابات تعددية حرة ونزيهة وشفافة تتطابق مع المعايير العالمية. فتركز الحوار داخل هذه اللجنة، التي ضمَّت خبراء في القانون والعلوم السياسية وعددا من القضاة والمحامين، على مراجعة قوانين الانتخاب والأحزاب والصحافة وسائر القوانين المنظمة للحريات العامة والفردية.

إلى جانب ذلك، دارت سلسلة من الحوارات الأخرى في إطار "المجلس الوطني لحماية الثورة"، الذي تأسس في 11 فبراير/شباط 2011 كإطار حواري بين النخب الجديدة. وقد مارست هذه الهيئة ضغطا موازيا للضغط الذي كان يمارسه الشارع بهدف حماية الثورة ومراقبة عمل الحكومة المؤقتة، وكانت أكثر راديكالية في معارضتها لاستمرار رموز النظام القديم في مؤسسات الحكم. ضم

مجلس حماية الثورة ممثلين عن الأحزاب السياسية مثل حركة النهضة وحزب العمال الشيوعي والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحزب الشعب والمؤتمر من أجل الجمهورية، وممثلين عن المنظمات الوطنية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين وجمعية القضاة ونقابة الصحفيين والاتحاد العام لطلبة تونس. ومع تأسيس "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي"، في 18 مارس/آذار 2011[1]، انتهت أعمال هذا المجلس باندماجه في الهيئة الجديدة.

كانت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة برئاسة أستاذ القانون، عياض بن عاشور، أبرز الأطر التي تجلى فيها الدور البنائي للنخبة التونسية في مرحلة مبكرة من مسار الانتقال الديمقراطي. فقد كانت أوسع صلاحيات من لجنة الإصلاح السياسي، وأكثر تمثيلا سياسيا واجتماعيا وجغرافيا من مجلس حماية الثورة الذي سبقها. كما حظيت بوضع قانوني وعلاقات تعاون مع حكومة السبسي لم يحظ بهما المجلس أثناء حكومة الغنوشي. وقد تشكّل هذا الإطار الحواري شبه التشريعي من ممثلين عن الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وهيئات المجتمع المدني وعدد من الشخصيات الوطنية، كما ضمت ممثلين عن الشباب وقطاع الأعمال وبعض الجهات.

ومع تعاظم الشعور بأهمية هذا الإطار وزيادة خطورة القضايا التي تُتداول فيه، اتسع نطاق تمثيليتها وزاد عدد أعضائها من 71 عند تأسيسها، إلى 120 في نهاية شهر مارس/آذار، ثم إلى 155 في شهر أبريل/نيسان. إلى جانب أعضائها، ضمت الهيئة لجنة من الخبراء لصياغة مشاريع القوانين المنظمة للعملية الانتقالية، ودراسة النصوص التشريعية المتعلقة بالإصلاح السياسي من أجل تحقيق أهداف الثورة. وكان من أبرز إنجازات النخبة التونسية في إطار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، توافقها على سَنِّ القانون الانتخابي الذي

(1) انظر المرسوم الرئاسي رقم 6 لسنة 2011 بشأن إحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي الانتقال الديمقراطي، المنشور بالرائد الرسمي بتاريخ 1 مارس/آذار 2011.

انتُخب على أساسه أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات واختيار أعضائها برئاسة كمال الجندوبي.

لم تكن توافقات النخبة سهلة أو دون عراقيل، فقد شهد مجلس حماية الثورة خلافات بشأن تأسيسه بين النخب التي كانت معارضة لنظام الرئيس ابن علي. وقد رفضت قيادات كل من الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد الانضمام إليه، خاصة وأن الحزبين ممثَّلان في الحكومة بوزير لكل حزب[1]. أما داخل المجلس، فلم يكن التباين محصورا حول الموقف من حكومة الغنوشي وحسب، بل شمل أيضا مسائل أخرى مثل الموقف من دستور 1959، بين من يدعو إلى تعليقه وسن دستور جديد، ومن يدعو إلى تنقيحه وتعديله فقط. وكان الموقف من بقاء مؤسسات النظام السائدة كذلك محط خلاف بين تلك النخب، بين من يدعو إلى انتخاب مجلس تأسيسي وإقامة نظام سياسي جديد، ومن يرفض ذلك التوجه ويدعو إلى انتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها ضمن المنظومة السياسية والتشريعية ذاتها.

من جهتها، لم تكن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بمنأى عن الخلافات والتجاذبات التي كادت تعصف بها في أكثر من مناسبة. فالخلافات حول تمثيلية الأطراف المكوِّنة لها لم تتوقف، ومقاطعة الجلسات والتهديد بالاستقالة من الهيئة تكرر لعدة أسباب، منها الخلاف حول القانون الانتخابي ومواعيد الانتخابات. فعلى سبيل المثال، علَّق ممثلو حركة النهضة عضويتهم في الهيئة وقاطعوا مداولاتها في أواخر شهر يونيو/ حزيران 2011. وبعد شهر من ذلك، أعلنت الحركة انسحابها النهائي قبل أن تعود مجددا على إثر مفاوضات عسيرة قادها رئيس الهيئة[2].

(1) انظر البيان الذي أصدرته حركة التجديد، بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2011، بعنوان "بيان حول مجلس حماية الثورة". انظر أيضا بيان الحزب الديمقراطي التقدمي الصادر في نفس التاريخ، الذي عبَّر فيه الحزب عن استنكاره لإعلان تأسيس المجلس وأكد أنه "فوجئ بصدور هذا الإعلان دون الرجوع إليه للتشاور مجددا".

(2) مما جاء في بيان النهضة الذي أعلنت فيه انسحابها من الهيئة، بتاريخ 27 يونيو/ حزيران 2011، "أن الحركة التي قدمت الكثير من التنازلات وقبلت المشاركة في الهيئة رغم اختلال

لــم تمنع تلك الخلافــات من الوصول إلى توافقــات نجحت النخبة من خلالها في نقل مســار الانتقال الديمقراطي من مرحلته التحضيرية إلى المرحلة التأسيســية بتنظيم انتخابات المجلس التأسيسي وتشكيل أول حكومة من خارج منظومــة الحكــم القديم. ولكن المنظومة الجديدة، التي جاءت بها الانتخابات، وجدت نفسها أمام تحديات أبرزها الانقسام بين مكونات النخبة الجديدة ذاتها. فنتائج الانتخابات، وتوجهات القوى التي أفرزتها، وشكل التحالفات التي نشأت بينها، مثَّلت محورا أساســيا من محاور الانقســام. ومناقشــات الدستور وتركيز هيئات النظام الجديد في ظل اســتقطاب سياســي وأيديولوجي متصاعد، أضافا أبعادا جديدة لذلك الانقسام. ثم جاءت الاغتيالات السياسية لتدفع بالأزمة إلى ذروتهــا، ولكن أيضا لتمنح النخبة فرصة أخرى للعب دور محوري في مســار الانتقال الديمقراطي من خلال الحوار الوطني.

4. التوافق الوطني في إطار مبادرة الرباعي

شــكَّل الحوار الوطني الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة وهيئة المحامين والرابطة التونســية للدفاع عن حقوق الإنسان أرضية جديدة للقاء النخبة وتجاوز انقســاماتها. وكانت المصادقة على الدستور بأغلبيــة تقــارب الإجماع، ذروة ذلــك اللقاء الذي تجلَّت فيــه مظاهر الوحدة الوطنيــة. فالأزمة السياســية، التي دفعت إلى الحــوار وانتهت به، مثَّلت اختبارا جدِّيا لقدرة النخبة التونسية على إعادة ترتيب أولوياتها السياسية والأيديولوجية ضمن أفق وطني أوسع. وحتى عندما كانت الأزمة تتفاعل وتحتد، كانت "لجنة التوافقات" داخل المجلس التأسيسي، التي تضم ممثلين عن أبرز الكتل النيابية، تقوم بتســهيل الحوار وتجاوز العقبات للتوصل إلى أرضية مشتركة حول الكثير من المسائل الخلافية الشائكة.

إلى جانب إنجاز الدستور، كان توافق النخبة على الخروج من الأزمة السياسية عن طريق الحوار نجاحا آخر لتلك النخبة. فلم تكن المفاوضات التي أدت إلى

التوازنات داخل تركيبتها وعدم تمثيليتها تجد نفسها مضطرة للانسحاب نهائيًّا من الهيئة التي يصر البعض على تحويلها لهيئة لتحقيق أهداف فئوية ضيقة وافتعال الصراعات والخلافات وتوتير الأجواء".

تغيير الحكومة، وانتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتحديد آجال الاستحقاقات الانتخابية لعام 2014 سهلة، خاصة في سياق الضغط الميداني الذي جرى في ظله الحوار الوطني. وأيا كانت رهانات الأطراف المتحاورة، وهي بالتأكيد مختلفة بل متناقضة، فقد أنقذت تلك التوافقات المسار الانتقالي من الانهيار ومنحته نفسا جديدا جعله يستمر لسنوات أخرى.

5. توافقات سياسية متغيرة وإخفاق إستراتيجي

إلى جانب التوافق الإستراتيجي الذي أمَّن نقل السلطة سلميا بين نخب النظام القديم لحظة انهياره بعد مغادرة رئيسه البلاد، والتوافقات التحضيرية التي أمَّنت انتقال السلطة إلى النخبة الجديدة وإعطاء المسار الانتقالي صبغته المؤسسية، والتوافق الوطني الذي أمَّن إنجاز الدستور وتجاوز الانقسامات وحل الأزمة السياسية، تمكنت النخبة التونسية من نسج توافقات أخرى ذات طابع سياسي أمَّنت إدارة السلطة بعد الانتخابات من خلال تشكيل تحالفات صعبة فرضها غياب التوازن في المشهد الحزبي وطبيعة القانون الانتخابي الذي يمنع الأحزاب الكبيرة من الفوز بأغلبية مريحة. ورغم تغير المكونات الحزبية لتلك التوافقات في كل مرحلة، كان الدافع الأساسي إليها باستمرار حسابات الأحزاب ومصالحها وأوزانها وتموقعاتها في الخريطة السياسية.

نشأ أول توافق سياسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي بين أحزاب من خلفيات فكرية غير متجانسة. فقد اجتمع في تركيبة المنظومة الحاكمة بين 2011 و2014، بوجهيها التنفيذي والتشريعي، وما رافقها من هيئات وسيطة، نخب متنوعة تنتمي إلى كافة التيارات الفكرية. وكان تحالف الترويكا الذي جمع ثلاثي النهضة والمؤتمر والتكتل عنوانا لذلك الاجتماع على مستوى السلطة بين اليمين واليسار والوسط. وقد تجاوز نموذج الترويكا، لأول مرة، حواجز الأيديولوجيا في السياسة التونسية وأضاف إلى تراث تونس في الحكم تجربة غير مسبوقة في الشراكة السياسية وتقاسم السلطة بين نخب تنحدر من مشارب أيديولوجية متعددة.

بعد انتخابات 2014 التشريعية والرئاسية، ترسخت تجربة التوافق السياسي أكثر، فكانت شراكة حزبي نداء تونس والنهضة في إدارة السلطة، رغم ما بينهما من تناقضات على أكثر من صعيد، سواء فيما يتعلق بالموقف من الثورة ومن

النظـــام القديم، أو بالتوجهات الفكرية والسياســـية لنخـــب الحزبين. ورغم أن تشكيل حزب نداء تونس كان مبعثه الأساسي إزاحة النهضة من الحكم والحلول محلها، فقد توافق الطرفان على الدخول في تحالف لتقاســـم الســـلطة والحكم في إطار شـــراكة سياســـية. وكان يمكن لتلك الشراكة أن تستمر وتتعمَّق، ولكن إدارتها بطريقة فوقية بين زعيمي الحزبين دون تنزيلها إلى مستوى النخب الفاعلة والمؤثرة جعلها تتعثر، خاصة مع التصدعات الداخلية بين النخب الندائية، التي أدت إلى انشـــقاقات متتالية وتســـببت في فقدان الحزب كتلتـــه النيابية الواحدة وقاعدته السياسية والاجتماعية.

استمرت تجربة التوافق السياسي بعد انتخابات 2019، التي أفرزت مشهدا سياسيا يكاد يكون مختلفا كليا عن المشهد الذي سبقه. وكانت تلك الانتخابات بشقيها، التشريعي والرئاسي، فرصة أخرى لتعزيز فكرة التداول على السلطة بكل مستوياتها المركزية والجهوية والمحلية. ولكن علاقات النخبة فيما بينها شهدت منعرجا خطيرا خلال الانتخابات وبعدها. فعاد الانقســـام وتحكمت الحســـابات الشـــخصية والحزبية والأيديولوجية في السلوك السياسي لأغلب الفاعلين. وقد تجلى ذلك الانقسام في تشتت النخبة بكل مكوناتها واتجاهاتها في الانتخابات الرئاســـية، فعجـــزت عن التوافـــق حتى داخل العائلات السياســـية الكبرى على مرشحين ينالون دعمها وتوفر لهم الحد الأدنى من شروط المنافسة الجادة.

فالإسلاميون ترشـــح منهم رئيس ائتلاف الكرامة، ســـيف الدين مخلوف، والقيادي في حركة النهضة، عبد الفتاح مورو، والقيادي السابق في الحزب نفسه، حمادي الجبالي. واليسار ترشح منه القياديان في الجبهة الشعبية، حمة الهمامي ومنجي الرحوي، ورئيس حركة تونس إلى الأمام، عبيد البريكي، ورئيس حزب مشـــروع تونس، محسن مرزوق. والدستوريون ترشح منهم الوزير السابق، عبد الكريم الزبيدي، وزعيمة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي. والقوميون ترشح منهم الصافي سعيد. نفس الانقسام والتشتت سنجده قائما إذا غيرنا زاوية النظر ونظرنا إلى المترشحين باعتبار تمثيليتهم للثورة من جهة وللنظام القديم من جهة أخرى. فتعدد الترشحات والتنافس بين نخب المعسكر الواحد بارز في الجهتين. لذلك لا غرابة أن يفشـــل هؤلاء جميعـــا في تخطي الدور الأول بعد حصولهم على نسب ضئيلة من أصوات الناخبين.

حتـى ما بـدا توافقا بين نخبة الثورة في الـدور الثاني على انتخاب قيس سعيِّد لم يكن في الحقيقة سوى لقاء الضرورة تحت ضغط الصورة المنفِّرة التي رُسمت بدقة عالية لمنافسه، نبيل القروي، اجتمعت فيها ثلاثة ارتباطات خطيرة، الارتباط بالفسـاد والارتباط بالنظـام القديم والارتباط بالصهيونية. مقابل ذلك، جمعت الصورة التي رُسـمت لسـعيِّد بين نظافة اليد ومناصرة الثورة والمستوى العلمـي المتقدم. كان هذا التقابل الظاهري بيـن الصورتين كافيا لانحياز نخبة الثـورة وجمهورهـا إلى جانب الأخير، دون أن تدرك خطورة ذلك الانحياز إلا فـي وقت متأخر. فانضاف الرهان الخاطئ في الدور الثاني من الانتخابات إلى الانقسـام والتشتت في دورها الأول، لتنفسـح الطريق أمام الانقلاب بمساعدة وتواطؤ ضمني وموضوعي بين نخب الثورة والديمقراطية ذاتها.

تجلـت تلك الرهانات وتلك الحسـابات الخاطئة أيضـا بعد الانتخابات، وذلك في العجز عن التوافق على تشكيل حكومة مستقرة بين القوى المحسوبة علـى الثـورة، خاصة بعد نيلهـا مجتمعة أغلبية مريحة تمكّنهـا من ذلك. فقد كان بإمـكان أحزاب حركة النهضة والتيار الديمقراطي وائتلاف الكرامة وحركة الشـعب، التي حصلت مجتمعة على 112 مقعدا في البرلمان، إضافة إلى بعض الكتل القريبة منها فكريا وسياسيا، أن تشكل حكومة ائتلافية منسجمة، ذات قاعدة سياسـية واسـعة قادرة على إنجاز ما فشـلت فيه الحكومات السابقة. ولكن ما حصـل هـو العكس، فكانت التوافقات صعبة وهشـة ولم تدم طويلا، وتغيرت التحالفات بسرعة في اتجاهات متناقضة ومناقضة لروح الثورة وأهدافها ولمسار الانتقال الديمقراطي ذاته.

لقد كان سلوك النخبة خلال المرحلة التي تلت انتخابات 2019 دليلا على أنها لم تصل بعد إلى مسـتوى النضج الذي يمكّنها من الحفاظ على مكتسبات المراحل السابقة، رغم الصعوبات التي مرَّت بها والأزمات التي واجهتها. وبدلا من البناء على تلك المكتسـبات وتوسـيع نطاقها إلى مجالات أخرى، أجهزت عليها وتوافقت ضمنيا على الفشـل الجماعي، بانتهاج سياسة الإعاقة المتبادلة. فتحالف الكل ضد الكل وأُسـقطت في ظل تلك التحالفات المتغيرة بسـرعة حكومة النهضة، في يناير/كانون الثاني 2020، قبل أن ترى النور، ثم أُسـقطت حكومـة الفخفاخ بانهيار الائتلاف الداعم لها في يوليو/تموز من نفس السـنة،

وأُسقطت بعد ذلك حكومة المشيشي بانقلاب يوليو/ تموز 2021، الذي أسهمت تلك النخب مجتمعة في تمهيد الطريق لحدوثه.

بناء على هذا المسار المتعرِّج لديناميكية "التوافق" بين مكونات النخبة التونسية، التي أسهمت في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي في بدايته وإفشاله في مرحلته الأخيرة، يمكن أن نستخلص الملاحظات التالية بخصوص ازدواجية سلوك النخبة التونسية وتناقضاته:

- بعض النخب كان سلوكها طفوليا، تميَّز بقصر النظر وغياب الرؤية الإستراتيجية، وتحكَّم فيه الهوى الشخصي، وقاده النزوع إلى الزعامة والمنافسة عليها دون توافر شروطها الدنيا.

- ثمة تناقض صارخ بين السلوك السياسي والتوجهات الفكرية لدى بعض النخب. فالارتباط بقيم الديمقراطية والوطنية والمدنية والحداثة على مستوى الأفكار والأسماء والشعارات والخطاب كثيرا ما كان غطاء لعكسه على مستوى الممارسة في الواقع. وقد أثبتت التجربة، في أكثر من مناسبة، أن كثيرا من النخب "الديمقراطية" لا ترضى بنتائج الصندوق إلا إذا وافقت توجهاتها الفكرية والسياسية.

- كشفت التجربة عن تضخم البعد الأيديولوجي وطغيانه لدى بعض النخب إلى درجة يغيب فيها العقل وتتضاءل معها مصلحة الوطن وتسود الرغبة في إقصاء المخالف وتفقد فكرة العيش المشترك أي قيمة.

- تبيَّن كذلك أن الكثير من صراعات النخبة التونسية مستور من تواريخ وجغرافيات غير تونسية، وأن الخلافات المسببة للانقسام وغير القابلة للتجاوز هي تلك التي تدور على محاور مستوردة، خلافا لمحاور الصراع التي يفرضها الواقع التونسي واهتمامات التونسيين.

- رغم تعدد مبادرات الحوار، لم تتمكن النخبة، في نهاية المطاف، من تجاوز الأزمة المتدحرجة التي أعقبت انتخابات 2019 كما فعلت في 2013-2014. فالرهانات الخاطئة لأغلب الأطراف عطلت قنوات التفاهم وانتصرت على إرادة العمل المشترك لمواصلة المسار الديمقراطي بنفس الروح التوافقية.

– عززت حالة الهشاشة النخبوية فاعلية التدخلات الخارجية التي وجدت في انقسام النخبة أرضية مناسبة لإنفاذ أجنداتها التي تلتقي مع أجندة الانقلاب في وقف المسار الديمقراطي. فقد نجحت تلك الأجندات بعد أن تعطلت في مناسبات سابقة، رغم توالي المحاولات وتعدد أطرافها وتنوع أساليبها واختلاف وكلائها المحليين.

– نتيجة لكل لذلك، وبعد نجاحها في بناء مسار انتقالي ديمقراطي استثنائي في سياق إقليمي غير موات، فشلت النخبة التونسية في تعزيز ذلك المسار وترسيخه، ولم تستطع أن تجعل من الديمقراطية الناشئة "اللعبة الوحيدة في المدينة" التونسية.

6. نخبة تونسية جديدة؟

لم يكن غريبا أن يتَّسم أداء النخبة التونسية خلال عشرية الانتقال الديمقراطي بالاضطراب والتردد صعودا ونزولا في ديناميكية معهودة في مثل تلك الأوضاع الانتقالية. ما يدعو للتأمل في هذه الديناميكية هو الارتباك الذي أصاب دور النخبة وتراجعه من الشراكة البنَّاءة في بداية المسار إلى الفشل الجماعي في آخره. فبدلا من استمرار مؤشر الأداء العام في تصاعد، بحكم التعلم الجماعي وتراكم الخبرة ونضج التجربة، حتى وإن شهد بعض التراجعات الجزئية، ما حصل في الواقع هو عكس ذلك. لكأنَّ النخبة قد توافقت في النهاية على تصفية الحساب مع بناءٍ توافقت على إقامته في البداية. أو كأنها استنفدت طاقتها وأصابها الهرم المبكر فلم تعد قادرة على تطوير هذا البنيان، فضلا عن الحفاظ عليه، فسلَّمته لمن كان كفيلا بتقويضه من الأساس. أيا كانت العوامل التي يمكن أن نفسِّر بها الانقلاب الذي حصل في دور النخبة بين بداية المسار ونهايته، فإن إعادة النظر في هذا الدور لتقويمه سيقتضي، ربما، تجديد النخبة ذاتها.

تجديد النخبة لا يقوم على الرغبة في ذلك أو على الحسابات الذهنية المجردة، بل هو ديناميكية سوسيولوجية تدفع بها التطورات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل سياق. وفي السياق التونسي، يمكن أن نتلمَّس بعض المؤشرات لبداية تشكل نخبة جديدة. وفي سياق المسألة

الديمقراطية تحديدا، تبدو تلك المؤشـرات أكثر وضوحا، وبعضها سـبق الثورة وبدأ بالبروز خلال السـنوات الأخيرة مـن عهد ابن علي. فقد كانت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"، التي تشـكلت في العام 2005، نسـخة أولية وبذرة واعـدة لنخبـة جديدة. وقد مثَّل انبعاث تلك الهيئة، على حد تعبير عبد اللطيف الحناشـي، "تجربة طريفـة للقاء توجهات سياسـية كان اختلافها الأيديولوجي عميقا وحادا"[1].

ضمت الهيئة في عضويتها شخصيات وطنية وممثلين عن أحزاب سياسية، مثـل الحزب الديمقراطـي التقدمي وحزب العمال الشـيوعي وحركة النهضة. ولكـن، رغـم مـا تداولته لقاءات الهيئة مـن أفكار وما دار بيـن مكوناتها من حوارات، لم يدم نشاطها طويلا ولم تنتج أفكارا وأطروحات متينة حول الانتقال إلى الديمقراطية أو ترسـيخ قواعدها. كما شـهدت خلافات بشـأن العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين أدت إلى ضعفها وتراجع نشـاطها. وحين جاءت الثورة أُعيد تشكيل المشهد النخبوي وفق خريطة جديدة في مناخ ديمقراطي حر يختلف جذريا عن المناخ الاستبدادي الذي تشكلت فيه هيئة 18 أكتوبر. ومع ذلك يبقى هذا اللقاء نموذجا مصغرا لما يمكن أن يكون عليه شـكل النخبة الجديدة؛ فقد "جسـد المسـتقبل التونسـي، بمعنى التعاون بين العلمانيين والإسلاميين على أساس الهوية العربية لتونس، ليس ضد الحداثة، بل من أجل الديمقراطية"[2].

سيكون ذلك اللقاء من أجل الديمقراطية ممكنا رغم الانتكاسة التي شهدها المسـار الانتقالي في مرحلته الأخيرة. فقد تأسسـت على مدى عشـر سنوات، مجموعة من التقاليد والمؤسسـات الديمقراطية، ونشـأت بوادر ثقافة سياسـية ديمقراطيـة حقيقيـة، وتدرَّب التونسـيون عمليا على إدارة خلافاتهم بأسـلوب حواري تفاوضي أدى إلى توافقات مثمرة في كثير من الأحيان. تلك التراكمات لن تُمحى بسرعة، وستبقى شواهدها قائمة وذاكرتها حية وآثارها فاعلة في تجديد

(1) الحناشـي، عبـد اللطيـف، تونس: من الثـورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسـير، منشورات سوتيميديا، تونس 2019، ص 30.

(2) بشـارة، عزمي، الثورة التونسـية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012، ص 181.

النخبة وإكسابها قدرات متجددة، تمكِّنها من مواجهة تحديات البناء الديمقراطي في المستقبل بوعي متقدم وأداء أفضل وأخطاء أقل.

حتى الانقلاب، الذي وضع حدا للمسار الديمقراطي وأرسى على أنقاضه حكما فرديا مطلقا، يمكن أن يلعب، موضوعيا، دورا في تجديد النخبة التونسية وتطوير علاقاتها وتحسين أدائها. فمواجهته للنخبة بمختلف توجهاتها ومجالات نشاطها وإخراجها من دائرة الحكم ككتلة واحدة دون تمييز، بما في ذلك المكونات التي تعلن ولاءها لمشروع الانقلاب، سيخلق فراغا نخبويا داخل السلطة وحولها. فسعيِّد، بحكم الطبيعة الشعبوية لنظامه، لا يريد استبدال نخبة جديدة بالنخبة القديمة، بل يريد أن يحكم دون نخبة. ومن شأن هذا الفراغ النخبوي في دائرة الحكم أن يخلق في المقابل أرضية مشتركة ويوفر الشروط اللازمة لنشأة نخبة تونسية جديدة أكثر تقاربا في أهدافها وانسجاما في أساليب عملها من النخبة السابقة. وإذا تمكنت تلك النخبة من مواصلة الالتقاء على الحد الأدنى، في ظل الهوامش المتبقية للتواصل والتحاور وتنسيق نشاطها الميداني تحت حكم الانقلاب، سيكون عليها أن تراجع أسباب فشلها في المرحلة السابقة، وسيكون بمقدورها بعد ذلك، صياغة سردية متماسكة تقابل بين إيجابيات الديمقراطية المتعثرة وسلبيات الاستبداد المستحكم. وسيصب كل ذلك في حساب النخبة الجديدة ويشكل رصيدا رمزيا لصالحها.

لقد أخفقت النخبة التونسية بالفعل في ترسيخ المسار الديمقراطي في نهايته بعد أن لعبت دورا أساسيا في إنجاح بدايته. ولكن إسهامها، بوجهيه السلبي والإيجابي، مهم وضروري لتجديد ذاتها، وبلورة رؤيتها، وتطوير خطابها وأسلوب عملها، وبناء علاقات بين مكوناتها على قاعدة الديمقراطية. وقد برزت مؤشرات ذلك بعد الانقلاب، حين تشكلت منذ الأيام الأولى ظاهرة جديدة في صفوف النخبة تحت اسم "مواطنون ضد الانقلاب".

فحين فشلت النخبة القديمة، الناشطة ضمن الأطر التقليدية مثل الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، في التوحد وتنسيق مواقفها لمواجهة الانقلاب، تشكلت هذه النواة "المواطنية" للدفاع عن الديمقراطية مبدأ وقناعة وأرضية عمل. ورغم حداثة تجربتها في العمل المشترك، تمكنت

تلك النواة من وضع أســس لوعي نخبوي جديد يتجاوز حدود الأيديولوجيات المغلقة، ويســتلهم روح هيئة 18 أكتوبر، ويتخفف من أثقال الماضي وتحيزاته التي أدت إلى انقســامات وصدامات عبثية بين مكونات النخبة القديمة. ويبقى أمام هذه النخبة أن تبذل جهدا نقديا مشــتركا يســتهدف كل الخلفيات الفكرية والسياسية بيمينها ويسارها، بما يوسِّع من دائرة الوسط، ويجعل من الوطن بيت الجميع دون إقصاء، ومن الديمقراطية الخيار الوحيد الذي على أساســه يكون اللقاء وتكون المعارضة.

الفصل الثالث

الإسلاميون.. عقدة الانتقال الديمقراطي

لا يمكن قراءة عشـرية الانتقال الديمقراطي قراءة سـليمة وشـاملة دون تسـليط الضوء على مواقع الفاعلين منها وأدوارهم فيها. ونظرا لأن الإسلاميين كانوا من أبرز القوى السياسية المؤثرة في تلك العشرية، فإن مراجعة أداء حركة النهضة وفهم الدور التي لعبته في مختلف المحطات يُعد أمرا ضروريا. فقد كان الإسلاميون ركنا أساسـيا في بناء التجربة الديمقراطية التونسـية غير المكتملة. ومثلما لهذه العشـرية ألوان مختلفة تتدرج بين السـلب والإيجاب، ولا يمكن حصرها في لون واحد، أسود أو أبيض، فلإسهام الإسلاميين أيضا ألوان مختلفة تتدرج بين النجاح والفشل.

يتناول هذا الفصل الأداء السياسـي للإسلاميين في الحكم وعلى أطرافه، خلال سنوات الانتقال الديمقراطي العشر، فيستعرض تجربتهم ويحللها ويراجعها مراجعـة نقديـة. ولا نحتاج في هذا الصدد إلى التأكيد على أن ما ورد في هذه المراجعـة مـن أحكام على سـبيل العمـوم لا ينبغي أن يحجـب عنا حالات الخصوص في النجاح والفشل. فالإخفاقات العامة تنطوي على نجاحات فردية تستحق التثمين، والنجاحات الكلية ترافقها إخفاقات جزئية تحتاج إلى التدارك.

ولأن التركيز في هذا الفصل سـيكون على طبيعة إسـهام الإسلاميين في عشرية الانتقال الديمقراطي، فإن الاهتمام بتجربتهم الطويلة قبل الثورة لن يكون إلا بقدر ما يخدم هذا الهدف. لذلك لن نسـتطرد كثيرا في اسـتعراض التاريخ، وسنتوقف فقط عند المرحلة التي سبقت الثورة وهيأت لها. سنعرض بعد ذلك إلى ما خلَّفته تلك المرحلة من آثار في نفسياتهم وأفكارهم وسلوكهم السياسي، انعكسـت بدورها علـى طريقة إدارتهـم للحكم، وعلى علاقاتهم بشـركائهم وخصومهم وبمؤسسات الدولة، وعلى مسار الانتقال الديمقراطي ومصيره.

1. رحيل السجان وتحرر السجين

تميـزت فترة حكم الرئيس زيـن العابدين بن علي (1987–2011) بمركزة مطلقة للقرار، وإدارة أمنية للحياة السياسية، وقمع وتعذيب وحشيين للمعارضين، وتحكم شـبه كامل في الفضاء العام، وانتهاكات منهجية واسعة لحقوق الناس.

وقد مسّت تلك الانتهاكات مختلف الأطراف السياسية وناشطي المجتمع المدني، ولكن نصيب منتسبي التيار الإسلامي منها كان الأكبر، كمًّا ونوعا. ورغم أن قبضة ابن علي بدأت ترتخي في أواخر سنوات حكمه لعدة أسباب، منها اشتداد عود المعارضة، وتنامي الخلاف والتنافس صلب دائرة الحكم الضيقة، واتساع نطاق التذمر الشعبي من استشراء الفساد، إضافة إلى تصاعد الضغط الخارجي، فقد ظل الآلاف من الإسلاميين يقبعون في السجون، والمئات منهم منتشرين في المنافي، إلى حين قيام الثورة وخلعه ثم رحيله.

في غياب مصدر رسمي، تكاد تُجمع المصادر السياسية والإعلامية على أن عدد المساجين السياسيين في عهد الرئيس المخلوع، زين العابدين بن علي، بلغ نحو ثلاثين ألفا من أبناء حركة النهضة وأنصارها[1]، وبلغ عدد المهجرين قسرا بضع مئات، وقضى منهم أكثر من عشرين تحت التعذيب[2]. ولكن الحملة على الإسلاميين لم تقتصر على السجن والتهجير القسري والقتل تحت التعذيب، بل شملت أشكالا أخرى من الاستهداف مثل الرقابة المشددة واللصيقة، وترويع الأهل والأصدقاء، والمنع من العمل والدراسة والسفر، والتضييق على الرزق والنشاط والحركة[3]. وقد دامت تلك السياسة لعقدين من الزمن، استمر فيها وجود الحركة ونشاطها بعدة أشكال في الداخل والمهجر، وتنوعت فيها الترتيبات على مستوى القيادة والتنظيم والنشاط السياسي.

(1) انظر على سبيل المثال: بيان حركة النهضة بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيسها، الصادر بتاريخ 6 يونيو/ حزيران 2005.

(2) انظر تقرير جمعية "حرية وإنصاف" (2011)، الذي يورد 24 اسما توفي أصحابها تحت التعذيب بين سنتي 1991 و2002.

(3) حول ما تعرض له الإسلاميون في عهد ابن علي، ورد في التقرير الختامي الشامل لهيئة الحقيقة والكرامة ما نصه: "هذه الانتهاكات الممنهجة وصلت حدَّ القتل العمد والموت تحت التعذيب والإهمال الصحي المقصود والاغتصاب وقطع الرزق ومصادرة الممتلكات والتطليق القسري وضرب حصار شامل على عائلات بأكملها وفرض حالة من الخوف والرعب دفعت الكثيرين لخوض مغامرة تجاوز الحدود والهرب خارج البلد وطلب اللجوء السياسي"، الجزء الثاني، ص 175 (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2024)، http://www.ivd.tn/rapport/doc/12.pdf/

حاول الإسلاميون تحت حكم ابن علي التكيف مع واقع الحصار والقمع الشامل، فاتخذ وجودهم ونشاطهم صورا مختلفة. على المستوى القيادي، آلت قيـــادة الحركـــة إلى المهجر في وقت مبكر من بدايـــة الحملة، بعد الاعتقالات المتتالية والمتسارعة التي شملت طواقمها القيادية المتعاقبة. فقد تمكن عدد غير قليل من رموزها ووجوهها القيادية، أبرزهم راشـــد الغنوشي، من مغادرة البلاد وترتيب شؤون القيادة فيما بينهم. فتشكلت هيئات قيادية، استُنسخت في مجملها عن أصلها في الداخل، مثل مجلس للشـــورى ومكتب تنفيذي ومكتب سياسي. واستمرت تلك الترتيبات إلى وقت قصير قبل الثورة حين تهيأت الظروف لعودة القيادة إلى الداخل.

في الداخل، تعايش من بقي خارج الســـجن مع وضع الحصار المضروب على الجميع. ورغم أن التنظيم لم يحل رســـميا إلا أن شـــبكته ووظائفه تعطلت بصورة شبه كاملة، واقتصرت أنشطته على بعض الأدوار الاجتماعية. ومع بداية ارتخاء قبضة النظام على الحياة السياسية، وخروج أعداد متزايدة من أبناء الحركة من سجونهم، أعيد ربط خيوط التنظيم تدريجيا. ثم أخذ الداخل يستأنف نشاطه ويوسِّع حضوره تنظيميا وعلى مستوى الساحة السياسية، خاصة بعد أن غادرت وجوه قيادية الســـجن مثل عبد اللطيف المكي (ســـنة 2001 بعد 10 سنوات في السجن)، وعلي العريض (سنة 2004 بعد 14 عاما في السجن)، وحمادي الجبالي (سنة 2006 بعد 16 عاما في السجن)، والحبيب اللوز (سنة 2006 بعد 16 عاما في الســـجن)، وعبد الحميد الجلاصي (ســـنة 2007 بعد 17 عاما في السجن)، والعجمي الوريمي (سنة 2007 بعد 17 عاما في السجن)، وعبد الكريم الهاروني (سنة 2007 بعد 17 عاما في السجن)، والصادق شورو (سنة 2008 بعد 18 عاما في السجن). وشيئا فشيئا، انخرطت الحركة مجددا في الحراك السياسي والمدني المتصاعـــد، الذي تمكن من تنظيم عدد من الأنشـــطة والتحركات الاحتجاجية شاركت فيها قيادات نهضوية مع باقي مكونات المعارضة السياسية والحقوقية.

فـــي الوقت ذاته، تكثفت حركـــة المعارضة في المهجر وتعددت اللقاءات بين رموزها السياســـية، مثل راشـــد الغنوشي ومنصف المرزوقي ومحمد مزالي وأحمد بن صالح. شهدت تلك الفترة أيضا لقاءات وتنسيقا بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج، خاصة مع تمكن بعض القيادات السياسية الناشطة في الداخل

من السفر إلى الخارج لربط العلاقات وتنسيق بعض الأنشطة، مثل أحمد نجيب الشـــابي وحمة الهمامي. وقد مثلت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"، التي ضمـــت رموزا معارضة لنظام ابن علي من بينهم إسلاميون، إطارا متقدما لعودة النهضة سياســـيا واســـتئناف نشـــاطها ضمن المنظومة الحزبية. ومع تزايد أعداد قادتها وأنصارها المفرج عنهم من الســـجون، بدأت تســـتعيد وضعها في الحياة السياســـية، فأعادت هيكلة بنيتها التنظيمية وجددت مؤسساتها القيادية[1]. ولكن عودتها الرسمية كان بعد الثورة، بعودة رمزها التاريخي الأول، راشد الغنوشي، من منفاه في لندن، في 30 يناير/كانون الثاني 2011، ثم تقنين وجودها الحزبي لاحقا بحصولها، في مارس/آذار 2011، على تأشيرة العمل القانوني.

بعد عشرين عاما من الملاحقة والسجن والتهجير تحت حكم الرئيس ابن علي، عادت حركة النهضة إلى النشـــاط العـــام بهيكل تنظيمي منهك، وحصيلة متنوعـــة ومتداخلة من مواطن الضعـــف ومواطن القوة، يمكن تكثيف خلاصتها في النقاط التالية:

– جســـم مليء بالجراح والآلام والأمراض والتوترات: فقد خلَّف ســـجن الآلاف مـــن أبناء الحركـــة لفترات متطاولة ندوبا في كل موضع من جســـمها. ووصلـــت الحملـــة الأمنية التي اســـتهدفتها إلى مختلف المســـتويات القيادية، المركزيـــة والجهوية والمحلية. وتوســـعت الملاحقة الأمنية لتشـــمل أفرادا من عائلات الإسلاميين وأعدادا كبيرة من أنصارهم والمتعاطفين معهم من الحاضنة الشعبية للحركة وللتيار المحافظ عموما. وأصيب العديد من المناضلين بأمراض وعلل مزمنة في غياب الرعاية الصحية اللازمة داخل السجن وخارجه. واتسعت الفجوة الاجتماعية بين أجيال الحركة في غياب التواصل الطبيعي بينها، ســـواء داخل العائلات أو على صعيد المؤسسات الحركية والاجتماعية.

– جيـــل منهـــك وقع تحويل وجهته وضاقت أمامه آفـــاق الارتقاء العلمي والاجتماعـــي والمـــادي، فقـــد تقطعت الســـبل بالآلاف مـــن المنتمين للحركة

(1) للمزيد من التفاصيل في موضوع إعادة الهيكلة، انظر: الجلاصي، عبد الحميد، من الجماعة إلى الحزب: إدارة التغيير في سياق انتقالي، منشورات سوتيميديا، تونس 2021، ص 45–52.

وأنصارهـــا. فمُنع الطلبة من مواصلة دراســـاتهم العليا وتوقف الكثير منهم عند المســـتويات الوســـطى أو الدنيا قبل أن يتمكن بعضهم من استئنافها بعد سنوات مـــن الانقطاع. وطـــرد الكثيرون من وظائفهم في مختلـــف المجالات كالإدارة والتعليم والتمريض، سواء في القطاعين العام أو الخاص، وحُرموا من حقوقهم في الارتقاء الوظيفي. وحوصر أصحاب الأعمال والمؤسسات الناشئة، فبدلا من تطويرها وتوسيع نشاطها اضطروا لإغلاقها والبحث عن سبل أخرى لتأمين قوت يومهم.

– تعطل نمو الحركة الطبيعي، وغابت طويلا عن مؤسسات الدولة والمجتمع التـــي تصنـــع الفكر والرأي والثروة. فقد انعكس تعطل مســـارات العلم والعمل والارتقاء في أغلب المجالات سلبيا على مستوى حضور الإسلاميين في مواقع التأثير بمختلف أشـــكاله السياســـية والثقافية والعلمية والإعلامية والمالية. وقد أفســـح غيابهم عن تلك المواقع وتراجع دورهم المجال لمنافســـيهم لتجاوزهم بالتغلغل في مؤسســـات الدولة والمجتمع، واكتساب الخبرة والتجربة، والتدرج في السلالم الوظيفية، وبناء العديد من قنوات الإسهام في صناعة القرار. ويمكن لهذا النمو غير المتكافئ أن يفسر، إلى حدٍّ ما، الخلل النسبي في مستوى التأثير النخبـــوي بين الإسلاميين وغيرهم من التيارات السياســـية، خاصة بالمقارنة مع مستوى حضورهم الجماهيري.

– فـــي المقابـــل، عادت النهضة إلى ســـاحة الفعل بقصـــة صمود ونضال وبطولات فردية وجماعية ملهمة. وقد صُنعت من تلك القصة ســـردية قوية في مقارعة الظلم ومقاومة الاستبداد على مدى عشرين عاما. وحفلت تلك السردية بصور الثبات أمام التحقيق وتحت التعذيب وفي مواجهة الإغراءات والضغوط. يُضاف إلى ذلك، التحركات الاحتجاجية التي شهدتها السجون التونسية بما في ذلـــك إضرابـــات الجوع الفردية والجماعية. وقد توفي عدد من مناضلي الحركة تحـــت التعذيـــب وفي الســـجون، كما توفي عدد آخر منهـــم بعد خروجهم من السجن متأثرين بأمراض أصيبوا بها داخله عجزوا عن توفير العلاج لها خارجه. بالتوازي مع صمود المســـاجين، مثَّل صمود عائلاتهم في الخارج الوجه الآخر لهذه القصة، رغم حجم الضغوط التي مورســـت عليها من قبيل المحاصرة في الحركة والتضييق في الرزق والملاحقة الأمنية والوصم الاجتماعي.

- أنتجت هذه المظالم وما قابلها من صمود تعاطفا شعبيا واسعا وإدراكا متناميا لحجم المظلومية التي تعرضت لها الحركة. ومع مرور الوقت، انقلبت سياسات الوصم والعزل الاجتماعي التي اتبعها النظام إلى شعور متزايد لدى عموم الناس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الضحايا؛ ما خفَّف بالتدريج من شدة معاناتهم وعزز الحاضنة الشعبية للحركة. وقد لعبت هذه الحاضنة دورا أساسيا في ترجيح كفة الإسلاميين بعد الثورة بالالتفاف حولهم وتمكينهم من الفوز في الانتخابات المتعاقبة.

- الحفاظ على وحدة الحركة تنظيما وقيادة ومؤسسات، رغم التحديات التي واجهتها طيلة عقدين في بيئات تختلف اختلافا جذريا بين الدواخل والسجون والمهاجر. ورغم بعض الخلافات التي دبت بين قياداتها، سواء في الداخل أم في الخارج، خاصة في السنوات الأخيرة بشأن المصالحة مع النظام، خرجت النهضة من هذه المحنة موحدة الصفوف ولم يصبها ما أصاب حركات وتيارات سياسية أخرى من تصدعات وانشقاقات. ولم تنجح محاولات الاختراق والاستمالة وسياسات توظيف البعض ضد البعض في تفكيك الحركة أو تهديد وحدتها. وكان لرمزية قيادتها التاريخية المتمثلة في راشد الغنوشي، وبقائه خارج السجن وقدرته على التنقل والنشاط واللقاء بمناضلي الحركة في عدد من الدول دور أساسي في الحفاظ على وحدتها.

- انتشار جغرافي واسع وغير مسبوق شمل مختلف أنحاء العالم، فقد توزَّع أبناء الحركة الذين تمكنوا من مغادرة البلاد في بداية التسعينات، عبر مختلف الطرق، على عشرات البلدان في أوروبا وأميركا وإفريقيا وآسيا واستقروا بها. وقد مكَّنهم استقرارهم في تلك البلدان من نسج علاقات دولية واسعة ومتنوعة، استفادت منها الحركة في حينها دعما سياسيا وقانونيا وإعلاميا وماليا. ومع مرور الوقت، امتدت تلك العلاقات في الأوساط الإعلامية والأكاديمية والحكومية والبرلمانية وفي منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى شبكة من الشخصيات السياسية والعلمية والدينية المؤثرة. وبعد الثورة، حاولت الحركة الاستفادة بأشكال مختلفة من علاقاتها الخارجية، سواء منها الغربية أو العربية الإسلامية، لكن تلك الاستفادة كانت نسبية.

– خبرات وتجارب متنوعة في عدة مجالات تراكمت لدى الكثير من أبناء الحركة بعد سنوات من الاستقرار والعمل في الخارج. فقد انخرط بعضهم في مجال النشـــاط الجمعياتي القائم في بلدان إقامتهم، وأسس البعض الآخر شبكة من المنظمات الحقوقية والجمعيات الخيرية. كما نشأت بعض مشاريع الأعمال، وانتشرت المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها في أكثر من بلد. وصدرت بعض الصحف والمجلات، وبُعث عدد من المنصات الإخبارية الإلكترونية والفضائية كان أبرزها قناة الزيتونة التي انطلق بثها من العاصمة البريطانية، لندن.

بهذه الحصيلة، عادت حركة النهضة إلى النشاط السياسي، وبهذه الحصيلة خاضت تجربة الحكم مســتفيدة من نقاط قوتها، ولكن أيضا متأثرة ســلبا بنقاط الضعف التي خلَّفتها سنوات طويلة من المحنة.

2. النزول إلى السلطة بدلا من الصعود إليها

كان للســياق الثــوري، الذي أحدث فراغا مفاجئا في رأس هرم الســلطة وحمل إليها الإسلاميين إثر انتخابات عامة، أثر عميق على نوعية إســهام حركة النهضة خلال عشــرية الانتقال الديمقراطي، وعلى طبيعة الدور الذي لعبته في مؤسســات الحكم، وعلى جودة أدائها جماعة وأفرادا. فقد وصلت الحركة إلى الســلطة نازلة إليها من عل، من مواقع القرار العليا، بعد ترتيبات توافقت عليها النخبة وأفضت إلى انتخاباتٍ مجلس تأسيسي وضع دستورا جديدا تأسس عليه نظام سياسي بديل من النظام الذي أطاحت به الثورة.

وصلــت النهضة إلى الســلطة في أول انتخابات جــرت بعد الثورة فازت فيهــا بالمرتبة الأولى وشــكلت أول حكومة قادها أحد أبــرز قياداتها، حمادي الجبالي، واحتفظت فيها بنحو نصف الوزارات من بينها ثلاث وزارات ســيادية (الداخلية والخارجية والعدل). أما رئاســة الدولة ورئاسة البرلمان، فقد توافقت مــع حليفيها فــي الحكم لاختيارهما، فآلت الأولى إلــى رئيس حزب المؤتمر مــن أجــل الجمهورية، منصف المرزوقي، وآلت الثانية إلى رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، مصطفى بن جعفر.

ربما لو خُيِّرت حركة النهضة بشــأن كيفية الوصول إلى الســلطة لاختارت الوصــول إليها صعودا تدريجيا من المؤسســات الدنيا. فهــذا النزول المفاجئ

بدل الصعود المتدرج سببه عقود من الحكم الاستبدادي الذي حرم كثيرا من التونسيين من الانخراط في العمل العام واختبار المشاركة السياسية وتكوين القيادات لإدارة مؤسسات الدولة من خارج دوائر الحزب الواحد، الذي انفرد بالسلطة منذ الاستقلال في العام 1956. لذلك، نزلت النهضة والأحزاب التي تحالفت معها في الحكم بعد الثورة إلى السلطة، ولم تصعد إليها من بيروقراطية الدولة أو تتدرج في مؤسسات الحكم المحلي والجهوي قبل أن تتولى مسؤوليات الدولة العليا. فصاحب السلطة الواصل إليها بهذه الطريقة، مهما كان تحصيله العلمي وتاريخه النضالي وكفاءته في إدارة حزبه، يظل فاقدا للتجربة، عديم الخبرة، قليل الدربة، ناقص المعرفة بشؤون الحكم وأساليب إدارته. وإطلاق الحكم هنا لا ينفي وجود الاستثناء، ولكنه استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها. فقد نجح بعض كوادر النهضة في أداء أعمالهم وتحمل مسؤولياتهم، سواء في البلديات أو الولايات أو الوزارات. ولكن تلك النجاحات تظل فردية لا تعكس حقيقة الأداء الجماعي للحزب.

بناء على كيفية وصولهم للسلطة، واستفادة من الحصيلة التي عادوا بها إلى النشاط السياسي بعد سنوات المحنة، يمكن تحليل أداء الإسلاميين في الحكم وتفسير إنجازاتهم وإخفاقاتهم في عدد من النقاط نستعرضها فيما يلي.

3. شعبية واسعة أمام اختبار الحكم

عادت النهضة إلى الساحة السياسية بشعبية واسعة أثبتتها أول انتخابات جرت بعد الثورة (انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر/ تشرين الأول 2011)، التي فازت فيها بـ89 مقعدا من جملة 2017، لتحتل بذلك المرتبة الأولى كأكبر حزب سياسي. تجلت تلك الشعبية في تحركات الإسلاميين الميدانية، احتفالا واحتجاجا وأثناء المهرجانات الخطابية خلال الحملات الانتخابية التي تمكنوا فيها من الوصول إلى كامل تراب الجمهورية ورشحوا نوابهم في كل الدوائر الانتخابية، خلافا لبقية الأحزاب المنافسة. وبعد الانتخابات، عقدت الحركة شراكة سياسية مع حزبين آخرين، تقاسمت معهما السلطة، واحتفظت لنفسها بنحو نصف الحقائب الوزارية، مستفيدة من تلك الشعبية ومن وزنها الانتخابي.

لكن تلك الشعبية الظاهرة كانت تخفي هشاشة متعددة الجوانب كشفتها

الممارسة المرتبكة للسلطة منذ انتخاب المجلس التأسيسي إلى غاية انقلاب 2021. وكان الارتباك والتردد واضحين في اتخاذ القرارات وتبني السياسات واستدامة التحالفات، ما انعكس سلبا على أداء الحركة وصورتها، وبالتالي على شعبيتها التي لم تتماسك ولحقت بها أضرار جلية.

فالشراكة السياسية مع الحلفاء لم تستقر ولم تدم طويلا، فقد اصطدمت بتحديات أمنية واقتصادية وبمعارضة سياسية وبرلمانية شرسة شلّت عمل المجلس التأسيسي، خاصة بعد اغتيال شخصيتين سياسيتين، هما المعارض، شكري بلعيد، في 6 فبراير/ شباط 2013، وعضو المجلس، محمد البراهمي، في 25 يوليو/ تموز، من نفس السنة. وكان قرار رئيس المجلس، مصطفى بن جعفر، تعليق أشغاله لمدة ثلاثة أشهر على إثر مقاطعة عدد من النواب، خلافا لرغبة شريكته النهضة، مؤشرا على أن العلاقة بين الشريكين بدأت تتصدع. وقد رأى البعض في قرار الحركة مساندة الباجي قايد السبسي في انتخابات 2014 بدلا من الرئيس الأسبق، منصف المرزوقي، تخليا عن حليف آخر. وحين دب الخلاف داخل حزب النداء، حليفها في الحكم بين 2014 و2019، انحازت الحركة إلى يوسف الشاهد، الذي كان يرأس الحكومة، ضد حليفها الأصلي، الرئيس الباجي قايد السبسي. وحين آل إليها الأمر لاختيار رئيس حكومة بعد انتخابات 2019 التي فازت فيها بالمركز الأول، رشحت شخصية ضعيفة دون سيرة سياسية مقنعة، فشلت في نيل ثقة البرلمان وصوَّتت ضدها أغلبية الكتل النيابية، بما في ذلك كتلة حليفها في السلطة، قلب تونس.

أدى فشل النهضة في تمرير حكومتها أمام البرلمان إلى خروج القرار من يد الأحزاب السياسية، ووضعه في يد الرئيس، الذي يمنحه الدستور حق تعيين رئيس الحكومة في مثل هذه الحالات. فاختار الرئيس سعيِّد إلياس الفخفاخ، الذي منحته الحركة الثقة ثم سحبتها منه في غضون أشهر بعد تصاعد التوتر مع شركائها في الحكومة، خاصة مع الكتلة الديمقراطية بمكونيْها السياسييْن، التيار الديمقراطي وحركة الشعب. أعاد إسقاط الفخفاخ الأمر مجددا إلى الرئيس، الذي أصبح دوره في هندسة الحياة السياسية يتعاظم، فاختار هشام المشيشي، القريب منه، والقادم من خارج مقترحات الأحزاب السياسية كلها. ورغم الحزام السياسي الواسع الذي حظيت به حكومة المشيشي، إلا أنها وجدت نفسها في

خضـــم أزمة سياســـية متصاعدة، مع رفض رئيس الجمهورية اســـتقبال وزرائها لأداء اليمين، متهما بعضهم بالفســـاد؛ فدخل المرفق الحكومي بذلك في حالة من العطالة الكاملة أعطت مبررا إضافيا لحدوث الانقلاب.

في ســـياق هذه الأخطاء السياســـية المتسلســـلة، يمكن الإشارة كذلك إلى ترشـــح رئيس الحركة، راشـــد الغنوشي، لرئاســـة البرلمان، وهو الذي وعد يوم عودتـــه مـــن منفاه بعد الثورة بأن لا يترشـــح لأي منصب في الدولة، وترشـــيح عبد الفتاح مورو لرئاســـة الجمهورية والحال أن تقديرات الحركة كانت تقضي بأن لا تجمع بين رئاســـتي الدولة والبرلمان. وقد كان واضحا أن قرار ترشـــيح مورو للرئاســـة لم يكن خيارا إســـتراتيجيا نابعا من مؤسسات الحركة، فلم توفر له الشـــروط اللازمة لتحقيق الفوز، أو على الأقل للمرور إلى الدور الثاني من الانتخابات. لقد جاء الترشيح متأخرا في الزمن، ولم تُرصد له الإمكانات المالية والإدارية اللازمة، ولم تسبقه أو تمهِّد له أي ترتيبات أو تفاهمات مع مرشحين آخرين من نفس العائلة السياسية، مثل القيادي السابق، حمادي الجبالي، ورئيس ائتلاف الكرامة، سيف الدين مخلوف.

يحيلنا هذا الأسلوب في اتخاذ قرارات على غاية من الخطورة إلى قدر غير قليل من الارتباك وغياب الرؤية المتكاملة لإدارة الحكم من مختلف مواقعه. ولا شك أن للخلافات الداخلية التي بدأت تعصف بمؤسسات الحركة في السنوات الأخيرة، وبرزت بوضوح في مؤتمرها العاشر سنة 2016، أثرا مباشرا في تكريس هذا النمط من الأداء. وكان تدخل رئيس الحركة لإعادة تشكيل القوائم الانتخابية بعد انتخاب أعضائها من المناطق قبيل انتخابات 2019، مؤشرا إضافيا على عمق الخلافات داخل الجســـم التنظيمي، الذي تتنازعه قيم الولاء للرئيس من جهة، وللمؤسسات التي لا يتفق بعضها مع خياراته من جهة أخرى.

نفـــس الأمـــر يمكن أن يقال عـــن أداء الحركة في مجـــالات أخرى، مثل سياســـتها تجاه النظام القديم ورموزه، التي عدَّها البعض تســـامحا في غير وقته وتقاربا في غير محله. أو سياستها تجاه مسار العدالة الانتقالية واستباق نتائجها بطرح مبادرات لم تساعد على تحقيق أهدافها بل أسهمت في إعاقة تلك التجربة والحياد بها عن أهدافها. أو سياســـتها تجاه الفساد والمفسدين، فلا هي نجحت

فـــي مكافحـــة الظاهرة ولا هي تمكنت من محاســـبة الضالعين فيها، قبل الثورة وبعدها.

أغلـــب تلك السياســـات انتهجتها قيـــادة الحركة تحت لافتـــات من قبيل "الحكمة" والاعتدال" و"التوافق". وهي مفاهيم، يرى جلال الورغي أنها "تعكس فـــي جوهرهـــا عملية انصياع وتكيف مع الدولة ومنطقها، وهي مفاهيم تبدو في ظاهرها إيجابية، بيد أنها في عمقها تعكس نجاح الدولة في تطويع القوى الثورية والتغييرية وفرض إرادتها ومنطقها عليهم"[1]. لا شـــك أن سياســـة التوافق لعبت دورا مهمًّا في سياق الانتقال الديمقراطي، وجنبت تونس ويلات المآلات الدموية التـــي انتهت إليها التجارب الانتقالية في غيرها من بلدان الربيع العربي. ولكنها في المقابل، أسهمت في تمرير سياسات لم تصبَّ في نهاية المطاف في صالح الثورة والديمقراطية، بل شـــكلت غطاء لسلســـلة من الأخطاء الإستراتيجية التي أدت في الأخير إلى إفشال المسار كله. وكانت عاملا إضافيا من عوامل الفشل في تحقيق إنجازات ملموســـة على أرض الواقع، تشهد للإسلاميين بالنجاح في تغيير واقع الناس إلى الأفضل، خاصة على الصعيدين، الاجتماعي والاقتصادي.

لا شك أن لقيادة الحركة حساباتها في اختيار حلفائها وتغيير تحالفاتها، وفي تقريب وجوه من النظام القديم ســـعيا لإدماجهم في مســـار الانتقال الديمقراطي وفـــك ارتباطهـــم بالدولة العميقـــة، ولكن أثر تلك السياســـات كان في عمومه ســـلبيا على صورتها وشـــعبيتها التي لم تصمد طويلا أمام اختبار الحكم. فقد شهدت تلك الشعبية تراجعات متتالية سجلتها بوضوح انتخابات 2014 و2019، مقارنة بانتخابات المجلس التأسيسي. ففي انتخابات 2011 حصلت النهضة على 1.498.905 أصوات بنســـبة 41٪ من أصوات الناخبين ونالت بذلك 89 مقعدا في المجلس. أما في انتخابات 2014، فقد حصلت على 947.034 صوتا بنسبة 31.79٪ ونالت بذلك 69 مقعدا. وفي انتخابات 2019 لم تحصل ســـوى على 561.132 صوتا بنســـبة 24.88٪، ولـــم تنل إلا 54 مقعدا في البرلمان. ويمكن تفسير ذلك التراجع وتلك الهشاشة بعدة عوامل، بعضها مرتبط بجاهزيتها لتحمل

(1) ورغي، جلال، الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونســـية في ســـياق الدولة الحديثة، منشورات ضفاف، بيروت 2014، ص 32.

أعبـــاء الحكم ابتداء، وبعضهـــا مرتبط بأدائها في تجربة الحكم وبما ارتكبته من أخطاء، وبعضها الآخر مرتبط بصورتها النمطية التي تشـــكلت حولها على مدى عقود ونشـــط الإعلام في تشـــويهها بتركيز مدروس بعـــد الثورة. من أبرز تلك العوامل:

– انقطـــاع الحركة الطويل عن أعماق المجتمـــع وتنظيماته المدنية وفئاته المؤثرة بسبب ما تعرضت له من تضييق على نشاطها وسجن مناضليها وتهجيرهم، إضافة إلى الملاحقات المستمرة منذ إعلان تأسيسها في العام 1981، وإلى غاية حصولها على تأشيرة العمل القانوني في العام 2011. وقد تسبب ذلك الانقطاع في إحداث ما يشبه الغربة عن المجتمع وعن التحولات التي تراكمت في غيابها على صعيد سلوك الناس وعقلياتهم وأنماط عيشهم وتفكيرهم.

– الصورة النمطية السلبية التي شكّلها نظام الحكم في عهدي بورقيبة وابن علي عن الحركة وأسهم إعلام النظامين في رسم ملامحها وترسيخها في أذهان الناس وأنفسهم. فقد أثّرت تلك الصورة، التي تربط الإسلاميين بالعنف وتصمهم بالإرهاب وتتهمهم بمخالفة الأعراف والســـعي لخلق نمط مجتمعي غريب، في قطاعات واســـعة من الرأي العام وخلقت مسافة نفسية وذهنية إزاء الحركة لدى الكثير من التونسيين.

– ضعف النخبة الإسلامية ومحدودية تأثيرها في مجالات حيوية مثل الإعلام والثقافـــة والاقتصاد والمجتمـــع المدني. كان ذلك واضحا من خلال التحديات التي واجهتها الحركة على هذه المســـتويات، وعجزها عن إدارة الأزمات التي مرت بها أثناء وجودها في الحكم بالكفاءة المطلوبة. وقد كان للظروف السياسية والاجتماعية التي عاشـــتها الحركة ومعاناة أبنائها بسبب الموجات المتعاقبة من المواجهات مع النظام إسهام أساسي في ذلك الضعف.

– حالة الجمود الفكري التي تعيشها الحركة منذ سنوات وتراجع جهودها التجديدية على هذا الصعيد. فلم نشهد خلال عشرية الانتقال الديمقراطي أفكارا جديدة وأطروحات متميزة مثل تلك التي عُرفت بها الحركة في سنوات انطلاقتها الأولى، حين خاضت بجرأة وريادية في مسائل من قبيل الديمقراطية والتحزب والمشـــاركة السياسية والمرأة والعنف والشريعة وأعلنت إزاءها مواقف تجديدية واضحة سبقت بها الكثير من باقي الحركات الإسلامية.

- جمود إداري وتنظيمي خلق جيوبا مقاومة للإصلاح والتطوير وتشكلت في ظله مراكز قوى متنافسة ومتصارعة داخل الحركة. وقد أسهم ذلك الصراع في توسيع دائرة الخلافات المعلنة والخفية حول نمط القيادة وأسلوب الإدارة وطبيعة الخط السياسي وتموقع الحركة الاجتماعي وتحالفاتها المتغيرة.

- تعثر الديمقراطية الداخلية كأسلوب لإدارة الخلاف وتجاوز التوترات بمنهجية مثمرة. فبدلا من استفادة الحركة من تنوعها وثراء خزَّانها البشري ومعايشة أبنائها لبيئات سياسية واجتماعية مختلفة، تحولت الخلافات إلى استقالات وانقسامات غادر بموجبها عدد من القيادات والقواعد بحثا عن أطر سياسية بديلة، واختار البعض الآخر تجميد نشاطهم في الحزب وفي الشأن العام.

- تطور لا متكافئ بين التنظير والممارسة، وقد تجلى ذلك في عدة مسائل، مثل مسألة التخصص بين مناشط الحركة ومؤسسات الحزب، ونمط القيادة بين المؤسسية والزعامة. فبدلا من تطوير النقاش في تلك المسائل لتحويلها إلى سياسات واقعية ترتقي بأداء الحركة وتعزز موقعها في المجتمع، تحول النقاش في أحيان كثيرة إلى مادة احتجاجية، وتحولت مؤسسات الحركة في بعض المحطات إلى أطر شكلية، إما عاجزة عن اتخاذ القرار أو فاقدة لآليات تنفيذه في ظل الحضور الطاغي للرئيس-الزعيم.

- محدودية خبرة كوادر الحركة في مؤسسات الحكم وإدارة الشأن العام في كل مستوياته الوطنية والجهوية والمحلية، ورغم الجهود التي بذلتها بعض مؤسسات الحزب لتطوير أدائها من خلال الاستعانة بفرق استشارية متخصصة، سواء من داخله أو من خارجه، لم تفلح الحركة في مواجهة هذا التحدي بشكل كامل. وفي حالات كثيرة غلب الولاء الحزبي على معيار الكفاءة في توظيف من يشغلون مواقع المسؤولية، ما انعكس سلبا على مستوى الأداء العام للحزب.

بسبب هذه العوامل وغيرها، ورغم شعبية الحركة الواسعة في الظاهر، لاسيما في بداية عشرية الانتقال الديمقراطي، لم تكن النهضة جاهزة للحكم وقادرة على تقديم أداء يرتقي إلى مستوى الحالة الثورية والتطلعات الشعبية التي رافقتها. ولا أحد يعلم على وجه اليقين إن كان غيرها قادرا على تقديم أداء أفضل في تلك المناخات، نظرا للطبيعة الفجائية للثورة التي وضعت جميع الفاعلين في موقف غير متوقع، وقذفت بالإسلاميين تحديدا إلى موقع القيادة.

4. سلطة شكلية

لم تكشف تجربة الإسلاميين في الحكم هشاشة شعبيتهم التي شهدت تراجعات متتالية في كل مناسبة انتخابية وحسب، بل كشفت أيضا أن السلطة التي كانوا يقودونها أو يشاركون فيها من مواقع مؤثرة كانت، إلى حد كبير، سلطة شكلية، وكان تأثيرهم فيها محدودا للغاية. ولا نبالغ إذا قلنا إنهم تأثروا بالسلطة أكثر مما أثروا فيها، وربما تحوَّلوا إلى مكوِّن وظيفي في خدمة الدولة الراسخة أكثر مما وظفوها لخدمة الثورة وأهدافها. لقد كانت سياسة الإسلاميين في أحيان كثيرة محكومة بما يمكن تسميته بمثلث "الخوف والعجز والعطالة". ويعود ذلك في جزء منه إلى مخلفات سنوات القمع الطويلة التي أنتجت ما يسميه إيريك ديفيد وآني ديرثيك بـ"استبطان القمع"، أي تحويل تجارب الأفراد المقموعين إلى آلية نفسية وذهنية داخلية لتكييف السلوك العام للمجموعة من أجل نيل الاعتراف وتفادي التهميش[1].

لم يختلف نمط أداء الإسلاميين كثيرا في الحكم رغم اختلاف موقعهم في السلطة على مدى سنوات الانتقال الديمقراطي. فقد مارسوا السلطة خلال هذه العشرية من ثلاثة مواقع مختلفة (قيادة حكومة ائتلافية، من ديسمبر/كانون الأول 2011 إلى يناير/كانون الثاني 2014 – شراكة في حكومة ائتلافية دون تولي أي من الرئاسات الثلاث، من يناير/كانون الثاني 2015 إلى فبراير/شباط 2020 – شراكة في حكومة مع تولي رئاسة البرلمان، من فبراير/شباط 2020 إلى يوليو/تموز 2021). خلال هذه التجارب المختلفة، حمل الإسلاميون معهم إلى السلطة أنماطا ثابتة من السلوك السياسي شكلتها تراكمات عقود من النشاط المحظور في صفوف المعارضة. ويبدو أن الأضرار التي أصابت الحركة على الصعيد التنظيمي والاجتماعي والنفسي والمعرفي أسهمت في تكييف ذلك السلوك، الذي يمكن رصد مظاهره في أضلاع مثلث الخوف والعجز والعطالة.

(1) انظر على سبيل المثال، كتاب القمع المستبطن: سيكولوجية المجموعات المهمشة، وخاصة مقدمة المحررَيْن، إيريك ديفيد وآني ديرثيك بعنوان: "ما هو القمع المستبطن؟ ثم ماذا بعد؟".

David, E.J.R. and Annie O. Derthick, Internalized Oppression: The Psychology of Marginalized Groups, Springer Publishing, 2014.

- **الخــوف** مــن عودة الماضي بكل ما يعنيه ويحمله من مآس وملاحقات أمنية وســجن وتعذيب وترهيب وتضييق على الرزق والحركة. وقد أسهم ذلك الخوف لدى البعض في تحويل الســجون الخارجية إلى ســجون داخلية تقيد الخيال وتمنع الانطلاق ولا تفسح المجال لمواجهة الواقع بالجرأة المطلوبة.

- **الخوف** من العزلة السياسية ومن حياد أجهزة الدولة الصلبة عن وظيفتها. وهو خوف غذَّته عقدة الاعتراف المتدحرجة التي لم يعالجها اعتراف القانون عبر الترخيص بالنشــاط الحزبي، واعتراف المجتمع عبر التصويت في الانتخابات، واعتراف الأحزاب عبر الشــراكات والتحالفات، واعتراف العالم عبر الإشــادة بالتجربة والتعامل المفتوح مع الحركة ورموزها.

- **الخوف** من التجديد القيادي والمؤسسي والتوجس من التعاقب الجيلي، بدعوى المحافظة على وحدة الحركة وصيانة خطها السياسي. وقد تسبب ذلك الخوف في توترات مستمرة ودورية، وانسحابات صامتة وأخرى معلنة، عوَّضها التحاق أجيال جديدة بالحركة تجلبها المواقع وتحفِّزها المنافع أكثر مما يدفعها النضال أو تحركها الفكرة والمشروع.

- **الخــوف** مــن مجاهيــل الإدارة التــي تشــكِّل عصب الدولــة العميقة وبيروقراطيتهــا المعقدة. فالممارســات الإدارية المتراكمة لعقود، ومراكز القوى التــي تتحكــم فيها وتتبادل معها المنافع، لا يمكــن التعامل معها بغير تقاليدها الراســخة، خاصة للوافدين عليها من خارجها. لذلك ظلت السلطة شكلية ولم يجرؤ من تحمل المسؤولية على إحداث التغييرات الإدارية الضرورية التي تحتاج إليها مرحلة ما بعد الثورة وما صاحبها من زخم شعبي كان يتطلع لتغيير عميق وشامل.

- **الخوف** من سطوة النقابات المتغلغلة في مفاصل الإدارة وشركات القطاع العام، ومن قدرتها على تعطيل المرفق العام وإيقاف الإنتاج وتدمير الاقتصاد عبر الإضرابات المتتالية في مختلف القطاعات. وبدلا من مواجهة النقابات بالقانون وما تقتضيه سياســات الإصلاح الكبرى، اختارت النهضة ومن يمثلها في مراكز الســلطة سياســة المهادنة والتنازلات التي لم تخدم الدولة واقتصادها بقدر ما زادت من غطرسة النقابات وجبروتها.

- **الخوف** من الفاسدين والرهبة من مكافحة الفساد، وانتهاج سياسة غض الطـرف إزاء هـذه الظاهرة المتفاقمة. فبدلا من مواجهتهـا والنأي بالنفس عن لوبياتهـا المتنفذة وفتح ملفات الفاسـدين أمام دواوين القضاء، عمدت الحركة إلى محاولة الاسـتفادة من بعض الفاسدين عبر مداهنتهم وتوظيفهم وتشريكهم والتحالف معهم والسعي للمصالحة القانونية معهم. وقد أسهم هذا السلوك في ترسيخ الصورة النمطية التي تعتبر أن "السياسيين كلّهم فاسدون"، وألصق صورة الحركة بالفساد والمشاركة في إهدار المال العام.

- **الخوف** من تحمل مسؤولية قيادة تغيير عميق في صلب الدولة ومؤسساتها يسـتجيب لمطالب الثورة ويحقق أهدافها. فظلت أولويات السياسات المنتهجة تراعي بحذر شـديد الوضع القائم وتسـايره وتتلطف به وتخشـى من خلخلته وتغييـره. وكانت التوافقات مع الأحزاب والنقابـات وبقية مراكز القوة الناعمة والصلبة تسير في أغلبها على هذا النهج، حتى تمكنت القوى المناهضة للثورة والمعادية للتغيير من استعادة توازنها واستجماع قوتها وتوظيف الكثير من تلك السياسات لخدمة مصالحها.

- **الخـوف** من تقلبات الوضع الإقليمي، خاصة بعد الانقلاب العسـكري في مصر والإطاحة بنظام الرئيس محمد مرسي المنتخب، وما رافقه وأعقبه من حملة شرسة استهدفت الإخوان خاصة والثورة المصرية عامة. جدير بالملاحظة أن دواعي هذا الخوف، الذي أحدث تعديلا ملحوظا في الخط السياسي لحركة النهضـة، يمكن تفهمهـا، ولكن تلك الدواعي تظـل إدراكات وتقديرات ذاتية وليست معطيات وحقائق موضوعية.

هـذا الخوف المركَّب، الذي يمكن تفسـيره بهيمنة سـيكولوجية "القمع المسـتبطن" وغياب "سيكولوجية السـلطة"، انعكس سلبًا على أداء الحركة في عمومه وأداء الكثير من مسـؤوليها الذين تولوا السـلطة بعد الثورة. فلم يقدموا الإضافـة المطلوبة في مجالات حكمهـم، ولم يُترجم الانتماء "النهضوي" إلى قيمـة مضافة، ولم تنعكس روح الثورة ومطالبها في قراراتهم وسياسـاتهم، إلا قلـيلا. فكان وزراء النهضة في عمومهم، مثل غيرهم، يجتهدون ليصبحوا تقنيي سياسة لا سياسيين أصحاب مشروع للتغيير. وانطبعت مرحلة حكم الإسلاميين، في مختلف أطوارها، بطابع العجز والتردد وغياب الحسـم. ويمكن اسـتعراض مظاهر ذلك العجز في الأمثلة التالية:

- **العجز** عن تطوير التوافقات السياسية الرأسية بين قيادة الحركة وغيرها من قيادات الأحزاب والكتل إلى شراكات مؤسسية ذات عمق أفقي ومضامين سياسية وبرامج عمل حكومي. من أبرز الأمثلة على ذلك ما عُرف بـ"اتفاق باريس" أو "اتفاق الشيخين" بين راشد الغنوشي والباجي قايد السبسي، الذي ظل معلَّقًا بين القيادتين ولم يتنزَّل في شكل سياسات تنخرط في تنفيذها مؤسسات الحزبين وقواعدهما.

- **العجز** عن قيادة الشركاء أو دفعهم لاستكمال مؤسسات النظام الديمقراطي، وفي مقدمة ذلك تركيز المحكمة الدستورية. وقد كان للائتلاف الحاكم بعد انتخابات 2014، الذي ضم بالأساس حزبي حركة النهضة ونداء تونس، ما يكفي من الأصوات للاتفاق على نصيب مجلس نواب الشعب من قضاة المحكمة وتمرير قانونها. وقد مثَّل التساهل والفشل في إقامة هذه المؤسسة الحيوية ثغرة خطيرة أُتيت منها التجربة الديمقراطية الناشئة.

- **العجز** عن إقامة شراكات متكافئة مع الشركاء السياسيين بمختلف انتماءاتهم توجهاتهم تقوم على مبدأ "الجميع رابح". وقد برز اختلال تلك الشراكات وغياب التناسب بين القوة الانتخابية والتمثيلية على مستوى السلطة في أكثر من مناسبة، لاسيما أثناء تشكيل الحكومات وتعيين الوزراء والولاة والمعتمدين وغيرهم من مسؤولي الدولة والإدارة ومؤسسات النظام السياسي. وكانت تلك الاختلالات أبرز في الشراكة التي جمعت حركة النهضة ونداء تونس، الذي استأثر برئاسة الدولة والحكومة والبرلمان والأغلبية الساحقة من الولاة والمعتمدين، رغم أن الفارق بين عدد مقاعد الحزبين في البرلمان لم يكن كبيرا.

- **العجز** عن إحداث إصلاحات سياسية حقيقية يكون لها أثر ملموس على حياة الناس في مجالات الحوكمة والعدالة الاجتماعية والحد من البيروقراطية والرشوة والتهريب والتهرب الضريبي وانتهاك حقوق الإنسان. فرغم كثرة المبادرات التشريعية ومصادقة المجالس المتعاقبة على عدد كبير من القوانين، استمر العمل ببعض القوانين الجائرة، كما استمرت ممارسات التعذيب والمنع من السفر واختلال ميزان العدالة الجبائية وتلاعب السلطة بإسناد التراخيص لأصحاب الأعمال والمشاريع.

– **العجــز** عن مواجهة "تغوُّل" النقابات وإيقاف نزيف الإضرابات وتعطيل الإنتاج وتدمير الاقتصاد. فقد عجزت السلطة في عهد النهضة عن منع النقابات من تعطيل مرفق الفوسفات لعدة سنوات. ونتج عن ذلك التعطيل خسائر فادحة لميزانيــة الدولــة تقدر بمليارات الــدولارات، وإضعاف هيكلــي لقدرة الدولة التنافســية ســواء في مجال التصدير أو جلب الاستثمار، وأضرار على الاقتصاد الوطني ستمر فترة طويلة قبل أن يتعافى منها. كما نتج عنه فشل في تجسيد بعض الإصلاحات الهيكلية في مجالات الصحة والطاقة والتشغيل وإدارة المؤسسات العامة وغيرها مما بادر إليه، دون جدوى، بعض وزرائها في الحكومة أو كتلتها النيابية في البرلمان.

– **العجــز** عــن تقديــر الإنجازات التــي تحققت خلال عشــرية الانتقال الديمقراطي، خاصة في المجال السياسي والتشريعي وعلى صعيد البنية التحية، وإبرازها للناس والدفاع عنها أمام الرأي العام المشــكِّك في أي إنجاز والفاقد للثقة في أي ســلطة. وقد ســاعد ذلك العجز في تعزيز صفوف القوى المضادة للثورة وإضعاف الصف الثوري عامة وتجريده من الحجج المناسبة للدفاع عن الثورة.

– **العجز** عن بناء "ســردية ثورية" متماســكة وقوية وجاذبة، تقود المرحلة وتقــاوم التشــويه المنهجــي الذكي الذي يمارســه الإعلام بأجنداتــه الداخلية والخارجية. وقد أفسح ذلك العجز المجال أمام سردية أعداء الثورة والمشككين في جدوى الديمقراطية لتســود وتهيمن على قطاعات واســعة من الرأي العام وتهيئها للقبول بالانقلاب على المسار الانتقالي برمَّته.

– **العجز** عن إفراز قيادة سياسية وطنية جامعة متجاوزة للأطر الحزبية، ذات قبول شعبي واسع تحمل رؤية وطموحا وتصميما لتحقيق أهداف الثورة وترسيخ سيادة الشعب. فعلى مدى عشر سنوات، ظلت صورة القيادات النهضوية حبيسة أطرها الحزبية، ولم تنفصل خياراتها في مجال الحكم والتســيير عن حســاباتها الداخليــة. فــي نهاية المطاف، لم تبرز بين الصفــوف القيادية قامة تخترق هذا السقف وتقدم للناس صورة مختلفة.

– **العجز** عن بلورة مشروع وطني لتونس يعالج اختلالات اقتصادها البنيوية ويستثمر موقعها الجيوسياسي ويوظف ثرواتها وطاقاتها البشرية ويعيد النظر في

علاقاتها الدولية ويفتح أمامها فرص الإنجاز المشترك والتطور المستدام. فظلَّت المقاربات التنموية محكومة برؤية حزبية قاصرة عن إحداث نقلة نوعية. ولا تزال تلك المقاربات تدور في فلك الاقتصاد الريعي ممزوجا برؤية نيوليبرالية مع دور احتكاري وغير منتج للدولة في بعض القطاعات.

- **العجز** عن تحويل خيارات الحزب إلى سياسات عملية ذات تأثير ملموس في الواقع، مثال ذلك خيار الفصل بين الدعوي والسياسي. فقد قررت الحركة، في مؤتمرها العاشر سنة 2016، فصل قطاعات مختلفة من جسمها التقليدي وتركيز نشاطها في إطار الحزب السياسي، دون أن تتمكن من ترجمة ذلك الخيار إلى خطط وبرامج تنفيذية. كان يمكن، على سبيل المثال، استثمار فكرة فصل بعض مناشط الحركة عن الحزب للتخصص في إثراء نشاط المجتمع المدني وهياكله وتطويرهما عبر إعادة انتشار الكوادر التي كانت تنشط ضمن المجالات التي لم يعد الحزب السياسي يتسع لها.

أدى الخوف المركب، الذي انعكس في أشكال من العجز الظاهر، خاصة على المستوى السياسي، إلى حالة من **العطالة** العملية أثرت سلبًا على مستوى الأداء واختزلت المسار الانتقالي في جملة من الشعارات والعناوين، أبرزها شعار "التوافق" لحماية التجربة. ولكن هذا الشعار، الذي هيمن على فترات مهمة من عشرية الانتقال الديمقراطي لم يتمكن في الأخير من حمايتها. فالتوافق الذي بدأ واسعا بعد الثورة، وانعكس في أعمال المجلس التأسيسي وفي المصادقة على الدستور الجديد بما يشبه الإجماع، ضاق نطاقه بعد انتخابات 2014، وانحصرت فاعليته بين حزبي حركة النهضة ونداء تونس، الفائزين بأغلبية المقاعد النيابية. الأخطر من ذلك، أن هذا التوافق ظل فوقيا يجري عبر قنوات تفاهم وتنسيق ظرفي بين زعيمي الحزبين، ولم يتنزَّل في مؤسساتهما في شكل برامج عمل مشترك، أو لدى قواعدهما لخلق ذهنية شراكة وطنية جامعة ذات أفق إستراتيجي. وعلى حد تعبير عبد اللطيف الهرماسي، "ما بدا لحظة المصادقة على الدستور كتوافق وطني عريض، رغم الخلافات، سرعان ما تمخض عن تفاهم مصلحي ضيق، بل صفقة سياسية أعاقت تجسيد الغايات النبيلة والأهداف العظيمة التي وردت بالدستور"[1].

(1) الهرماسي، مرجع سابق، ص 120.

ظلــت حالــة العطالة تراوح مكانهــا رغم التغيرات الظاهرة في المشــهد السياســي بفعل ســرعة تعاقب الحكومات واختلاف موقع النهضة من السلطة، قائدة وشــريكة. لا شك أن لتلك العطالة أسبابا بنيوية تتجاوز موقع النهضة في الحياة السياسية ودورها في عشرية الانتقال الديمقراطي، مثل القانون الانتخابي والنظام السياســي وهشاشــة المنظومة الحزبية وغيرها، ولكن مسؤولية النهضة فــي تلك المرحلة تظل أساســية. فالقانون الانتخابي، الــذي صيغ في ظروف خاصة هيمنت عليها الخشــية من عودة نظــام الحزب الواحد، يمنع الأحزاب، مهما كانت قوتها وشــعبيتها، من الفوز بأغلبية تمنحها شــرعية الحكم وتمكّنها من تنفيذ برامجها وتُحمِّلها المسؤولية الكاملة عن سياساتها. والنظام السياسي، الذي توافقت عليه مكونات المجتمع السياسي والمدني بعد الثورة وتخلَّق بعد نقاشــات طويلة ومضنية في المجلس التأسيسي وتجسَّد في دستور 2014، وُلد في نفس الظروف التي هيمنت عليها الخشية من عودة النظام القديم ذي الطابع الرئاسي. فعكس الدستور الجديد تلك المخاوف، وحدَّ من صلاحيات الرئيس، دون المضي في نظام برلماني صريح.

لقد أسهم النظام السياسي الذي تأسس على دستور 2014 في تعزيز حالة العطالة بين برلمان ذي ســلطة واسعة ولكنه مشــتت ومتناحر، ورئيس محدود الصلاحيات ولكنه يملك كل المفاتيح. فإذا أضفنا إلى هذه العوامل عاملي الخوف والعجز اللذين ميزا سلوك حركة النهضة خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، نفهم الطابع الصوري للحكم وغياب الســلطة الحقيقية لدى الحاكمين، ونفهم كذلك أسباب العطالة في الأداء وضيق الناس بالثورة وبرافعي شعاراتها، وترحيب قطاع منهم بالانقلاب عليها وعليهم أجمعين.

هذه بعض العوامل التي شــكَّلت ســيكولوجية الإسلاميين وأســهمت في توجيه ســلوكهم السياســي خلال عشــرية الانتقال الديمقراطي، وبالتالي أثَّرت على مستوى أدائهم. فهل يعني ذلك أنهم لم يحققوا أثناء وجودهم في السلطة، حُكَّاما ومشــاركين، أي شــيء؟ هل كان أداؤهم كله دون المطلوب وفشلوا في تحقيق أي إنجاز يُذكر لهم، بما يجعل من العشــرية الانتقالية "عشــرية سوداء" كما يردد مناهضوها؟

يحتاج الإسلاميون، لدحض هذا الادعاء، إلى تقديم جرد حساب بمنجزاتهم في المجالات التشـريعية والتنفيذيـة والتنموية. فذلك مما تفعله الأحزاب التي تحكـم وتنافس على الحكم وتخطط للعودة إليـه. وحتى يحدث ذلك، يمكن أن نسـوق بعضا من تلك الإنجازات التي تُحسب للإسلاميين ولعشرية الانتقال الديمقراطي عامة.

يُعدُّ دستور الثورة (2014)، الذي أسهمت حركة النهضة، من موقعها المؤثر في المجلس الوطني التأسيسي، في كتابة مسوَّداته ومناقشة فصوله وبلورة صيغته النهائية، إنجازا تاريخيا يُضاف إلى تراث تونس الدستوري الطويل والثري. ويُعد صمود المسار الانتقالي، الذي كانت النهضة أحد أركانه الأساسية، رغم الهزات الأمنية، والعراقيل النقابية، والأزمات السياسـية الطبيعية والمفتعلة، والمؤامرات الداخليـة والخارجية، إنجازا تونسـيا آخر وتجربة انتقاليـة تُضاف إلى تجارب الانتقال الديمقراطي العالمية وتثريها.

يُضـاف إلى ذلك، عدد المبادرات التشـريعية التي تقدمت بها كتلة حركة النهضة البرلمانية على مدى السـنوات العشـر، وعدد القوانين التي سُـنَّت في عهدهم، بما ذلك القوانين التي تُمكِّن المرأة وتُحفِّز الشـباب وتُشـجِّع مبادرات الأعمال وتُدمج العاطلين عن العمل وتُطور أشـكال الاقتصاد الاجتماعي. من تلـك القوانيـن التي كان لها أثـر ملموس، تعزيز قدرات المؤسسـتين، الأمنية والعسـكرية، خاصة في مواجهـة الأعمال الإرهابية، وتطوير الأطر التشـريعية لهاتين المؤسسـتين. ويمكن للإسلاميين أيضا أن يدرجوا في سـجلِّ حسـابهم عدم المسـاس بحرية الإعلام والإعلاميين، رغم الحملات الإعلامية الممنهجة التي استهدفت حركتهم ورموزها دن توقف أو مراجعة أو اعتذار. وتبقى علاقة الإسلاميين بالمسـألة الديمقراطية من أكثر المسـائل إثارة للجدل، وقد كانت العشرية الانتقالية محكا واقعيا لاختبار هذه العلاقة.

5. الإسلاميون والديمقراطية

مهما قيل في تجربة النهضة في الحكم خلال عشرية الانتقال الديمقراطي ودورها في صناعة الأزمة التي أدى استفحالها إلى انقلاب يوليو/ تموز 2021، فـإن علاقة الإسلاميين في تونس بالديمقراطية مسـألة تكتسـي أهمية خاصة،

ويتجاوز أثرها السياق التونسي وثورة ديسمبر/ كانون الأول 2010 - يناير/ كانون الثاني 2011. فقد كان إسلاميو تونس سبَّاقين للتنظير للملاءمة بين النظام الديمقراطي ومقتضيات الحكم الإسلامي ضمن تيار الإسلام السياسي العريض. وقد برز ذلك الجهد التوفيقي مبكرا، وانعكس في البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي، وخاصة في إجابات الغنوشي عن أسئلة الصحفيين خلال الندوة الصحفية التي عقدتها الحركة وأعلنت فيها عن ميلادها في السادس من يونيو/ حزيران 1981. فقد كشفت تلك الندوة عن تصور للديمقراطية يشوبه قدر من الارتباك والتردد، من قبيل أن "حركة الاتجاه الإسلامي لا تؤمن بحكم إسلامي ثيوقراطي، لأنها لا تؤمن بأن هناك من هو قادر على أن ينصِّب نفسه وصيا باسم الإسلام وباسم الله"... "تصورنا لنظام الحكم ليس تصورا ديمقراطيا ولكنه تصور شوري"... "القواعد هي التي تحكم لزيد أو لعمر، وتقدُّمنا نحن يكون في إطار ديمقراطي كامل ونقي"... "الديمقراطية إن كانت تعني تمكين الشعب من أن يحدد مصيره فإنما نادى الإسلام بهذا"[1]. ولكن هذا الارتباك والتردد انزاحا لاحقا لفائدة التبني الكامل للديمقراطية مع تطور الممارسة السياسية للحركة، وخاصة مع كتابات مؤسسها وزعيمها، راشد الغنوشي، التي شكلت أرضية فكرية لتطوير أطروحة التوفيق بين الديمقراطية ونظام الحكم في الإسلام[2].

وقد تسببت تلك الجهود الفكرية المستجدة على أدبيات الحركات الإسلامية وتجاربها السياسية، في توترات متفاوتة الحدة داخل الوسط الإسلامي الحركي، وأثارت نقاشا فكريا وسياسيا لا يزال مستمرا. ويمكن للمتابع لهذا النقاش، أن يلحظ بوادر نقلة فكرية ثانية في علاقة إسلاميي تونس بالديمقراطية، تنقلهم من دائرة "الإسلام السياسي" إلى دائرة "المسلمين الديمقراطيين" التي لم تتبلور معالمها بعد. فما كتبه الغنوشي في هذا السياق وما ورد في بعض حواراته[3]،

(1) انظر، بيانات ذكرى التأسيس لحركة النهضة التونسية، يونيو/ حزيران 2012، ص 11-21.

(2) انظر، على سبيل المثال، الغنوشي، راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993.

(3) انظر مقابلة راشد الغنوشي مع صحيفة لوموند الفرنسية في مايو/ أيار 2016، الذي أعلن فيه

يؤشر على أن حركته تمضي في هذا الاتجاه، وإن بتحفظ وتروٍّ. ولن يكون هذا التطور، في حال حدوثه، أقل إثارة للتوتر والجدل من تلك الاجتهادات المبكرة، سواء داخل حركة النهضة أو في أوساط الإسلاميين عامة.

علـى صعيد الممارسـة، اختار إسلاميو تونس، منـذ بداية ثمانينات القرن الماضي، النشـاط السياسـي العلني في إطار حزب سياسـي، ولكن النظام، في عهدي بورقيبة وابن علي، حرمهم من تأشيرة العمل القانوني طوال ثلاثين عاما. ولم تتح لهم المشاركة السياسية إلا في فترة قصيرة جدا مع بداية عهد الرئيس ابن علي، حين شـاركوا في انتخابات 1989 التشـريعية عبر قوائم مسـتقلة ولم يُسـمح لها بالترشـح باسم الحركة. ولكن، رغم حصول تلك القوائم على نحو 17٪ من أصوات الناخبين، لم يتمكن أصحابها من دخول البرلمان؛ إذ سرعان مع شُـنت على الحركة حملة أمنية شـملت الآلاف من أبنائها وعطلت التطور السياسي في البلاد لأكثر من عقدين.

كانـت التجربة الفعلية للإسلاميين مع الديمقراطية بعد الثورة، حين دخلوا للحياة السياسية من بابها الواسع بعد نيلهم تأشيرة العمل القانوني، في مارس/ آذار 2011. فنافسوا في الانتخابات في كل دوراتها (من 2011 إلى 2019) وكل درجاتها (التشريعية والرئاسية والبلدية). وانخرطوا في مسار الانتقال الديمقراطي بكل تفاصيله على مدى عشر سنوات، فشهدوا منعطفاته تقدما وتراجعا، وذاقوا ثمراته ربحا وخسارة، وتقلبوا في مناصب الحكم وغادروه سلميا. خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، التزم الإسلاميون قوانين اللعبة، فاستقطبوا وحيَّدوا وناوروا وحاوروا وضغطوا وتحالفوا وغيروا تحالفاتهم تقديرا لمصالحهم وانسحبوا حين اشتد عليهم الضغط.

مارسوا دور المشرِّع في المجلس التأسيسي ثم في مجلس النواب، فترأسوا البرلمان، وانخرطوا في لجانه وعملوا فيها أغلبية وأقلية، وشاركوا في المداولات

أن حركته تخرج من الإسلام السياسي لتتحول إلى الديمقراطية الإسلامية، أسوة بالأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا.

Rached Ghannouchi: "Il n'y a plus de justification à l'islam politique en Tunisie", 18 Mai 2016:
https://www.lemonde.fr/international/article/2016/05/19/rached-ghannouchi-il-n-y-a-plus-de-justification-a-l-islam-politique-en-tunisie_4921904_3210.html (accessed on 10/09/2024).

من مختلف المواقع، وتنازلوا لشـركائهم وتوافقوا معهم واختلفوا عنهم، وسنوا القوانين والتشـريعات، وكان دسـتور 2014 أبرز ثمرات ذلك التوافق. ومارسوا السـلطة التنفيذية من موقع الحكومة، فقادوا الحكومات وشـاركوا في أخرى، وخضع وزراؤهم للمسـاءلة، ونافسـوا على موقع رئاسة الدولة. باختصار، جاء الإسلاميون إلى السلطة عبر الديمقراطية ومارسوا السلطة بالأدوات الديمقراطية وغادروا السلطة مرتين، مرة تحت ضغط شركائهم في المسار، ومرة بالانقلاب على المسـار الديمقراطي كله. وذلك رصيد في حسـابهم وشهادة عملية على علاقتهم الفعلية وغير المتخيَّلة بالديمقراطية.

لم يكن دور الإسلاميين في عشـرية الانتقال الديمقراطي هامشيا، بل كان محوريا في أغلب مراحلها. أهمية ذلك الدور يعكسه تحميلهم مسؤولية أخطاء المرحلـة الانتقاليـة جملـة وتفصيلا. بل إن البعض يذهب إلـى حدِّ تحميلهم مسـؤولية الانقلاب على التجربة الديمقراطية، على الأقل من باب الفشـل في صيانتهـا وحمايتها والدفاع عنها. ولكن، من باب العدل النظر إلى الوجه الآخر لهذا الدور. فصمود مسـار الانتقال الديمقراطي لعشـر سنوات، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والتداول السـلمي على السـلطة، وبناء المؤسسات الديمقراطية في ظل شراكة الجميع (أحزابا ومجتمعا مدنيا)، والمشاركة في الانتخابات والإسهام في تأمين نزاهتها تأسيسا وتشريعا ومراقبة، وتحول تونس إلى استثناء ديمقراطي في محيط من الأنظمة الاسـتبدادية؛ كل ذلك لعب فيه الإسلاميون أيضا دورا محوريا ينبغي أن يثمَّن. لذلك بدأ البعض يربط بين الإسلاميين والديمقراطية ربطا شرطيا، بمعنى أن الإسلاميين في تونس أصبحوا شرطا من شروط الديمقراطية، تبقى ببقائهم وتذهب بذهابهم، وعلى الأغلب ستعود بعودتهم.

الفصل الرابع

اتحاد الشغل أو الوجه الآخر لجائزة نوبل

مثلمـــا لعب الاتحاد العام التونســـي للشـــغل قبل الثـــورة أدوارا فاعلة في محطـــات كثيرة، كان دوره في توجيه أحداث عشـــرية الانتقال الديمقراطي بعد الثـــورة أيضا فاعلا ومحـــددا. فالاتحاد ليس مجرد نقابة كبيرة تدافع عن حقوق منظوريها وتفاوض الســـلطة من أجل رفع الأجور وتحســـين الأطر التشـــريعية للعمل وتنســـيق التحركات الاحتجاجية لضمان تلك الحقوق وتعزيزها. الاتحاد ركن من أركان الدولة التونســـية الحديثة، وقد ســـبق تأسيسُه استقلالَها، وشارك في حركة التحرر من الاســـتعمار، واستُشهد زعيمه، فرحات حشاد، سنة 1952، وهو يقود الحركة الوطنية.

تمتـــزج فـــي تشـــكيل هوية الاتحاد العام التونســـي للشـــغل مجموعة من الأبعاد، مثل البعد الوطني والبعد النقابي والبعد السياسي والبعد الأيديولوجي، تقود مواقفه وتحدد سياســـاته وفقا لظروف كل مرحلة وسياقاتها المختلفة. وقد يغلـــب في مرحلـــة معينة بُعد محدد على بقية الأبعاد فتتوارى لتبرز وتهيمن في مرحلة أخرى. لذلك، لا يمكن فهم مواقف الاتحاد وتحيُّزاته خارج هذا التعدد في هويته، أو خارج هوياته المتعددة.

فقد كان البعد الوطني غالبا في سياق حركة التحرر الوطني، وكانت المنظمة شريكا بارزا في النضال إلى جانب بقية الأطراف مثل الحزب الدستوري (القديم والجديد) واتحاد الفلاحين والاتحاد النسائي واتحاد الطلبة، إضافة إلى المقاومة الشعبية والمسلحة. وفي مرحلة بناء الدولة بعد الاستقلال، برز البعد السياسي، فدخل الاتحاد شريكا في الحكم يمدُّه بالوزراء والمديرين والخبراء ويُسهم في بلورة الرؤى ووضع السياســـات الاقتصاديـــة والاجتماعية والتعليمية. وكان من أبرز علامات الشراكة السياسية-النقابية التي جمعت الحزب الدستوري الحاكم والاتحاد العام التونســـي للشغل في تلك المرحلة، ترشَّح الزعيم النقابي، أحمد بن صالح، على القائمة المشتركة باسم "الجبهة القومية" في انتخابات المجلس التأسيسي عام 1956.

1. النقابي والسياسي: شراكات وعلاقات متقلبة

كان أحمد بن صالح أمينا عاما للاتحاد بين عامي 1954 و1956، ثم عضوا في المجلس التأسيسي من 1956 إلى 1959، وفي مجلس الأمة (البرلمان) لثلاث دورات بين عامي 1959 و1969. وتقلّد عددا من المناصب السياسية، مثل عضوية الديوان السياسي ونيابة الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الدستوري (الحاكم)، والحكومية، حيث قاد وزارات الصحة والاقتصاد والتخطيط والمالية والتعليم، وتمكن من إعطاء الحكم طابعا اشتراكيا ينسجم مع خلفيته النقابية والأيديولوجية. إلا أن علاقة الاتحاد وقياداته بالنظام السياسي لم تكن دائمًا جيدة، فقد شهدت توترات وصدامات في أكثر من مناسبة. فعلى سبيل المثال، حاول النظام، عام 1978، هندسة البنية القيادية للمنظمة من خلال إبعاد القيادة الشرعية المنتخبة وتعيين قيادة بديلة موالية. وعلى إثر أحداث يناير/كانون الثاني 1978 الاحتجاجية التي قادها الاتحاد، سُجن أعضاء القيادة الشرعية المبعدة، التي كان على رأسها آنذاك الزعيم النقابي، الحبيب عاشور. ثم استمر التوتر في العلاقة بين الجانبين، وتكررت محاولات تدخل السلطة السياسية في فرض قيادات موالية للنظام خلال ثمانينات القرن العشرين إلى نهاية الحكم البورقيبي، عام 1987.

إذا كانت مرحلة تأسيس الدولة في ستينات القرن الماضي قد شهدت شراكة فعلية بين المنظمة النقابية والقيادة السياسية، ثم مرت بتوترات وصدامات في السبعينات والثمانينات، فقد انقلبت هذه العلاقة خلال تسعينات القرن الماضي وعشرية الألفية الجديدة إلى علاقة خضوع وتبعية، إما خوفا أو طمعا أو للسببين معا. وقد تجلّت سياسة خضوع القيادة النقابية وتبعيتها للنظام السياسي في مرحلة حكم ابن علي في انحصار نشاطها في مطلبية باهتة. وكانت مساندة الاتحاد لترشح ابن علي في انتخابات 2004 و2009، إضافة إلى مناشدته الترشح مرة أخرى لرئاسيات 2014، على الرغم من أن الدستور لا يسمح له بذلك، شاهدا على تلك التبعية[1].

(1) في يوليو/تموز 2009، ناشد المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل بقيادة أمينه العام، عبد السلام جراد، ابن علي الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2014. كان ذلك في إطار حملة مناشدة أطلقتها اللجنة المركزية لحزب التجمع الحكم وانخرط فيها عدد من الشخصيات والأحزاب والمنظمات الوطنية.

في تلك المرحلة، بدأ التمييز بين الاتحاد كمنظمة وطنية، وقيادته كمركزية بيروقراطية، متداولا على نطاق واسع حتى بين النقابيين أنفسهم وداخل هياكلهم. يعبِّر عن هذا الجدل وهذا التمييز القيادي في حركة الشعب، التي تحظى بوزن مؤثر في هياكل المنظمة، رضا لاغة، بقوله: إن "النضال شرط للحرية وضمانة لها وهو ما يفتقده الاتحاد، لا بوصفه منظمة عُمَّالية وطنية عريقة، وإنما في مستوى سلطة التسيير التي كبَّلت ديناميته"[1]. وكانت انتفاضة "الحوض المنجمي" في 2008 اختبارا جديا لموقف الاتحاد من تلك التحركات الاحتجاجية ومن تعامل السلطة معها بالقمع والمحاكمات. فقد اتسم موقف المركزية النقابية بقدر كبير من التذبذب والارتباك، نجد بعضا منه في ما وثَّقه نص محمد علي الماوي في الذكرى السادسة لانتفاضة الحوض المنجمي[2]. وتأتي شهادة الأمين العام، حسين العباسي، لتؤكد هذا الموقف. فهو يعتبر أن تعامل الاتحاد مع أحداث الحوض المنجمي كان خاطئا وأنه "يجب ألا نرتكب نفس الأخطاء التي قمنا بها في معالجة أحداث الحوض المنجمي"[3].

2. الاتحاد والثورة: انخراط محسوب

لا يبدو أن هذه المراجعة التي أشار إليها العباسي قد صححت الخطأ بالفعل أو شكلت قناعة مشتركة لدى قيادة المنظمة حين اندلعت الثورة. فقد تحول موقف المركزية النقابية المساند للنظام إلى موقف متردد إزاء دعم الثورة ومتوجس من نجاحها. وكان قادتها، على حدِّ تعبير لاغا "يتوهمون أن الثورة لا مستقبل لها مع الخصم الجنرال، ابن علي، وكانوا يعتقدون أن الثورة خيار

(1) لاغة، رضا، العمل النقابي وسلطة الوساطة: قوة كلمة أم قوة نضال؟، الحوار المتمدن، العدد 4786، 24 أبريل/ نيسان 2015 (تاريخ الدخول 28 أغسطس/ آب 2023)،/ / https: / www.ahewar.org /debat /show.art.asp?aid=465143

(2) الماوي، محمد علي، في ذكرى انتفاضة الحوض المنجمي 2008، الحوار المتمدن، العدد 4325، 4 يناير/ كانون الثاني 2014 (تاريخ الدخول 28 أغسطس/ آب 2023)،/ / https: / www.ahewar.org /debat /show.art.asp?aid=394337

(3) العباسي، مرجع سابق، ص 128.

متطرف مآله الفشـــل. وبلغت الشـــائعات أن هناك من تواطأ في المركزية النقابية مـــع ابـــن علي وأعدَّ قائمات في مثيري الشـــغب من النقابييـــن"[1]. ولم تتوقف مســـاندة المركزية النقابية للنظام حتى وهو يتهاوى أمام تصاعد الحركة الثورية. فقد اجتمعت قيادة الاتحاد بالرئيس ابن علي، يوم 13 يناير/كانون الثاني 2011، قبل ســـقوطه بيوم واحد، فيما اعتُبر تموقعا في الجهة الخاطئة، ودعما للرئيس الذي كان في وضع حرج، وتثبيتا لنظامه في مواجهة التغيير الذي كان وشيكا.

كان الاختلاف بين موقف القيادة المركزية، التي ظلت أقرب إلى السلطة، ومواقف القيادات الجهوية والمحلية الأقرب إلى حركة الشارع ونبضه، واضحة منذ اندلاع أحداث الثورة، في السابع عشر من ديسمبر/كانون الأول 2010، إلى غاية فرار ابن علي، في الرابع عشـــر من يناير/كانون الثاني 2011. ولكن، كان واضحـــا أيضا أن المســـاندة الميدانية للثورة أخذت تصعـــد من القواعد النقابية والقيادات الجهوية إلى القيادة المركزية مع اتســـاع نطاق الاحتجاجات وانتقالها من جهة إلى أخرى. وكانت نقطة التحول في مسار الثورة وصول الاحتجاجات إلـــى صفاقـــس بما تحمله من رمزية وثقل على أكثر من صعيد. فالمظاهرة التي شـــهدتها مدينـــة صفاقس، في 12 يناير/كانون الثانـــي، تزامنت مع إضراب عام جهوي في الولاية دعا إليه اتحاد الشغل، في رسالة للمحتجين مفادها أن الاتحاد قرر الانخراط في الحراك الشعبي على مستوى عال. وكانت تلك المظاهرة أكبر تجمع احتجاجي من حيث العدد، في كامل البلاد منذ انطلاق الاحتجاجات إلى ذلك التاريخ.

تكمـــن أهمية صفاقس في كونها ثانـــي أكبر حاضرة في وزنها الديمغرافي بعـــد العاصمـــة تونس؛ حيث يقطنها نحو مليون ســـاكن. ورغم كونها تأتي بعد العاصمة في وزنها الاقتصادي، إلا أنها تُعرف بالعاصمة الاقتصادية لتونس لتنوع نشـــاطها الاقتصـــادي وريادتها في مجال الأعمال وعـــدد رجال الأعمال الذين ينحـــدرون منهـــا. صفاقس أيضا قطب نضالي نقابي انحدر منه عدد من الزعماء المؤسســـين للاتحاد، مثل فرحات حشـــاد والحبيب عاشور ومحمد كريِّم وعبد العزيـــز بوراوي وعبد السلام جراد. لهذه الأســـباب، كان وصول الاحتجاجات

(1) لاغة، مرجع سابق.

إلى صفاقس، وانخراط القيادة النقابية الجهوية في تلك الأحداث، تعبئة وتنظيما وتأطيرا، منعرجا حاسما في يوميات الثورة التونسية.

شـــهد ذلك اليوم أيضا إقالة وزير الداخلية، رفيق بالحاج قاســـم، وتعويضه بأحمد فريعة في محاولة لاســـتعادة الســـيطرة على الوضع الذي بدأ يخرج عن الســـيطرة فـــي عموم الولايات، بما في ذلك العاصمـــة. وفي اليوم التالي، ألقى الرئيـــس ابن علي خطابه الشـــهير المعروف بـ"فَهِمْتُكُـــم"، قبل أن يغادر البلاد بعد يوم واحد في الرابع عشـــر من يناير/كانون الثاني. ويبدو أن نجاح إضراب صفاقس وما رافقه من زخم شـــعبي شـــجَّع قيادة الاتحاد على تكراره وتوسيعه، فأعلنـــت الإضراب العـــام الجهوي في منطقة تونس الكبـــرى، التي تضم أربع ولايات، هي: تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة. أما قرار الإضراب العام، فلم يكن الاتفاق عليه بين أعضاء القيادة المركزية ســـهلا. فتلك القيادات، على حدِّ تعبير عبد اللطيف الحناشـــي، "كانت مهادنة للســـلطة في أغلبها، إما خوفا من ســـطوة النظام أو اســـتجابة لإغراءاته. فمنذ مؤتمر سوسة 1989، انخرط العديد مـــن القيادات المركزية للاتحاد في وحل الســـلطة، بل وفي فســـادها"[1]. وفي أثنـــاء ذلك، بدأت تتشـــكل داخل المنظمة مراكز قـــوى، ومجموعات مصالح، وإقطاعيات فئوية، خاصة في نقابات المؤسسات العمومية الكبرى. وبدأت بعض المجموعات الأيديولوجية تتشـــكل حول أجندات سياسية بعينها وتدفع الاتحاد لتبني خيارات لم تكن دائما مبنية على مصالح نقابية.

لا شك أن الإضراب العام الجهوي الذي دعا إليه الاتحاد، يوم 14 يناير/كانـــون الثاني، كان له تأثير كبيـــر في تعبئة الناس ودفع المحتجين للتوافد على شـــوارع العاصمـــة من الولايات الأربـــع المضربـــة. وكان دور الاتحاد حاضرا أيضـــا فـــي رمزية المكان (بطحاء محمد علي أمـــام مقر المنظمة)؛ حيث تجمَّع المتظاهرون قبل توجههم إلى شارع بورقيبة، الذي شهد في ذلك اليوم مظاهرة حاشدة أمام وزارة الداخلية، غيَّرت حسابات السلطة ودفعت برئيسها إلى الفرار. حتى تلك اللحظة، لم يكن موقف قيادة الاتحاد قد حُسم تماما لصالح الثورة، فقد انقســـم المكتب التنفيذي بشأن التحاق أعضائه بالحركة الاحتجاجية. يروي العباســـي فـــي هذا الصدد أن القيادة المركزية كانـــت تراقب الوضع دون التزام

(1) الحناشي، مرجع سابق، ص 48.

موقــف معيــن، قائلا إنه "على الرغم من ذلك، كان هناك تســاؤل لدى بعضنا عن سبب عدم وجودنا مع المتظاهرين. فقررنا الالتحاق بالناس في الشارع"[1]. ولكن الالتحاق بالمتظاهرين لم يكن موقفا جماعيا، يضيف العباسي، فقد التحق، حسب روايته، هو وعبيد البريكي ومحمد سعد فقط، ثم عادوا بعد ذلك إلى مقر الاتحاد لإطلاع بقية أعضاء القيادة على تطورات الوضع، و"قطعا لكل سوء فهم أو مزايدات حول التحاقنا بالشارع دون البقية"[2].

هذا التردد الذي طبع موقف القيادة المركزية للاتحاد من الثورة تغير تماما بعد سقوط ابن علي. فقد ألقت المنظمة بثقلها خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي من بدايتها إلى نهايتها. ولا نبالغ إذا قلنا: إن الدور الذي لعبه الاتحاد في العملية الانتقالية كان أكثر تأثيرا من دور أي قوة سياسية أو اجتماعية أخرى. لقد ظهرت الأبعــاد المشــكِّلة لهوية الاتحاد جميعها في تلك المرحلــة وكيَّفت موقفه من قضاياها ومن الفاعلين فيها وفقا لغلبة بُعد على آخر.

3. من سقوط ابن علي إلى انتخاب المجلس التأسيسي

كان الاتحاد حاضرا في مرحلة مبكرة من مسار الانتقال الديمقراطي، وكان دوره بارزا في كل المحطات التي أسهمت في وضع الترتيبات الانتقالية. وعلى حد تعبير الحناشــي، "كانت مساهمته فعَّالة في إنجاح المرحلة الأولى للانتقال الديمقراطــي، وذلــك من خلال حضوره جميع الهيئات التي تشــكلت للإعداد للمراحل السياســية المســتقبلية"[3]. فقد عُرضت عليه ثلاث حقائب وزارية في حكومة محمد الغنوشــي، الحكومة الأولى بعد الثورة، ولكنه رفض رغم قبول الوزراء المقترحين تولِّي تلك الحقائب، وهم أنور بن قدور وعبد الجليل البدوي وحســين الديماسي، وســاند، بدلا من ذلك "اعتصام القصبة" الذي أطاح بتلك الحكومة. وشــارك في أول هيئة تشاورية تشكلت "لحماية أهداف الثورة"، إلى جانب عدد من المنظمات والأحزاب السياسية، قبل أن يجري توسيعها في وقت

(1) العباسي، مرجع سارق، ص 138.

(2) المرجع نفسه.

(3) الحناشي، مرجع سابق، ص 130.

لاحق لتتخذ صبغة شبه تشريعية ويتحول اسمها إلى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". في تلك الهيئة كان الاتحاد أكثر الأطراف تمثيلا، وكان نصيبه فيها خمسة أعضاء، هم منصف اليعقوبي ورضا بوزريبة وعبيد البريكي وحسين العباسي ومروان الشريف. أما الأحزاب السياسية فكان تمثيلها بثلاثة أعضاء فقط لكل حزب.

وكان لممثلي الاتحاد في الهيئة، التي تزامن تشكيلها ونشاطها مع رئاسة الباجي قايد السبسي للحكومة، دور بارز في الدفع نحو إصدار عدد من التشريعات، أبرزها قانون العفو التشريعي العام، إلى جانب بعث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وسن القانون الانتخابي الذي انتُخب على أساسه نواب المجلس الوطني التأسيسي. جدير بالذكر أن قانون العفو التشريعي العام تحديدا، كان لقيادة الاتحاد في صدوره إسهام بارز. فقد وقعت بلورته ومناقشة تفاصيله في إطار لجنة ضمَّت مجموعة من الوزراء مثل نجيب الشابي والطيب البكوش، وأربعة من قيادات الاتحاد على رأسهم أمينه العام آنذاك، عبد السلام جراد، إلى جانب أمينه العام اللاحق، حسين العباسي، وكل من عبيد البريكي والمولدي الجندوبي. أما حركة النهضة فلم تكن طرفا في اللجنة ولم تحضر اجتماعاتها، حسب رواية الأمين العام لاتحاد الشغل[1].

4. الترويكا والمجلس التأسيسي: الأزمة والحوار الوطني

خلال هذه المرحلة، اختلفت إسهامات الاتحاد في المسار الانتقالي وتغيرت مواقفه وتحالفاته في أكثر من اتجاه. فبعد انتخابات المجلس التأسيسي، شهد موقف الاتحاد تغييرا لافتا باتجاه التصعيد إزاء المنظومة السياسية الحاكمة. بدأ ذلك التصعيد بعد الانتخابات وظل سمة ثابتة طوال مرحلة حكم "الترويكا"، التي ضمَّت ائتلافا سياسيا قادته حركة النهضة وشارك فيه حزبا المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

وقد أفسحت فترة عمل المجلس التأسيسي، التي طالت لمدة ثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة، المجال للمتربصين بالثورة لوضع العراقيل والتعقيدات في طريق مسار الانتقال الديمقراطي. فبعد انتهاء السنة الأولى من عهدة المجلس،

(1) العباسي، مرجع سابق، ص 145.

وقع اغتيال المعارض اليساري، شكري بلعيد. وبعد أشهر قليلة من ذلك التاريخ، اغتيـــل النائب القومي، محمد البراهمي. وإذا كان الاغتيال الأول قد دفع رئيس حكومـــة الترويكا الأولى، حمادي الجبالي، للاســـتقالة، فقد هيأ الاغتيال الثاني لاســـتقالة رئيس حكومتها الثانية، علي العريض، وســـط أزمة سياسية حادة. وقد تداخلت في تلك الأزمة أبعاد سياســـية واجتماعية وأيديولوجية، وانخرطت فيها المعارضة السياســـية الراديكاليـــة والمعارضة البرلمانية إلى جانب شـــخصيات وجمعيات مدنية. فشهدت عدة مناطق تونسية تحركات ميدانية احتجاجية تُوّجت باعتصام قرب مبنى البرلمان عُرف باسم "اعتصام الرحيل"، لقي دعما من عدة أطراف، من بينها الاتحاد العام التونسي للشغل.

كان الاتحـــاد في بداية حكم الترويكا قد تقدم بمقترح دســـتور أعده فريق من الخبراء القانونيين من النقابيين والجامعيين أســـهم به في مناقشـــات مشروع الدســـتور الجديد في المجلس التأسيســـي. وقد أُخذت مقترحاته بعين الاعتبار، خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي لم يتضمنها دستور 1959. كما أن "عديد الفصول في دستور 2014 فيها مساهمة كبيرة من مشروع الاتحاد"[1]. ولكن موقف المنظمة من الحكومة ومن المجلس التأسيســـي تغير لاحقا، ربما بسبب تجاوز المدة المتفق عليها لإنهاء عمل المجلس. تؤكد هذا الاحتمال شـــهادة العباسي بأن "إخلال النواب في المجلس التأسيسي بالتزامهم القاضي بالفراغ من كتابة الدستور في ظرف سنة من الانتخابات بُني عليه موقف طاعن في مشـــروعية حكومة الترويكا، وكان الاتحاد متبنيا لهذا الموقف، فعلى هذه الحكومة أن ترحل"[2]. وربما تغير الموقف بسبب الاغتيالات وتوتر الوضع السياســـي وانســـداد قنوات الحوار بين الحكومة والمعارضة. وربما حدث ذلك أيضا بسبب تغير قيادة الاتحاد ذاتها في مؤتمر طبرقة في نهاية العام 2011، فقد رحل عبد السلام جراد وتولى حسين العباسي الأمانة العامة للمنظمة. ومن يطَّلع على مذكرات العباسي يشعر كأن الرجل جاء إلى هذا الموقع محمَّلا برسالة ذات أجندة سياسية محددة على خلفية أيديولوجية صارمة.

(1) المرجع نفسه، ص 150.

(2) المرجع نفسه، ص 172.

حول مسؤوليته الجديدة وعهدة الفريق الذي عمل معه، يقول الأمين العام الجديد: "لقد كنَّا على وعي بأننا مقدمون على أيام عصيبة، وهذا ليس خاصا بالاتحاد بل بكل البلاد، خاصة وأنه لا توجد قوة لصد الإسلام السياسي الزاحف وتوجهاته. وأتباع الإسلام السياسي كانوا يعتبرون أنفسهم في طريق مفتوح بعد فوزهم بالانتخابات اعتمادا على الكثير من الدجل والكذب... والمهم هنا أن الاتحاد كان تقريبا العائق الوحيد أمامهم"[1]. الغريب أن هذا الموقف لا يعني النهضة وحدها بل يشمل أيضا حليفها حزب المؤتمر، فهو في عين القيادة الجديدة للاتحاد في موقع العدو، بحكم تحالفه مع العدو الأصلي. يفسر العباسي ذلك التصنيف بقوله: "وحين أقول الإسلام السياسي فهذا لا يعني أنه كان وحده بل أيضا من دار في فلكه بعد الانتخابات وخاصة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"[2].

قاد هذا الموقف المتشدد لقيادة الاتحاد من الترويكا، والذي لا يخفى فيه البعد الأيديولوجي، سياسة المنظمة على ثلاثة محاور. على المحور السياسي، كان اعتصام الرحيل إحدى الساحات التي مارس الاتحاد من خلالها الضغط على حكومة الترويكا لدفعها للاستقالة. فدعمه المعلن للاعتصام، وخاصة لمطلبه الرئيس برحيل الحكومة، شكَّل ضغطا كبيرا في سياق أزمة سياسية مستفحلة. وكان تجميد عمل المجلس التأسيسي بقرار من رئيسه، بعد انسحاب ستين نائبا والتحاقهم بالاعتصام، حلقة متقدمة في سلسلة تلك الضغوط.

على المحور الاجتماعي، شهدت تلك الفترة كثافة غير مسبوقة في عدد الإضرابات التي شملت مختلف القطاعات وكادت تشل اقتصاد البلاد في فترة انتقالية هشة. تشير بعض المصادر إلى أن عدد الإضرابات التي دعا إليها الاتحاد بين عامي 2012 و2013 تجاوز 35 ألفا[3]. وتؤكد مصادر أخرى، استنادا إلى

(1) المرجع نفسه، ص 157-158.

(2) المرجع نفسه.

(3) انظر على سبيل المثال، ابن محمد، وفاء، عدد الإضرابات في تونس يثير الاستغراب في الدخل والخارج، جريدة الصباح، 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.

إحصائيات رسمية، أن عدد الإضرابات "تضاعف بين سنتي 2010 و2012 بنسبة 105٪ في كلِّ الجهات تقريبا وفي مختلف القطاعات، لتشمل ما يقارب 411 مؤسسة عمومية وخاصة. وقد أدت هذه الإضرابات إلى إغلاق العديد من المؤسسات وفصل الآلاف من العمال"[1]. وفقا لمعطيات مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة بوزارة الشؤون الاجتماعية، سجَّل عدد الإضرابات بين 2010 و2014 ارتفاعا قياسيا بلغت نسبته 384٪، وبلغ عدد أيام العمل الضائعة نتيجة لذلك 1.211.440 [2].

إضافة إلى هذا الكمِّ الهائل والمدمِّر من الإضرابات القطاعية والجزئية، نفَّذ الاتحاد أربعة إضرابات عامة خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، اثنان منهما خلال فترة حكم الترويكا (إضراب 8 فبراير/ شباط 2013 وإضراب 26 يوليو/ تموز 2013)، واثنان خلال فترة حكم نداء تونس (إضراب 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، وإضراب 17 يناير/ كانون الثاني 2019). جدير بالذكر أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يسبق له أن أعلن الإضراب الوطني العام منذ تأسيس الجمهورية في 1956 وإلى غاية اندلاع الثورة التونسية في أواخر 2010 إلا مرة واحدة في 26 يناير/ كانون الثاني 1978، فيما عُرف بالخميس الأسود. كان ذلك في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، وترافق الإضراب مع أحداث دامية وقمع وحشي خلَّف مئات القتلى والجرحى والمعتقلين. أما في عهد ابن علي، فلم يلجأ الاتحاد إلى سلاح الإضراب العام رغم ما شهده ذلك العهد من استبداد وفساد وانتهاك واسع لحقوق الانسان وسجن لعشرات الآلاف من المواطنين وتنكيل بالمعارضين من نقابيين وسياسيين وإعلاميين وغيرهم.

المحور الثالث هو محور الحوار الوطني الذي بادر إليه الاتحاد لتجاوز الأزمة، التي أسهم في تعقيدها ووصولها إلى ذروتها من خلال الضغط عبر

(1) انظر مقال العشي، خولة، بعد إسقاط الترويكا وتعيين جمعة، هل انتهى الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل؟، موقع نواة، 11 سبتمبر/ أيلول 2014 (تاريخ الدخول 31 أغسطس/ آب 2023): https: / /tinyurl.com /5x8fzmaj /

(2) السعداوي، كريمة، قراءة في إحصائيات الإضرابات: مليونا يوم عمل ضائعة بين 2010 و2018!!!، الشارع المغاربي، 20 يناير/ كانون الثاني 2021 (تاريخ الدخول: 31 أغسطس/ آب 2023)، https: / /tinyurl.com /mm9tcabk /

المســـارين، السياســـي والاجتماعي. فقد قاد تلك المبـــادرة، إلى جانب اتحاد الصناعة والتجارة والرابطة التونســـية للدفاع عن حقوق الإنســـان والهيئة الوطنية للمحامين. وشاركت في الحوار الوطني الأحزاب الممثَّلة في المجلس التأسيسي وانتهى إلى التوافق على ثلاثة مســـارات: مســـار دســـتوري ينتهي بإتمام صياغة الدستور والمصادقة عليه، ومسار حكومي ينتهي باستقالة حكومة الترويكا الثانية التي يقودها علي العريض وتولي حكومة جديدة برئاسة شخصية مستقلة ووزراء تكنوقراط، ومســـار انتخابي ينتهي بتنظيم انتخابات تشـــريعية ورئاسية خلال عام واحد.

لـــم يكن الحوار الوطني، الذي جرى بين شـــهري أكتوبر/ تشـــرين الأول وديســـمبر/ كانون الأول 2013 مضمون النتائـــج، وكاد الرباعي الراعي له يعلن فشـــله قبل أيام قليلة من نهايته. وكانت محاولة أولى للحوار قد فشـــلت، نظرا لأن الظـــروف لم تكن قد نضجت بعد، فتمســـكت أطراف الأزمة في الحكومة والمعارضـــة بمواقفها المتعارضة. ولكن الجهود التـــي بذلها الرباعي، وخاصة اتحاد الشـــغل، فـــي المحاولة الثانية، تمكنت من تقريـــب وجهات النظر ودفع مختلـــف الأطـــراف للجلوس إلى طاولة الحوار. فقـــد أدرك الجميع أن لا حلّ للأزمة إلا بالحوار، كما أن خارطة الطريق التي طرحتها المبادرة، نقلت المعادلة الصفرية، التي تعني أن خســـارة طرف مكسب للطرف الآخر، إلى معادلة وطنية يكـــون فيها الكل رابحين. فالنهضة والمؤتمر، اللذان رفضا الاســـتجابة للدعوة الأولـــى، وجدا في المبادرة الرباعية اســـتجابة لبعض شـــروطهما بعودة النواب المنســـحبين واســـتئناف المجلس عمله إلى حين إنجاز مهمته المتمثلة في كتابة الدستور. والمعارضة التي كانت تشترط حل المجلس التأسيسي وإقالة الحكومة وجدت أيضا في مبادرة الحوار استجابة لبعض مطالبها من خلال تغيير الحكومة، ولكن مع الإبقاء على المجلس ليكمل مهمته.

لم يكن دور الاتحاد بارزا في قيادة الحوار الوطني وحسب، بل كان أيضا محددا في اختيار رئيس الحكومة الجديد. فبعد الخلافات التي منعت المتحاورين من التوافق على عدد من الشـــخصيات التي اقتُرحت لقيادة الحكومة الجديدة، مثل أحمد المستيري ومصفى الفيلالي ومحمد الناصر، تمكن الاتحاد من إقناع الفرقاء بالتوافق على مقترحه بتعيين مهدي جمعة خلفا لعلي العريض. وبمصادقة

المجلس التأسيسي على الدستور الجديد وتولي جمعة رئاسة الحكومة في أواخر يناير/ كانون الثاني 2014، وشروع هيئة الانتخابات في ترتيباتها لتنظيم الانتخابات التشـريعية والرئاسية، نجح الحوار الوطني في تجاوز الأزمة السياسية والخروج بتونس من مأزق كان يمكن أن يحيد بالانتقال الديمقراطي عن مسـاره. وفي 9 أكتوبر/ تشـرين الأول 2015، نال الرباعـي الراعي للحوار جائزة نوبل للسلام، اعترافا بجهوده في دعم مسار الانتقال الديمقراطي، وإنقاذ التجربة التونسية من خطر الانهيار والالتحاق بمصير شقيقاتها من دول الربيع العربي.

5. الاتحاد وحكم نداء تونس: تخفيف الضغط

لم تشـهد الفترة التي تولى فيها مهـدي جمعة قيادة الحكومة تصعيدا في التحـركات الاجتماعية، فقد منحه الاتحاد ما يشـبه الهدنة بعد خروج حكومة الترويـكا مـن السـلطة. كما حظي بدعم حزبي واسـع وفَّـر لحكومته ولهيئة الانتخابات مناخا سياسـيا مناسـبا لإجراء الانتخابات التشـريعية والرئاسية في موعدهـا وفي ظروف ملائمـة. ولم يتغير موقف الاتحاد كثيرا من حكومة نداء تونس الأولى التي أفرزتها انتخابات 2014 وقادها الحبيب الصيد. فقد تراجعت وتيـرة الإضرابـات العمَّالية بشـكل ملحوظ عما كانت عليه بين سـنتي 2011 و2014.

وحين تزايدت الصعوبـات الاقتصادية والأمنية أمام حكومة الصيد وبدت عاجزة عن مواجهتها، انضم اتحاد الشغل في شهر يوليو/ تموز 2016، إلى جانب اتحاد الفلاحين واتحاد الصناعة والتجارة، إلى تسـعة أحزاب بقيادة نداء تونس للتوقيع على ما عُرف بوثيقة قرطاج. وكانت تلك الوثيقة خلاصة مشاورات دعا إليها الرئيس الباجي قايد السبسـي، وانبثقت عنها حكومة يوسـف الشاهد، التي ضمت بعض القيادات النقابية مثل محمد الطرابلسي وزيرا للشؤون الاجتماعية، وعبيد البريكي وزيرا للوظيفة العمومية. ولم يتغير موقف الاتحاد مجددا إلا بعد أن دبَّ الخلاف داخل حزب نداء تونس وانشـق بين مسـاند لحكومة الشـاهد ومعارض لها داع لاسـتقالتها. كما انشـق الائتلاف الحاكم بين أحزاب تتمسك باسـتمرار حكومة الشاهد، على رأسـها حركة النهضة، وأخرى تدعو لتغييرها، على رأسها من بقي من حزب نداء تونس.

إزاء هـذا الخلاف، اصطف اتحاد الشـغل إلى جانـب الرئيس وابنه ومن سـاندهما من الأحزاب، وأعلن معارضته الصريحة لاسـتمرار حكومة الشاهد. وصـرَّح أمينـه العام، نـور الدين الطبوبي "أن منظمته لم تعـد ملزمة بأي قرار تتخذه حكومة الشـاهد. وتحول الاتحاد منذ ذلك الحين إلى أبرز قوة معارضة للحكومـة، إلـى جانب شـق داخل حركة نـداء تونس، يقوده نجـل الرئيس، حافظ قايد السبسـي"[1]. ويبدو أن دعم النهضة لحكومة الشـاهد كان من بين العوامل التي وجهت موقف اتحاد الشغل، فعاد للتصعيد وتوالت الاحتجاجات الاجتماعية التي كان من أبرزها إضرابان عامَّان أحدهما في الوظيفة العمومية في شـهر نوفمبر/ تشـرين الثاني 2018، والآخر في الوظيفة العمومية والقطاع العام في يناير/ كانون الثاني 2019، بعد الفشـل في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة للزيادة في الأجور.

وفي السنة التي سبقت الانقلاب، التقت على الحكومات التي جاءت بعد انتخابات 2019 ثلاث أزمات متداخلة: أزمة سياسـية بسبب الخلافات الحزبية حـول الحقائب الوزارية وتغيـر التحالفات الداعمة للحكومة؛ ما أدى إلى عدم الاسـتقرار الحكومي وتدخل رئيس الدولة في تشـكيل الحكومات وفي تعطيل عملها. وأزمة صحية ناتجة عن جائحة كورونا العالمية وما خلَّفته من إرباك في حياة الناس بسب تردي الخدمات وتتالي الإغلاقات، وما أدت إليه من ضغوط نفسـية وسياسـية هائلة. وأزمة اقتصادية اجتماعية فاقمتها آثار الجائحة وارتفاع وتيرة الإضرابات والتحركات الاحتجاجية النقابية التي ناهز عددها خلال سـنة 2020 الـ6500، رغم قانون الطوارئ وفرض حظر شبه كامل للتجوال طوال أشهر بسبب جائحة "كوفيد–19"[2].

---

(1) انظر تقرير بونني، بسـام، تونس: اتحاد الشـغل.. قوة نقابية بتأثير سياسي، بي بي سي، 21 سـبتمبر/ أيلول 2018 (تاريخ الدخول: 3 سـبتمبر/ أيلول 2023)، https: / /www.bbc. com /arabic /middleeast-45603548 /

(2) ابن يونس، كمال، في الذكرى العاشرة للثورة: اضطرابات غير مسبوقة في تونس والنظام السياسـي في خطر، الشرق الأوسـط، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2020 (تاريخ الدخول 31 أغسطس/ آب 2023)، https: / /tinyurl.com /4xmus9n4 /

على مدى عقد كامل، تحولت المطلبية المشطَّة والاحتجاجات الاجتماعية المتصاعدة إلى شكل من أشكال التحيز الفئوي المدمر والمعرقل لكل محاولات التنميــة وتحقيق العدالة الاجتماعية. فلم تعــد تلك المطلبية مجرد احتجاجات ظرفية وردود فعل على سياسات حكومية معينة، بل أصبحت نمطا من السلوك النقابي العام يسميه عبد اللطيف الهرماسي "طائفية مهنية". يفسر الهرماسي هذا النوع من الطائفية الذي تحول إلى ذهنية يصعب علاجها، بـ"الامتيازات المشطة والحمايــة المفرطة للعاملين بالمؤسســات العمومية على حســاب المجموعة الوطنية. وانتشــار ظاهرة تبرير القعود والاتكال على الدولة والسعي وراء أجور مضمونة دون مقابل عن عمل فعلي"[1]. وقد ترســخت هذه الذهنية بالفعل من خلال عشرات الآلاف من الإضرابات التي خاضها اتحاد الشغل بين عامي 2011 و2021، فارتبط اســمه بها وبتعطيل العمل في مختلف القطاعات، لاســيما في المؤسســات العمومية، حتى غدا البعض يسميه باتحاد الإضرابات. ولم تتوقف هــذه الموجــة إلا بعد انقلاب 25 يوليو/ تموز 2021، الذي وضع حدا لمســار الانتقال الديمقراطي وللتحركات الاحتجاجية التي أنهكته، في آن واحد.

6. الاتحاد والانقلاب: مساندة مشروطة أم تموقع خاطئ؟

مهَّد الوضع الاجتماعي المتوتر وما شــهدته البلاد من إضرابات وتصعيد، إلى جانب الأزمتين، الصحية والسياسية، وحالة الشلل في العمل الحكومي بين رأسي السلطة التنفيذية، لإقدام الرئيس قيس سعيد على انقلابه على المؤسسات المنتخبة تحت ما أســماه بالتدابير الاســتثنائية. وكان الاتحاد من بين الأطراف القليلة التي ســاندت الانقلاب واعتبرته تصحيحا لمســار الثورة. فتبنى خطابه بكامــل مفرداتــه دون تمييز، واســتخدمها في بيان المســاندة الذي رحب فيه بـ"التدابير الاستثنائية التي اتّخذها رئيس الجمهورية وفق الفصل 80 من الدستور توقِّيا من الخطر الداهم"[2].

(1) الهرماسي، مرجع سابق، ص 122.

(2) انظر بيان الاتحاد العام التونسي للشغل الصادر بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2021 بتوقيع أمينه العــام، نــور الدين الطبوبي (تاريخ الدخول: 4 ســبتمبر/ أيلول 2023)، .http: / /tinyurl com /2zddz3yf /

لقد رأى الاتحاد في الانقلاب مسارا تصحيحيا، واعتبره استجابة للمطالب الشعبية، لذلك حاول الانخراط فيه عبر تقديم بعض المبادرات، غير أن الرئيس لم يعره أي اهتمام رافضا مشاركة أي طرف فيما اعتبره مشروعا خاصا. وحين فكــرت القيــادة النقابية في تقديم خارطــة طريق لهذه "الحركــة التصحيحية" تتضمن تصورات سياسية واقتصادية واجتماعية، رد عليها سعيِّد ساخرا بأن "من يتحدث عن الخرائط ليذهب إلى كتب الجغرافيا ويبحث عن الخرائط في كتب الجغرافيا"[1].

صحيح أن الاتحاد حاول ربط مســاندته للانقلاب ببعض الشروط، إلا أن أغلب تلك الشــروط تهاوى الواحد تلو الآخر مع تقدم ســعيِّد في تنفيذ خارطة طريقه الخاصة. فقد اشترط الاتحاد عدم خروج "مسار 25 يوليو" عن الشرعية الدســتورية، ووضع سقف زمني للإجراءات الاستثنائية، وعدم المس بالحريات وحقوق الإنســان، وأن يكون المسار حواريا تشــاركيا، وألا ينفرد الرئيس بكل السلطات. وكان أول اختبار لجدية الاتحاد ومدى تمسكه بشروطه التي وضعها لقاء مساندته الانقلاب إصدار سعيِّد الأمر الرئاسي عدد 117 بتاريخ 22 سبتمبر/ أيلول 2021[2]. فقد علَّق هذا الأمر الرئاسي العمل بالدستور، وركَّز كل السلطات بين يدي الرئيس، في تأكيد واضح على أن سعيِّد يمضي بتصميم لإرساء حكم فردي مطلق. رغم هذا الوضوح في التمشــي وهذا التصميم على التراجع عن كل المكتســبات الديمقراطية التي تحققت خلال المرحلة الانتقالية، ظل موقف الاتحاد ثابتا في مساندته لإجراءات 25 يوليو/ تموز، مع توجيه بعض الانتقادات أو التحفظات في محاولة لأخذ مسافة، كما كان الشأن إزاء خارطة الطريق التي أعلن عنها سعيِّد، في ديسمبر/ كانون الأول 2021.

(1) من خطاب الرئيس قيس سعيد أثناء اجتماعه بوزيري الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي والمالية سهام البوغديري بتاريخ 19 أغسطس/ آب 2021. انظر الرابط على موقع الرئاسة التونســية علــى فيســبوك (تاريخ الدخــول: 4 ســبتمبر/ أيلول 2023)، https: / /www. facebook.com /watch /?ref=embed_video&v=963627224202515 /

(2) انظر نص: "أمر رئاســي عدد 117 لســنة 2021 مؤرخ في 22 ســبتمبر/ أيلول 2021 يتعلق بتدابير استثنائية".

ضمـــن هذا التموقع، الذي يمكن وصفه بالمســـاندة القلقة، ســـعى اتحاد الشـــغل للعب دور سياسي من خلال تقديم مبادرات تعددت أسماؤها وتغيرت تواريخها أكثر من مرة، رفضها الرئيس جميعا. فمن مبادرة الحوار الوطني، إلى مبـــادرة الإنقـــاذ الوطني، مرورا بخارطة الطريق، لم يتمكـــن الاتحاد من إيجاد أرضية مشتركة مع الرئيس. ومع ذلك ظل يرفض التنسيق مع المعارضة السياسية لتشـــكيل جبهة موحَّدة، وذلك لعدة أسباب. فمن ناحية، يمثل الإسلاميون طرفا أساســـيا في المعارضة، ومن ناحية أخرى، تلتقي المعارضة على مطلب العودة إلى دســـتور 2014 وإلغاء الإجراءات الاســـتثنائية باعتبارها انقلابا على المسار الديمقراطـــي، والأمـــران لا تقبل بهما المركزيـــة النقابية، أو على الأقل لا تتفق داخلها على القبول بهما.

في النهاية، يبدو أن سياســـة المســـاندة القلقة لإجراءات سعيِّد قد وصلت إلى طريق مســـدودة، ما دفع الاتحاد إلى تغيير إســـتراتيجيته والعمل على تنظيم "مشاورات مع منظمات وشخصيات وطنية والدعوة إلى لقاء وطني يؤسس لما سماه بـ"توجه ثالث" عنوانه "الانقاذ في كنف السيادة الوطنية"[1]. وليس واضحا مـــا إذا كان هـــذا التوجـــه يمثِّل بالفعل خيارا ثالثا أم هـــو إمعان في حالة القلق وغمـــوض الرؤية لدى قيادة الاتحاد. فالرئيس يرفض العمل معها، وهي ترفض العمل مع المعارضة السياسية، والضغوط عليها تتوالى من فوقها ومن تحتها.

(1) الجورشي، صلاح الدين، اتحاد الشغل: من تأييد الرئيس إلى إستراتيجية "الخيار الثالث"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 4 يناير/ كانون الثاني 2022 (تاريخ الدخول: 4 سبتمبر/ أيلول 2023)، / http: / /tinyurl.com /ywz47wej/

الفصل الخامس

الإعلام والفرص المهدورة

يُنتقد الإعلام في تونس على نطاق واسع قبل الثورة وأثناء عشرية الانتقال الديمقراطي وبعد انقلاب 25 يوليو/ تموز. ومثلما تتعدد أسباب تلك الانتقادات، تتنوع أشكالها في كل مرحلة وتختلف الجهات التي تصدر عنها. في عهد ابن علي، لم تكن الممارسة الإعلامية على مسافة من نظام الحكم، بل كانت وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية جهازا دعائيا مرتبطا ارتباطا عضويا بباقي أجهزة الحكم الأمنية والسياسية والثقافية؛ فكانت، كما في كل الأنظمة الديكتاتورية، تمجِّد الحاكم وتحمل على المعارضة وتنخرط بالكامل في الترويج لسياسات النظام دون نقد أو مساءلة أو تحقق. وعلى امتداد سنوات الانتقال الديمقراطي، لم يتمكن الإعلام التونسي من التحرر من تلك التقاليد، رغم ارتفاع القيود واتساع مساحة الحرية التي أصبح يتمتع بها. وعندما حصل الانقلاب على المسار الديمقراطي وأُغلق البرلمان المنتخب وجُمِّد العمل بالدستور، تجندت وسائل الإعلام لتبرير تلك "التدابير الاستثنائية" باعتبارها إنقاذا للبلاد وخطوة ضرورية لتصحيح مسار الثورة. فما الذي جعل هذا المرفق الحيوي، بوجهيه، العمومي والخاص، يتعايش مع الديكتاتورية فيطبِّع معها، ويتبرم من الحرية فيتجند ضدها، ويحنّ إلى الاستبداد فيرحِّب بانقلاب أولى ضحاياه قيمتا الحرية والحقيقة؟

فيما يلي، بعض الأطر النظرية التي يمكن أن تساعدنا على فهم الدور الذي لعبه الإعلام التونسي وتحليل السمات الغالبة على ممارسته، والتي تبدو ثابتة رغم اختلاف الظروف وتغير البيئة السياسية والتشريعية.

1. مدخل نظري

في الغالب، تنسجم الممارسة الإعلامية مع طبيعة الممارسة السياسية للسلطة الحاكمة انفتاحا وانغلاقا، تقدما وتخلفا. وقلما تجد إعلاما متحررا في بيئة سياسية سلطوية، أو إعلاما يقوده الرأي الواحد في نظام ديمقراطي تعددي. لتفسير الاختلاف بين الممارسات الإعلامية وفهم الأدوار التي تلعبها وسائل

الإعلام، تربط المقاربة "النسقية" بين المنظومات الإعلامية والأنساق السياسية التي تعمل ضمنها ربطا عضويا. وقد طوَّر مؤلفو "أربع نظريات في الصحافة" إطارا تفسيريا يقوم على أطروحة أساسية تعتبر أن "الإعلام يأخذ دائما شكل البيئة السياسية والاجتماعية التي يعمل ضمنها"[1]. فالممارسة الإعلامية في النظم الليبرالية تختلف عنها في النظم الاستبدادية عامة، والنظم الشيوعية بشكل خاص.

في النظم الليبرالية تُعدُّ وسائل الإعلام مصدرا أساسيا للمعلومة والإرشاد، لذلك ينبغي أن تكون حرة ومستقلة عن السلطة حتى تستطيع القيام بدورها، بما في ذلك ممارسة الرقابة على عمل الحكومة ومساءلتها. أما في النظم الاستبدادية، فوسائل الإعلام خاضعة للحكومة، تُستخدم كأدوات للرقابة السياسية والاجتماعية وهندسة الرأي العام في اتجاهات يضبطها النظام. فهي تابعة له، تعمل بتوجيهاته المباشرة، أو تدار بشكل غير مباشر عن طريق وكلاء يعملون لفائدته. في هذا النمط من الأنظمة تمارس وسائل الإعلام وظيفتها باعتبارها أجهزة للدعاية والدعاية المضادة، تجمِّل صورة النظام وتبشِّع صورة خصومه ومعارضيه.

إلى جانب المقاربة النسقية التي تربط بين طبيعة المنظومتين، الإعلامية والسياسية، ربطا عضويا فتفسِّر إحداهما الأخرى، نستعرض فيما يلي عددا آخر من نظريات الإعلام والاتصال التي يمكن أن تلقي الضوء على جوانب من بنية الإعلام ووظيفته وعلاقته بالثورة والديمقراطية في التجربة التونسية. من أبرز تلك النظريات، التي تهتم بعلاقة الإعلام بالجمهور والرأي العام أكثر من اهتمامها بعلاقته بالمنظومات السياسية، نظرية تحديد الأجندة (Agenda Setting). تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية بوجود علاقة ارتباط قوية بين تغطية وسائل الإعلام واهتمام الجمهور، ويُعدُّ والتر ليبمان (Walter Lippmann) أحد روادها. يستخدم ليبمان أدوات علم النفس الاجتماعي لفهم دور الإعلام في هندسة الرأي العام من خلال ما ينقله من قصص وما يثيره من قضايا ونقاشات[2].

(1) Siebert, Fred, Theodore Peterson and Wilbur Schramm, Four Theories of the Press: The Authoritarian, Libertarian, Social Responsibility, and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do, University of Illinois Press, 1963, p. 1.

(2) Lippmann, Walter, Public Opinion, George Allen & UNWIN Ltd. London 1922.

ولكن برنار كوهين (Bernard Cohen) هو صاحب الصياغة الكلاسيكية لمفهوم تحديد الأجندة على النحو التالي "قد لا تكون الصحافة ناجحة في معظم الأوقات في إخبار الناس كيف يفكرون، لكنها ناجحة بشكل مذهل في تحديد الموضوعات التي يفكرون فيها"[1]. وفقا لهذه النظرية، يتناسب اهتمام الجمهور مع طبيعة التغطية الإعلامية ويتطابق إلى حد كبير مع ترتيبها للأخبار وتصنيفها للقضايا من حيث الأولوية والأهمية ومستوى التركيز أو الإهمال. فما يهتم به الجمهور وما يفكر فيه وما تدور حوله نقاشاته وما يؤثر في مواقفه وتحيزاته، يعكس في نهاية المطاف أجندة وسائل الإعلام. بهذا المعنى، فإن اهتمامات الجمهور لا تتشكل عفوا بل تتشكل وفق أجندات واعية وقاصدة تحملها وسائل الإعلام وتسعى إلى تنفيذها من خلال طبيعة التغطية التي تقوم بها. هذا مستوى أول من تحديد الأجندة، يتعلق بتحديد موضوع التغطية الإعلامية (ماذا يغطي الإعلام؟). المستوى الثاني يتعلق بنوعية التأثير واتجاهه، ويخص منظور التغطية (كيف تكون التغطية؟). وهناك مستوى ثالث يتعلق ببناء الأجندة الإعلامية ذاتها: كيف يتم ذلك؟ وما الأطراف المعنية بوضعها؟ (من يضع الأجندة؟). تتفاعل هذه المستويات الثلاثة وتتكامل فيما بينها لتجعل من الإعلام سلطة تمارس تأثيرها في مجالات السياسة والثقافة والاجتماع والاقتصاد من خلال تحديد أجندة الجمهور وتشكيل اتجاهات الرأي العام. ويقع تحديد الأجندة باستخدام عدد من الآليات والمنهجيات، تحولت هي ذاتها إلى نظريات منفصلة، أبرزها "حارس البوابة" و"التأطير الإخباري".

حراسة البوابة (Gatekeeping): تُمارَس حراسة البوابة في المؤسسات الإعلامية عبر فحص دقيق تقوم به جهات محددة على بوابات مختلفة ومتعددة المستويات تخضع لها الأخبار قبل نشرها في صيغتها النهائية. وغالبا ما يعمل الناشرون والمحررون بأنفسهم حُرَّاسا لبوابات المؤسسة، وأحيانا يفوِّضون مهمة الرقابة والحراسة لإعلاميين محترفين أو متخصصين في الاتصال تمر عبرهم القصة قبل أن ترى النور. فهم من يقرر ما هي الأخبار أو وجهات النظر التي ينبغي تمريرها أو منعها، ومَنْ مِنَ الفاعلين السياسيين أو الاجتماعيين يمكنه

(1) Cohen, Bernard, (1963). The Press and Foreign Policy, Princeton University Press 1963, p. 13.

أن يظهـــر في الإعلام ومـــن ينبغي منعه. في نهاية المطاف، ما (ومن) ينبغي أن يصل إلى الجمهور من أخبار وأفكار وأســـماء تقع هندســـته والتحكم فيه قبليًا. ويدخل في آلية التحكم هذه مجموعة من العوامل منها سياسة المؤسسة وثقافتها وأخلاقياتها وارتباطاتها المالية إلى جانب التحيزات الفكرية والسياسية والشخصية لحارس البوابة وغير ذلك من المحددات المعلنة والخفية.

التأطيـــر (Framing): لعرض القصص الإخبارية تســـتخدم المؤسســـات الإعلاميـــة ســـياقات مختلفة منهـــا التاريخ والثقافـــة والقيم والمعاييـــر المهنية والأخلاقية وطبيعة الجمهور المســـتهدف. ويقوم التأطير على "تنظيم المحتوى الإخباري وفق فكرة أساســـية توفر الســـياق المناسب وتختار الموضوع الرئيس وتحدد زاوية التغطية باســـتخدام تقنيات الانتقاء والإبراز والاســـتبعاد والتفصيل والتكرار"[1]. فأسلوب التأطير يؤثر في الطريقة التي تُنقل بها الأخبار ويجعل من تغطية المؤسسات الإعلامية تختلف عن بعضها البعض، فتتمايز بذلك سياساتها التحريريـــة وهوياتها الصحفية. تبعـــا لهذا التمايز، تبدو صورة العالم وما يجري فيه من أحداث، مختلفة في أعين الناس باختلاف الخرائط الذهنية التي ترسمها لهم التغطيات الإعلامية. وتجري عملية التأطير بوضع الخبر في سياق معين يقع انتقاؤه من بين مجموعة من السياقات أو الأطر الأخرى الممكنة بغرض التأثير في الطريقة التي يتلقى بها الجمهور المادة الإعلامية. هكذا يُستخدم التأطير آلية تحريرية انتقائية لترتيب الأولويات وتشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو الزوايا أو المنظـــورات أو نقاط التركيز التي يحددهـــا المحررون خدمة لأجندات النخب الإعلامية والسياسية والمالية التي يرتبطون بها.

دوامـــة الصمـــت (Spiral of Silence): تطورت نظرية دوامة الصمت في منتصف سبعينات القرن العشرين على يد أستاذة الاتصال، الألمانية المتخصصة في دراسات الرأي العام، إليزابيث نويل نيومان (Elisabeth Noelle–Neumann). وقد استندت نيومان في صياغة نظريتها إلى فكرة ألكسيس دي توكفيل (Alexis

(1) Hendrickson, Tankard, J., L., Silberman, J., Bliss, K., and Ghanem, S., Media frames: Approaches to Conceptualization and Measurement, Paper presented to the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Boston, 1991, p. 3.

De Tocqueville) الشهيرة، التي تقول: إن الناس "بسبب خوفهم من العزل أكثر مـــن خوفهـــم من ارتكاب خطأ، يلتحقون بصفـــوف الجماهير حتى إن كانوا لا يتفقون معها"[1]. وتفترض هذه النظرية أن أفراد المجتمع، عموما، يفضلون إخفاء آرائهم عندما يشعرون بأنهم أقلية، ويميلون أكثر إلى إبداء آراء تتفق مع الاتجاه السائد في محيطهم الاجتماعي الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه. وبما أن وسائل الإعلام تلعب دورا أساســيا في تشــكيل الرأي العام بما تغطيه من أحداث وما تثيره من قضايا، فتجعله يدور على ذات المحاور التي تختارها وتركز عليها، فإنها بذلك تسهم في توسيع دائرة الأغلبية "المعبِّرة" وتضييق دائرة الأقلية "الصامتة".

ورغم أن نظرية دوامة الصمت تطورت في سياقات ديمقراطية، فإن قدرتها على تفسير السلوك الاتصالي للأفراد في المجتمعات السلطوية تبدو أكبر وأوضح. ففي هذه المجتمعات تتركز الســلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويشتد ضغط الجماعة على الفرد، فيلوذ الناس بالصمت، ليس خشية من الوصم والعزل الاجتماعي وحسب، بل كذلك خوفا من العقوبة الجسدية سجنا وتعذيبا وإخفاء وتصفية. ولأن وسائل الإعلام في هذه المجتمعات تفقد استقلالها وتتحول إلى أجهزة تابعة للسلطة، فإن الآراء المخالفة أو المعارضة للرأي السائد تختفي من تلك المنابر. وفي الســياق التونســي تحديدا تكتسي نظرية دوامة الصمت أهمية خاصة، لاسيما قبل الثورة وبعد انقلاب 25 يوليو/ تموز 2021.

ضمن هذا الإطار النظري العام يمكن أن نفهم الأدوار التي لعبها الإعلام في تونس خلال عشــرية الانتقال الديمقراطي. فندرك بالتالي مدى إســهامه في وضع أجندة النقاش العام وترتيب أولوياته، ونقف على الأساليب التي استخدمها في حراسة بواباته وهندسة المشهد الإعلامي والسياسي عبر آلية المنع والتضييق والمحاصرة في حق أشــخاص وأفكار وســرديات بعينها، مقابل إفساح المجال أمام أشــخاص وأفكار وســرديات أخرى لتعميمها وإدامة حضورها وترســيخ هيمنتها من جهة أخرى.

(1) De Tocqueville, Alexis, L'Ancien Regime et la Revolution, Michel Levy Freres, Paris, 1856, p. 259.

2. إعلام ما قبل الثورة: المنظومة والسياسة

دخل الإعلام التونسي زمن الثورة عليلا متهالكا، مثله مثل غيره من المرافق والخدمات والمنظومات في مجال السياسة والثقافة والاقتصاد والتعليم. فقبل الثورة، كانت منظومة الإعلام العمومي تحت هيمنة حكومية كاملة، تمويلا وتوظيفا وإدارة وسياسات تحريرية. وكان المجال العمومي يكاد يتطابق مع المجال الحكومي تطابقا كاملا، ويكاد التمييز بينهما يكون مستحيلا. ولم تكن عين الرقيب تغفل عن كلمة في صحيفة أو مداخلة في إذاعة أو ظهور على شاشة تليفزيون. ولم يكن الفضاء الإلكتروني استثناء من ذلك، فقد كان بدوره خاضعا لذات المنظومة الرقابية، تفتحه وتغلقه وتخترقه متى شاءت، وتمنع الوصول إلى المحتوى غير المرغوب فيه بشكل منهجي عن طريق هيئة حكومية متخصصة هي "الوكالة التونسية للإنترنت". وكانت حملة "عمار 404" التي نظمها المدوِّنون التونسيون خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس ابن علي، إحدى العلامات البارزة في مواجهة سياسة النظام للتحكم في الفضاء الإلكتروني[1]. ويرمز شعار الحملة إلى الرقم "404" الذي يظهر على شاشة الكمبيوتر أو الهاتف الجوال مصحوبا بعبارة "not found" عندما يحاول المستخدم من داخل تونس الوصول إلى موقع تمنعه مصالح الرقابة.

من جهته، كان الإعلام الخاص يدور في فلك السلطة، تملك بعضه وتدير بعضه الآخر وتوظف شخصيات مرتبطة بها أو موالية لها لتوجيه سياسته التحريرية الوجهة التي ترتضيها. وتمثل آلية "تراخيص البث" أداة بيد السلطة تمنحها لمن تشاء وتمنعها عمن تشاء. فكانت وسائل الإعلام الخاصة أقرب إلى شبكة نفوذ عائلية منها إلى منظومة إعلام مستقل. فقد كانت إذاعة "شمس أف أم"، على سبيل المثال، مملوكة لابنة الرئيس، سيرين بن علي، وإذاعة "الزيتونة" مملوكة لصهره، صخر الماطري، الذي كان يملك، إلى جانب ذلك، عددا من الصحف المؤثرة، مثل مجموعة "دار الصباح" التي تدير صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار، هما "الصباح" الناطقة بالعربية و"لوتون" (Le Tepms) الناطقة بالفرنسية، وصحيفتين

(1) انظر على سبيل المثال: دبارة، إسماعيل، "عمار 404... والقصف العشوائي"، موقع نواة، 7 فبراير/ شباط 2010 (تاريخ الدخول 28 أبريل/ نيسان 2024)، https://tinyurl.com/2dmu5ter/

أسبوعيتين ناطقتين بالعربية، هما "الصباح الأسبوعي" و"صباح الخير"[1]. وكانت "موزاييك أف أم"، أول إذاعة خاصة في تونس، مملوكة لستة شركاء من بينهم صهر آخر للرئيس، هو بلحسن الطرابلسي. أما إذاعة "اكسبرس أف أم"، فيشارك في ملكيتها مراد قديش، نجل مستشار الرئيس وطبيبه الخاص، محمد قديش[2]. ولم يشذّ الإعلام التليفزيوني عن هذه السياسة، فقد كانت قناة "حنّبعل"، أولى القنوات الخاصة، مملوكة لرجل الأعمال، العربي نصرة، الذي تربطه، هو الآخر، علاقات مصاهرة مع عائلة الرئيس عن طريق نجله.

أما خارجيا، فقد وظفت السلطة "وكالة الاتصال الخارجي" لتلميع صورة النظام، واستقطاب صحفيين مرموقين يروِّجون لروايات عن نجاحات "متخيلة"، ومحاصرة الأخبار "السلبية" التي تنتقد السلطة ورموزها أو تشكك في نجاحاتها، سواء صدرت تلك الانتقادات عن المعارضة السياسية أو عن هيئات ومنظمات حقوقية دولية.

في مواجهة سياسة الغلق التام لمنظومة الإعلام العمومي، والهيمنة شبه المطلقة على وسائل الإعلام الخاصة، وملاحقة الأخبار الناقدة أو المشككة في الرواية الرسمية للسلطة في الخارج، تمكنت بعض وسائل الإعلام التونسية والعربية من تحقيق اختراقات متفاوتة في هذا الجدار. في الداخل، تمكنت صحيفتا المعارضة، "الموقف" و"مواطنون"، رغم محاصرتهما وحرمانهما من مداخيل الإشهار العمومي، من الوصول إلى شرائح اجتماعية محدودة وتجميع النخب المعارضة والتشبيك بينها. وفي الخارج، لعبت بعض الوسائل، مثل قائمة المراسلة "تونس نيوز" التي تحولت إلى موقع إخباري يتابعه الآلاف من التونسيين، ومجلة "L'Audace" التي كانت تصدر في باريس ومجلة "أقلام

(1) حوامدة، محمد، "صخر الماطري.. مسؤول مطارد ومطرود"، سكاي نيوز عربية، 10 سبتمبر/ أيلول 2012 (تاريخ الدخول: 28 أبريل/ نيسان 2024)، https://tinyurl.com/58x7yh24

(2) أ ف ب، الإذاعات الخاصة في تونس من نصيب المقربين من الرئيس بن علي، فرانس 24، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2010 (تاريخ الدخول: 28 أبريل/ نيسان 2024)، https://www.france24.com/ar/20101022-tunisia-radio-brodcasting-private-ben-ali/

أونلاين" التي كانت تصدر في لندن إلى جانب قناة الزيتونة، دورا مُهمًّا في كسر الحصار عن أخبار تونس وتجاوز مقص الرقابة. إلى جانب ذلك، أسهمت قناة الجزيرة، التي ظلت ممنوعة من العمل داخل تونس إلى حين سقوط ابن علي، في تقديم رواية أخرى عن الوضع التونسي، لاسيما مع استضافة وجوه المعارضة في أخبارها وبرامجها الحوارية.

لقد كانت المنظومة الإعلامية التي صنعها نظام ابن علي، نموذجا مطابقا ومكتمل الشروط لما يسميه سيبرت وزملاؤه في مقاربتهم "النسقية" لعلاقة الإعلام بالنظام السياسي "المنظومة الاستبدادية"[1]. ففي هذا النموذج تتحول وسائل الإعلام، بما في ذلك تلك التي تبدو على ملكية الخواص، إلى أجهزة دعائية تسيطر عليها الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر وتنعدم فيها هوامش الحرية والاستقلالية ويغيب فيها نقد السلطة وسياساتها ورموزها.

على مستوى الإطار البشري، صنع هذا النموذج الإعلامي الاستبدادي جيلا من الصحفيين يسيطرون على المشهد الإعلامي دون مراعاة الحد الأدنى من قواعد العمل الصحفي ومعاييره المتعارف عليها عالميا. يمارسون الدعاية والدعاية المضادة باسم الإعلام، وهم في الحقيقة "موظفون" لفائدة السلطة السياسية وأذرعها المالية والإدارية. هذا الجيل من الصحفيين يسميه التونسيون "جيل عبد الوهاب عبد الله"، وزير الإعلام الأسبق والمستشار الإعلامي للرئيس ابن علي[2]. وقد استمر حضور هذا الجيل وتأثيره في المشهد الإعلامي وفي صياغة الوعي الجمعي وتشكيل الرأي العام عبر حقب ثلاث، قبل الثورة، وخلال عشرية الانتقال الديمقراطي، وبعد انقلاب 2021.

(1) Siebert, Peterson and Schramm, Four Theories of the Press ibid. p. 9.

(2) عبد الوهاب عبد الله، أحد رجال الإعلام والسياسة المقربين من الرئيسين السابقين، بورقيبة وبن علي، يلقِّبه البعض بـ"غوبلز" نظام ابن علي. شغل منصب وزير الإعلام ودرَّس في معهد الصحافة وعلوم الإخبار وتخرَّج على يده جيل من الإعلاميين برز بعضهم قبل الثورة ثم تصدَّر المنابر الإعلامية خلال عشرية الانتقال الديمقراطي وبعد الانقلاب. عمل مستشارا إعلاميا لرئيس الجمهورية وناطقا رسميا باسم الرئاسة لمدة 13 عاما اعتُبر خلالها مهندس المشهد الإعلامي في تونس. انظر في هذا الصدد، النابلي، ياسين، عبد الوهاب عبد الله: "غوبلز" النظام يعود من شبَّاك القصر، موقع نواة، 28 مايو/ أيار 2016 (تاريخ الدخول: 28 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /tinyurl.com /2zs85myb/

3. الإعلام وعشرية الانتقال الديمقراطي: تغيُّر البيئة وثبات المنظومة

لا يبدو أن الثورة التي زلزلت منظومة حكم ابن علي فأسقطته، وأربكت المنظومة الحزبية فغيرت خارطتها تغييرا جذريا، قد أثرت في بنية المنظومة الإعلامية وممارساتها تأثيرا عميقا. فقد شهد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يشكل بيئة عمل وسائل الإعلام تغييرات جوهرية متتالية منذ السنة الأولى للثورة، ولكن الممارسات الإعلامية ظلت إلى حد كبير على حالها.

- تغيير الإطار التشريعي والتنظيمي

بدأ تغيير الإطار التشريعي والتنظيمي بإلغاء وزارة الإعلام والاتصال من الهيكل الحكومي بمقتضى الأمر عدد 161 لسنة 2011 المؤرخ في 3 فبراير/ شباط من نفس السنة. ولم يكن قرار إلغاء وزارة الإعلام في أول حكومة بعد الثورة إجراء إداريا وحسب، بل اكتسى رمزية قوية متساوقة مع روح الثورة، وحمل لأهل القطاع رسالة واضحة تفيد بتحرير مجالهم من هيمنة السلطة التي كانت تكبل حركته وتتحكم فيه تنظيما وتمويلا وأجندة. تلا إلغاء وزارة الإعلام إحداث "الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال" بمقتضى مرسوم 2 مارس/ آذار 2011. وقد أشرفت الهيئة المذكورة على تشخيص واقع الإعلام وإعداد مشاريع القوانين المنظمة لحرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر. كما أسهمت في "تعيين مسؤولين جدد على رأس مؤسسات الإعلام العمومي والمؤسسات المصادرة، وأشرفت على إسناد تراخيص البث لعدد من الإذاعات والقنوات التلفزية الجديدة"[1].

بعد إحداث الهيئة المكلفة بإصلاح الإعلام، صدرت ثلاثة مراسيم كان لها أثر بارز في إعادة بناء المنظومة التشريعية والتنظيمية وخلق بيئة جديدة لتطوير المشهد الإعلامي والاتصالي. صدر المرسوم الأول، عدد 41 لسنة 2011 [2]

(1) حيزاوي، عبد الكريم، تونس: انطلاق برنامج تفعيل حق المواطن في الإعلام، المرصد العربي للصحافة، 6 مارس/ آذار 2023 (تاريخ الدخول: 5 مايو/ أيار 2024)، / / https: / / tinyurl.com /52cw65zn

(2) المرسوم عدد 41 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 26 مايو/ أيار 2011، المنشور بالرائد الرسمي، بتاريخ 31 من نفس الشهر.

بهدف تنظيم آلية النفاذ إلى الوثائق الحكومية وكشــف مضمونها ووضعها على ذمة الصحفيين. ويُلزم هذا المرسوم الجهات الحكومية بتسهيل الوصول إلى تلك الوثائق، سواء للصحفيين أو للجمهور العام. وفي حال رفضت الجهات المعنية الكشف عن الوثائق المطلوبة، يمكن للصحفيين وغيرهم أن يرفعوا عليها دعاوى قضائية ويسائلوها أمام القانون.

وجاء المرسوم الثاني، عدد 115 لسنة 2011[1] ليحلَّ محلَّ قانون الصحافة لسنة 1975. وقد ضمن المرسوم حرية تداول ونشر وتلقِّي الأخبار والآراء مهما كان نوعها، وشــكَّل بذلك قطيعة كاملة على مستوى الإطار القانوني الذي كان معمــولا به قبل الثورة. وضمن حريــة التعبير وفقا لبنود العهد الدولي للحقوق المدنية والسياســية وبقية المواثيق الدوليــة ذات الصلة، مثل حماية الصحفيين من التهديدات الجســدية والمالية نتيجةً لممارســة تلك الحقوق أو إبداء الرأي ونشر المعلومات، وحماية حقهم في المحافظة على سرية مصادرهم. كما ألغى المرسوم 115 الرقابة المسبقة التي كانت تمارسها وزارة الداخلية على الدوريات والمطبوعات قبل نشــرها. إلى جانب ذلك، يهدف المرســوم لتحقيق التنوع في المشــهد الإعلامي من خلال مكافحة الاحتكار في ملكية وســائل الإعلام. فهو يحظر، على سبيل المثال، على أي شخص، سواء أكان ماديا أم معنويا، أن يدير أو يتحكم أو يصدر مطبوعتين إخباريتين سياســيتين أو جامعتين تتجاوز نســبة توزيعهما اليومي 30٪ من توزيع المطبوعات المماثلة على المستوى الوطني[2].

أما المرسوم الثالث، عدد 116 لسنة 2011، فيضمن حرية الاتصال السمعي والبصري وينظم ممارســتها، ويؤسِّــس هيئة تعديلية، هي الهيئة العليا المستقلة للاتصال الســمعي والبصري[3]. في هذا الإطار ينظم المرسوم خدمات الاتصال السمعي والبصري والمنشآت التي تمارس نشاط الإنتاج والإرسال والبث، سواء أكانت منشآت عمومية أو خاصة أو جمعياتية.

---

(1) المرســوم عدد 115 لســنة 2011 الصادر بتاريخ 2 نوفمبر/ تشــرين الثاني 2011، المنشور بالرائد الرسمي، بتاريخ 4 من نفس الشهر.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرســوم عدد 116 لســنة 2011 الصادر بتاريخ 2 نوفمبر/ تشــرين الثاني 2011، المنشور بالرائد الرسمي، بتاريخ 4 من نفس الشهر.

وفي العام 2013، أُحدِثت "الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (هايكا)" لتنظيم هذا القطاع. وتحتكر الهيئة مهمة منح تراخيص بعث الإذاعات والقنوات التلفزية استنادا إلى كراس شروط يحدد المعايير المتعلقة بطبيعة النشاط وحجم الموارد البشرية والمالية والتقنية المطلوبة. أما في مجال الصحافة المطبوعة، فلا يحتاج تأسيس دورية إلى أكثر من التصريح لدى المحكمة الابتدائية المختصة ترابيا. وفي مارس/ آذار 2016، صدر عن البرلمان القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة[1]. وبمقتضى هذا القانون، جرى تشكيل هيئة عمومية مستقلة هي "هيئة النفاذ إلى المعلومة"، في خطوة متقدمة لحذف حلقة أخرى من حلقات الرقابة، وضمان حق كل المواطنين في النفاذ إلى المعلومة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام، وتوسيع نطاق حرية التعبير، سواء على صعيد الإعلام التقليدي أو على شبكات التواصل الاجتماعي.

سمح تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي بعد الثورة بحدوث طفرة في عدد المؤسسات الإعلامية، لاسيما الخاصة، من قنوات وإذاعات وصحف ومجلات. كما تنوعت العناوين والاهتمامات والجهات المالكة لوسائل الإعلام بشكل غير مسبوق بين العمومي والخاص والجمعياتي. وترافقت تلك الإصلاحات مع تغييرات متتالية على مستوى المسؤولين على المؤسسات الإعلامية والهيئات المعنية بإدارة القطاع السمعي والبصري. ولحق التغيير اسم القناة التلفزيونية العمومية من "تونس 7" إلى "القناة الوطنية"، في إشارة رمزية إلى رغبة في فك الارتباط بين المرفق الإعلامي والسلطة السياسية والعودة إلى حضن "الوطن". فالرقم "7" في التسمية السابقة يرمز إلى نظام ابن علي، الذي جاء إلى الحكم على إثر الإطاحة بالرئيس الأسبق، الحبيب بورقيبة في انقلاب "طبي" بتاريخ 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1987.

كان يمكن لهذه الإصلاحات أن تغير المشهد الإعلامي التونسي تغييرا جذريا ليواكب التطور الذي شهدته الحياة السياسية، خاصة في ظل مناخ من الحرية غير المحدودة التي وفرتها الثورة. ولكن الممارسات الصحفية، وإن تغيرت أشكالها

(1) القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس/ آذار 2016.

وقوالبها، ظلت في أغلبها بعيدة عن المهنية، إلا من استثناءات قليلة. هنا نجد أنفسنا خارج المقاربة النسقية، حيث المنظومة الإعلامية لا تعكس شكل البيئة السياسية التي تشتغل ضمنها ولا تعبِّر عنها، مثلما كانت عليه الحال مع منظومة ابن علي الاستبدادية. خلافا للمقاربة النسقية، تظل بقية النظريات قادرة على فهم الدور الذي لعبته المنظومة الإعلامية، وتفسير الممارسات الصحفية التي سادت خلال عشرية الانتقال الديمقراطي.

ـ الممارسة الإعلامية في ضوء المقاربات النظرية

لا تكاد تخطئ عين المتابع لوسائل الإعلام زمن الفترة الانتقالية مدى التطابق بين اهتمامات الجمهور وعناوين الأخبار في الصحف والنشرات التليفزيونية والإذاعية. ولا يختلف الأمر بشأن موضوعات البرامج الحوارية التي تعددت منابرها وتنوعت الوجوه المشاركة فيها بتنوع مكونات الساحة السياسية وتعدد اتجاهاتها. لقد نجح الإعلام في تحديد أجندة الجمهور، فكانت موضوعاته التي يصنع من خلالها تلك الأجندة موزعة بين أخبار الإضرابات العمالية التي لا تكاد تخمد، واحتجاجات أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل، وتوترات الساحة السياسية غير المستقرة، ومشاجرات نواب البرلمان وحرصهم على زيادة رواتبهم بدلا من خدمة القضايا الوطنية، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية مع تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وانقسام المجتمع حول قضايا الهوية والدين والانتماء.

مثل هذه القضايا تمر يوميا أمام أعين الجمهور وتتكرر على أعمدة الصحف وشاشات التليفزيون، ويجري التركيز عليها في نقاشات حية ومباشرة يشارك فيها سياسيون وبرلمانيون ونقابيون وإعلاميون وخبراء ونشطاء في المجتمع المدني. بهذا المعنى، لعب الإعلام، خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، دورا أساسيا في رسم خريطة النقاش العام ودفعه في اتجاهات محددة من خلال إبراز قضايا معينة والتركيز عليها وإدامة حضورها في الفضاء العام.

وإذا كان الإعلام قد نجح في وظيفة تحديد الأجندة بفعالية ملحوظة وتناغم كبير بين قطاعاته المختلفة، السمعية والبصرية والمطبوعة، فقد نجح كذلك، وبنفس القدر، في استخدام آلية **حراسة البوابة**. فمقابل الاهتمام والإحضار

والتكـــرار والتركيـــز، كان التجاهـــل والتهميش والتغييب. مـــا يمكن ملاحظته بهذا الصدد، أن حراســـة البوابة، أثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي اســـتُخدمت بطريقة معدلة ومخففة وذكية، لدرجة أن الجميع كان يبدو حاضرا في المشـــهد الإعلامي وأنَّ لا شـــيء من قضايا الشـــأن العام كان يبدو خارج دائرة النقاش. ربمـــا لم يكن في مصلحة من يديرون المؤسســـات الإعلامية حراســـة بوابات منابرها في وجه شـــخصيات فاعلة ومؤثرة في مشـــهد سياسي ديناميكي متجدد، خاصة إذا كانت تلك الشـــخصيات تجلب لها جمهورا واســـعا. لذلك حظيت أغلب الوجوه السياســـية التي برزت خلال المرحلة الانتقالية بمساحات متفاوتة على تلك المنابر. وإذا كان ثمة منعٌ أثَّر ســـلبًا في مســـار الثورة، فهو بالتأكيد لا يتعلق بتغييب الشـــخصيات السياســـية، وإنما بتغييب أسماء لها وزنها في عوالم الفكر والثقافة والفن، كان يمكن أن تقلص من حجم التفاهة الممتدة وتســـهم في تعميق الحوار وترشيد التجربة الديمقراطية، خاصة في بعدها الثقافي. هكذا جرى التعديل في آلية حراســـة البوابة، بحيث لم تشـــتغل في وجه الأشـــخاص عموما، ولكنها استُخدمت بذكاء وفعالية إزاء نوعية الأخبار التي ينبغي أن تُبثَّ وطبيعة القضايا التي ينبغي أن تناقَش.

ونظرا لمســـتوى الإشـــباع الـــذي بلغه المتلقـــي بفضل الكـــم الهائل من المحتـــوى الإعلامي الذي يصله، والمرتبط بدوره بحالة الســـيولة المتســـارعة في الحياة السياســـية والاجتماعية بعد الثورة، فقد كانت حراســـة البوابة تُمارَس بنعومة فائقة يصعب إدراكها. وكان التجاهل والتهميش والتغييب يستهدف قضايا بعينهـــا، لاســـيما تلك التي تقدم الثورة في صـــورة إيجابية أو تلقي الضوء على منجـــزات أو نجاحات يمكن أن تُنسَـــب للمرحلة الانتقاليـــة أو لرموزها. تلك الأخبار والقضايا هي التي كان يستهدفها المنع من التداول على منابر الإعلام، وإذا حضرت تحضر بصورة مجتزأة وتُوضع في سياق تحقيري يحط من قيمتها ويسلبها الأهمية التي تستحقها.

في هذا الســـياق، غاب عن المشهد الإعلامي الجانب الآخر من الصورة. فلـــم نر، على ســـبيل المثال، حـــوارات جريئة حول الآثار الســـلبية لإضرابات النقابـــات وتعطيل الإنتاج على الاقتصاد ومناخ الاســـتثمار والأعمال. واختفى من منابر الإعلام الحديث عن الأرقام الحقيقية حول نســـب النمو في السنوات

الأولى للثورة، ومعدلات الزيادة في الأجور وأعداد الذين دخلوا سوق العمل من معطلي العهد السابق. وتحكمت الأيديولوجيا إلى حدٍّ كبير في مناقشات ظاهرة الإرهاب، فلم تتجرأ المنابر التي تناولتها على تفكيك أسبابها العميقة والمباشرة، وتعرية أهدافها وإستراتيجياتها، وكشف ارتباطاتها الداخلية والخارجية. وغاب التناول الموضوعي لنجاحات التجربة التونسية على المستوى السياسي و"استثنائيتها" في بيئتها العربية. ولم تنل المحطات الانتخابية وما ارتبط بها من قيم سياسية كالحرية والتنافسية والانتظام والنزاهة والتداول السلمي على السلطة ما تستحقه من الاهتمام. في المقابل، عملت أغلب النقاشات الإعلامية على ترذيل قيم سياسية أخرى وشيطنتها، مثل الشراكة السياسية وتقاسم السلطة، فوقع تصويرها على أنها "محاصصة" و"تقاسم للغنيمة". هكذا اشتغلت المنظومة الإعلامية في غالبها، فنجحت إلى حد كبير في تحديد أجندة النقاش العام خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، وطبقت آلية حراسة البوابة بذكاء، معتمدة في ذلك على عدد من الأطر الإعلامية التي انتقتها وثبَّتتها ونسجت من خلالها سرديتها للمرحلة الانتقالية.

من خلال ما تقدم، يمكن أن نلاحظ أن الآلة الإعلامية تحركت، في عمومها، ضمن إطار رئيسي عام أثَّثته على مدى السنوات العشر مجموعة أخرى من الأطر الجزئية، فنجحت في تثبيته وترسيخه في أذهان الجمهور. هذا الإطار العام، وُضع له سياق خاص تبدو فيه عشرية الانتقال الديمقراطي في صورة سلبية بالكامل، بل كارثية على جميع الأصعدة. فقد سادها الفشل على صعيد الاقتصاد، والتوتر على صعيد المجتمع، والإرهاب على صعيد الأمن، وعدم الاستقرار على صعيد السياسة. وبطبيعة الحال، يقع ربط كل تلك "الكوارث" بقيادات المرحلة الانتقالية من رموز الثورة والسياسيين بدءا برئيس الدولة، مرورا بوزراء الحكومات المتعاقبة وأعضاء البرلمان، وانتهاء بالأحزاب السياسية التي تداولت على الحكم أو شاركت فيه. إن من شأن هذا الإطار العام والصورة التي يسعى لتثبيتها، أن يوقعا لدى المتلقي أثرين معرفيين ونفسيين وسلوكيين أحدهما يدعوه للحنين إلى الماضي واستعادة الوضع الذي سبق الثورة، والثاني يدعوه للتطلع إلى المستقبل والتخلص من المسار الانتقالي ومن كل ما يرمز إليه من أشخاص ومؤسسات، وطي صفحته جملة وتفصيلا.

ضمن هذا الإطار العام، صنع الإعلام عددا من الأطر الإعلامية الجزئية، في عملية انتقائية مقصودة ومدروسة بدقة، وقام بتثبيتها وإعادة بثها مرارا وتكرارا. والهدف من ذلك تشكيل رأي عام متبرم بالثورة، رافض لما أفضت إليه من نتائج، يائس من إمكانية الإصلاح في ظل مسار ديمقراطي يقوده الإسلاميون أو يحتلون فيه، هم ومن تحالف معهم، موقعا متقدما. ومن بين الأطر الإعلامية الجزئية التي تخدم الإطار الرئيسي العام، نذكر الأطر التالية:

إطار "التغوُّل": والمقصود به هيمنة طرف سياسي واحد على الحياة السياسية وتغلغله في مفاصل الدولة وتوظيفها لخدمة مصالحه الحزبية من خلال وجوده في مؤسسات الحكم والتشريع ومواقع الإدارة والتسيير، مثل رئاسة الدولة والحكومة والبرلمان والولايات والإدارات العامة وغيرها. وقد صُنع هذا الإطار في وقت مبكر منذ الحوارات الأولى في صلب "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، التي أشرفت على صياغة قانون انتخابي هاجسه الأساس "منع التغول". طبعا لم يكن مقصودا من صناعة هذا الإطار منع أي تغول مهما كان الطرف السياسي، بل منع تغول حركة النهضة تحديدا. والدليل على ذلك أن هذا الإطار تلاشى تماما واختفى من المنابر الإعلامية حين حكم حزب نداء تونس بعد انتخابات 2014، التي جمع على إثرها الرئاسات الثلاث، الدولة والبرلمان والحكومة، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الولاة.

إطار "المحاصصة": والمقصود به تقاسم السلطة وتوزيع المناصب في إطار شراكة سياسية. ورغم تناقض إطار المحاصصة مع إطار التغول، فقد أصرت وسائل الإعلام على استخدامهما معا، طالما أن الهدف واحد وهو تشويه تجربة الانتقال الديمقراطي ومن يقودها، سواء أكان الحكم بيد طرف واحد أم كان شراكة. وبدلا من تثمين قيمة الشراكة السياسية واعتبار تقاسم السلطة والمناصب حقا يمارسه الفائزون في الانتخابات في كل الديمقراطيات، وبدلا من توضيح أهمية الشراكة في بناء الديمقراطية وتوسيع قاعدة الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي، وُضع هذا الأسلوب في الحكم في سياق تحقيري ورُبط بقيم سلبية وقُدِّم للجمهور في صورة الاستيلاء غير المشروع على السلطة وتوزيعها حصصا بين الشركاء كما تُوزَّع حصص الغنيمة من حرب أو نهب أو بضاعة غير مشروعة.

إطار "التعويضات": والمقصود به صرف مبالغ مالية طائلة لفائدة المتضررين من سياسات العهد السابق. وقد أرهق صرف تلك التعويضات ميزانية الدولة وأورثها عجزا متفاقما وفشلا مزمنا في إحداث التنمية وتشغيل العاطلين وتطوير الخدمات. وبما أن الغالبية الساحقة من متضرري العهد السابق من أبناء التيار الإسلامي، فقد نجح هذا الإطار في الربط بين الإسلاميين، خاصة وقد كانوا في مواقع السلطة، وبين سياسة تفقير البلاد والعباد لحساب منظوريهم دون غيرهم. ورغم تأكيد العارفين بهذا الملف والمعنيين به في مختلف مواقع المسؤولية، عدم صرف أي تعويضات من ميزانية الدولة لهذه الفئة من المواطنين، لم تجرؤ وسائل الإعلام على التحقق من المسألة، أو طرحها لنقاش متوازن، أو الاعتذار للجمهور عن تكرار هذا الإطار المضلل.

إطار "الاغتيالات": والمقصود به اغتيال المعارضين السياسيين، شكري بلعيد ومحمد البراهمي سنة 2013. وقد استُخدم هذا الإطار بتركيز شديد لإدانة حركة النهضة وتحميلها المسؤولية الكاملة عن ذلك. ورغم خطورة هذين الاغتيالين اللذين شكَّلا منعطفا خطيرا في الحياة السياسية وأحدثا انقساما اجتماعيا حادا، لم تفتح وسائل الإعلام منابرها لعرض مختلف الروايات واستضافة الجهات المعنية وتتبع كل خيوط الجريمة التي يحيل بعضها إلى أطراف خارجية متربصة بالتجربة التونسية وساعية لإفشالها بكل الوسائل. ولم يقع تشريح ظاهرة الإرهاب التي طرأت على المجتمع التونسي ووضعها في سياقها الإقليمي والدولي لفهم أسبابه وتحديد من يتحكم في خيوطه في الداخل والخارج ويرسم أجندته السياسية، التي لم تكن في كل الأحوال في خدمة الثورة والمسار الديمقراطي والعيش المشترك. بدلا من ذلك، وبدلا من البحث عن الحقيقة في مختلف مساراتها ودون حسابات، اختُزلت قضية الاغتيالات في اتهام ذي اتجاه واحد، يتردد في المنابر الإعلامية بمناسبة وبغير مناسبة، حتى بعد إيقاف المنفذين وصدور أحكام قضائية باتَّة ضدهم.

إطار "الجهاز السري": والمقصود به وجود جهاز أمني سري تابع لحركة النهضة تستخدمه في تنفيذ عمليات خاصة مثل الإرهاب والتسفير وإخفاء الملفات المرتبطة بهما، والتلبيس على القضاء وإعاقة سير العدالة، وابتزاز رؤوس الأموال لتمويل مشاريع الحزب وغير ذلك من المنافع. وقد ظل هذا الإطار ثابتا في

وسائل الإعلام رغم تغير وزراء الداخلية وأطرها العليا في أكثر من مناسبة، ورغم التحقيقات القضائية المتتالية في هذا الملف دون جدوى. فالاستمرار في استخدام هذا الإطار يحقق لمستخدميه غرضين متلازمين؛ فهو من ناحية، يسهِّل ربط حركة النهضة في المخيال الجمعي بأي حدث أمني أو تطور غامض أو غير مفهوم يهدد استقرار البلاد. وهو من ناحية أخرى، يمنح غطاء، ولو مؤقتا، لأي جهاز سري حقيقي، سواء أكان أجنبيا أم تابعا لطرف داخلي.

إطار "التسفير": والمقصود به تسفير الشباب التونسي إلى بؤر التوتر، خاصة في العراق وسوريا إبان الثورة. ونظرا للأعداد الكبيرة من الشباب التونسي الذي سافر إلى هذين البلدين والتحق ببعض الجماعات المقاتلة مثل تنظيم الدولة (داعش) وجبهة النصرة وغيرهما، فقد أصبحت هذه الظاهرة قضية رأي عام يخوض فيها الإعلام بسطحية دون الغوص في أعماقها. وقد ساعد على صناعة إطار التسفير وربطه بحركة النهضة عدة عوامل؛ فالملتحقون بـ"بؤر التوتر" أغلبهم من الشباب المتدين، ومن الطبيعي أن تكون له علاقة بالحزب الذي يحمل التوجه الإسلامي في تونس. وبما أن هذا الحزب يوجد في السلطة، وبإمكانه تسخير مقدرات الدولة وعلاقاتها لخدمة أهدافه، فمن الطبيعي أن تكون له شبكة عابرة للحدود لتسهيل عمليات "التسفير". وباعتبار العلاقات الجيدة التي تربط حركة النهضة الحاكمة في تونس بنظام العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، التي تحد بدورها سوريا والعراق، فمن الطبيعي أن تستغل النهضة هذه العلاقة لإيصال هؤلاء الشباب إلى بؤر التوتر. هكذا، بهذا التبسيط، وقعت صناعة إطار التسفير وظلت وسائل الإعلام تتداوله على نطاق واسع دون مساءلة أو تحقيق صحفي واحد يُعتد به.

إطار "الفساد": والمقصود به عموم ظاهرة الفساد بين الطبقة السياسية التي حكمت البلاد بعد الثورة. فالطبقة السياسية الجديدة لم تفشل في مكافحة الفساد وحسب، بعد أن كان محصورا في عائلة الرئيس السابق وأقاربه ومقرَّبيه، بل عمَّمته حتى بات ظاهرة واسعة الانتشار. من خلال هذا الإطار، يبدو الفساد، بمختلف أشكاله، سمة غالبة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد أن اختار السياسيون في مرحلة الانتقال الديمقراطي التواطؤ مع الفاسدين وتوظيفهم وابتزازهم والاستفادة منهم لأغراض خاصة. وبدلا من

تقديمهم للعدالة ومحاسبتهم أمام القانون واسترداد ما نهبوه من أموال عامة، سُنَّت التشريعات للتصالح معهم والعفو عنهم ومدِّهم بأسباب البقاء. ضمن هذا الإطار، لم يعد الفساد ممارسة محصورة في الفاسدين بالفعل، بل أصبح تهمة جاهزة دون تمييز، تشمل جميع الفاعلين السياسيين الذين تقلدوا مناصب سياسية وإدارية بعد الثورة.

إطار "الأزمة": والمقصود به أن تونس دخلت منذ حدث الثورة في أزمة شاملة أو سلسلة من الأزمات المستفحلة المتناسلة من بعضها البعض. فسقوط الرئيس، ابن علي، أزمة اختلَّ على إثرها النظام العام، لولا الإدارة التي أمَّنت استمرار الدولة. والانتخابات أزمة أفسحت المجال لهيمنة الإسلام السياسي وقلصت حضور القوى السياسية التقدمية والحداثية أو أخرجتها من المشهد. ومسار إعداد الدستور أزمة توقفت في سياقها الحياة السياسية وأُغلق البرلمان عدة أشهر، لولا تدخل رباعي الحوار الوطني. والعدالة الانتقالية أزمة لأنها نكأت الجروح وقسَّمت المجتمع ووضعت الهيئة المشرفة في مواجهة مؤسسات الدولة، بما في ذلك الرئاسة. والإرهاب أزمة فقد معها الناس أمنهم واستقرارهم وثقتهم في الحكومة وأجهزتها. والتوافق أزمة أعادت إلى الساحة السياسية قوى النظام القديم وأضعفت الصف الثوري. والعلاقات بين الأطراف السياسية في أزمة أعاقت تشكيل الحكومات وعطلت عمل الحكومات التي تعاقبت على السلطة. هكذا تبدو حلقات المسار الانتقالي في التغطية الإعلامية عبارة عن مركَّب من الأزمات، رغم أن بعضها يُعد طبيعيا في سياق انتقال ديمقراطي صعب في وضع إقليمي معقد.

هذه جملة من الأطر الإعلامية الجزئية التي اشتغل عليها الإعلام خلال عشرية الانتقال الديمقراطي وربط بينها، كما تقدم، في سياق واحد هو سلبية هذه العشرية وفشلها على جميع الأصعدة. بعض هذه الأطر صُمِّم لمواجهة الثورة وما تعنيه من قيم التغيير بشكل عام، وبعضها صُمِّم لمواجهة المسار الديمقراطي، خاصة في مراحله الأولى، وبعضها صُمِّم لمواجهة الإسلاميين وحلفائهم، سواء من القوى الجديدة أو القديمة، وبعضها صُمِّم لمواجهة حركة النهضة تحديدا، باعتبارها القوة السياسية الأكثر تنظيما والأقدر، افتراضيا، على أن تكون بديلا للنظام القديم قابلا للاستمرار.

مقابل هذه الصورة التي صنعها الإعلام، تشكلت لدى قطاعات واسعة من الجمهور، لاسيما من أنصار الثورة، صورة لا تقل سلبية عن الإعلام والإعلاميين. انعكست تلك الصورة في انتقادات حادة، وصل بعضها إلى نعت المنظومة الإعلامية بـ"إعلام العار"، و"معول الهدم" و"الطعنة في خاصرة الثورة". وفق هذه الصورة، بدا الإعلام، في أغلب وسائله، متوترا أقرب إلى العدائية في تعاطيه مع الثورة ومسارها وأخبارها ورموزها. فبدلا من الاحتفاء بالثورة التي حررته من قيود السلطة، والاجتهاد في نقد الماضي بتعرية حقائقه، والعمل بمهنية على مراكمة المكاسب التي تنقله إلى المستقبل وتمنع عودة الممارسات السابقة، وجَّه سهامه للثورة ونجح في تقديم المرحلة الانتقالية في صورة سوداوية منفرة. ويمكن تفسير هذ الموقف السلبي من الإعلام بعدة عوامل، أبرزها العجز الذاتي والأدلجة المفرطة وسيادة التفاهة وغياب البديل.

- عجز ذاتي في بيئة موضوعية محفِّزة

ربما لم تتوافر لمرفق إعلامي في دولة نامية وصفة للنجاح وبيئة موضوعية للتطور مثلما توافر للإعلام والإعلاميين في تونس بعد الثورة. فقد وفَّرت الثورة لهذا القطاع الحيوي أربعة عناصر أساسية كان يمكن أن تجعل منه نموذجا للنجاح ينافس في حرفيته على المراكز المتقدمة على مستوى العالم. وفَّرت له، أولا، منسوبا عاليا من الحرية أطاح بمجمل القيود التي كانت تكبله زمن الديكتاتورية. فلم تعد وسائل الإعلام خاضعة لضغوط السلطة السياسية وتوجيهاتها وضوابطها التحريرية الصارمة. وفرت له، ثانيا، استقلالية شبه كاملة جعلت من هياكله الذاتية صاحبة القرار الأول في إدارة شؤونه ومعالجة مشكلاته وتطوير أدائه. فلم تعد الأجندة الإعلامية تابعة للحكومة أو أي من وكالاتها، بما في ذلك أجندة وسائل الإعلام المملوكة للدولة. وفرت له، ثالثا، إطارا تشريعيا وتنظيميا أسهمت الهياكل الإعلامية ذاتها في وضعه وتطويره في إطار حواري تشاركي مع مختلف الجهات المعنية؛ فلم يعد الإعلام قطاعا سلبيا يطبِّق منظومة تشريعية وقانونية مفروضة عليه تنزل إليه من علٍ. ووفرت له، رابعا، بيئة اجتماعية ضاغطة، بتوقعات مرتفعة، وقوة دفع نحو تحسين الخدمة والارتقاء بالأداء والتزام المعايير المهنية. فلم تعد المنظومة الإعلامية تمارس وظيفتها في

حالة ارتخاء تام دون رقابة اجتماعية أو دوافع تمنحها الطاقة الإيجابية وتساعدها على الاستفادة مما توفر لها من شروط التطور.

رغم توافر هذه البيئة الموضوعية المساعدة، فشل الإعلام في إحداث النقلة المهنية المطلوبة لمواكبة التقدم الذي حصل على مستوى المنظومتين، السياسية والتشريعية. ولهذا الفشل عدة أسباب؛ منها العجز الذاتي، الذي يعود إلى ضعف التكوين العلمي لخريجي الصحافة، رغم توفر كفاءات عالية على صعيد الإطار التدريسي. وهذا الضعف ليس خاصا بخريجي معهد الصحافة بل يشمل خريجي الكثير من المؤسسات التعليمية والاكاديمية الأخرى، ويعكس تراجعا عاما في مستوى المؤسسة التعليمية التونسية. إلى جانب ضعف التكوين العلمي، لا تتوافر أمام خريج الصحافة فرص كافية للتدرب الميداني واختبار المعارف النظرية في مؤسسات إعلامية مهنية تمنحه المهارات التطبيقية اللازمة. يضاف إلى هذا العامل، الشبكات المالية والسياسية التي تطوِّق المؤسسات الإعلامية وتفرض عليها أجندات لا علاقة لها بمهنية الأداء الصحفي. فحتى في غياب التدخل المباشر وغير المباشر للسلطة السياسية، يجد الصحفي نفسه موظفا لدى هذه الشبكات، يؤدي ما يُطلب منه لا ما تقوده إليه معرفته أو يمليه عليه ضميره. لذلك تجد ذات الصحفي يتنقل بين مؤسسات إعلامية مختلفة التوجه، فلا يجد صعوبة في الانسجام التام مع سياساتها التحريرية التي تبلغ أحيانا حدَّ التناقض.

إذا أضفنا إلى هذه العوامل هشاشة الوضع المادي للصحفي وغياب الأمان الوظيفي، ندرك أن الحلقة الأضعف في العملية الإعلامية كلها هو الصحفي. ويزداد الوضع سوءا مع اعتماد أغلب وسائل الإعلام في تقديم برامجها وتسويق محتواها على "وجوه" و"نجوم" من خارج عالم الصحافة. وقد أسهمت هذه الممارسة، التي تحولت إلى ظاهرة لافتة، في المزيد من تدني مستوى المرفق الإعلامي.

4. تهاوي الصحافة وصعود ظاهرة "الكرنكة"

يلاحظ المتابع للمشهد الإعلامي التونسي في السنوات الأخيرة، تراجعٍ دور الصحفي المحترف وطغيان ما يسمى بـ"الكرونيكور"، وهو عبارة عن معلّق على الأحداث عارف بها ومواكب لتطورها. والكرونيكور شخصية مرافقة لمقدم

البرنامج، يُفترض أن تساعده على إدارة الحوار وإثراء المحتوى والتفاعل مع الضيوف من موقع الخبرة والتخصص.

ولكن، على صعيد الواقع، تغيب المعايير المهنية في اختيار "الكرانكة" الذين تُطلق عليهم صفة "إعلاميين"، وتوظيفهم في وسيلة الإعلام؛ حيث لا يشترط فيهم أي تخصص أو خبرة أو خلفية أكاديمية أو مهنية أو نزاهة أخلاقية. فأغلب من يشغلون هذه الوظيفة يُنظر إليهم على أنهم "نجوم"، بعضهم قادم من عالم التمثيل وبعضهم من عالم الموسيقى والبعض الآخر من فئة "المؤثرين" على منصات التواصل الاجتماعي، مثل "تيك توك" و"إنستغرام" وغيرهما. ورغم انعدام شرط التخصص، تجد "الكرونيكور" يخوض في كل شيء ويحلل كل القضايا ويعطي رأيه في أعقد المسائل ويتجرأ على المثقف والسياسي وصاحب الخبرة في مجاله. فهؤلاء الفاعلون المؤثرون بالفعل في المجال الإعلامي، "لا يشترط فيهم الموضوعية والالتزام بقواعد التفكير المنهجي، حيث الغاية تسويقية تجارية أكثر منها معرفية، ويُسمح بالرأي الذاتي المثير والمستفز والشاذ"[1]. وبما أن "الكرانكة"، غالبا ما يتم توظيفهم من خارج التخصص الإعلامي، فإن الإعلاميين المتخصصين يعتبرونهم "دخلاء" على مهنتهم. فهم يزاحمونهم في سوق العمل ويضيقون عليهم مجال الفرص القليلة المتاحة أمامهم، لاسيما مع ارتفاع معدل الأجور التي تتقاضاها هذه الفئة مقابل تدني أجور الصحفيين المحترفين.

لقد انتشرت ظاهرة "الكرنكة" واكتسحت أغلب المنابر الإعلامية، ولم تعد مقتصرة على البرامج الحوارية ذات الطبيعة السياسية؛ فهي حاضرة حضورا طاغيا في البرامج الترفيهية على سبيل المثال، وتكاد لا تخلو منها البرامج الثقافية والاجتماعية، بل إن برامج التسويق التليفزيوني أيضا أصبح لها "كرانكة" يساعدون في ترويج السلع وإقناع المشاهدين بجودتها، مثل الألبسة ومواد التجميل والعلاجات البديلة وأدوات الطبخ وغيرها. ونظرا للفوضى التحريرية التي تدار بها هذه البرامج والمستوى المعرفي المتدني لعموم "الكرانكة" الذين

(1) براهم، سامي، كرونيكور/ كرونيكوز: من غرفة الاستبداد إلى مخدع السوق، موقع الزُّرَّاع، 5 يوليو/ تموز 2019 (تاريخ الدخول: 6 يونيو/ حزيران 2024)، https: / /www. lesemeurs.com /Lecture-zen.aspx?ID=7243 /

يهيمنون على المشـــهد الإعلامي، فشـــلت وســـائل الإعلام في الارتقاء بنوعية الخدمة الإعلامية وأداء دورها الأساسي في الإخبار والتثقيف والتوعية.

فـ"الكرنكـــة"، التـــي باتت تهيمن على المنابـــر الإعلامية في غياب وجوه فكرية وثقافية وإبداعية يمكنها أن تقدم الإضافة وتسهم في تطوير الإعلام تُعدُّ، حسب الصحفي محمد اليوسفي، أحد أخطر الأمراض التي يعاني منها المشهد الإعلامي في تونس. لقد "أضرَّ نموذج "الكرونيكور" بدور وســـائل الإعلام في المجتمع التونســـي بعد الثورة، كما أنه حـــوَّل الصحفيين المحترفين إلى مجرد جماعـــة مهمَّشـــة تعيش على هامـــش منظومة الصناعة الإعلامية بشـــكل أحال الكثيـــر منهـــم على البطالة فضلاً عن تهديد هـــذه الظاهرة لمفهوم الصحافة في حـــدِّ ذاتهـــا"[1]. وهكذا، بالإضافة إلى العجز الذاتي على صعيد التكوين العلمي لكثير من خريجي الصحافة، أسهم تفشي ظاهرة "الكرنكة" وصعود نجومها في مختلف وسائل الإعلام في إفساد الممارسة الصحفية وسيادة التفاهة والسطحية بحثا عن الإثارة ورفع نسب المتابعة (الأوديمات) بشتى الوسائل.

هـــذا الـــتلازم بين صعود ظاهـــرة "الكرنكة" وتهـــاوي الصحافة المحترفة وطغيان التفاهة والسطحية نشهد أثره في المحتوى الذي تعرضه وسائل الإعلام بمختلف أشـــكاله. نشـــهده في الأخبار حيث تختلط الحقيقة بالإشاعة، ويغيب التحقق من المصادر، ولا يخضع ترتيب الأخبار في الغالب إلى أهميتها بل إلى مصلحة الجهة التي تملك المؤسسة الإعلامية أو تتحكم في سياستها التحريرية. ونشـــهده بوضوح أكبر في البرامج الحوارية ذات الطبيعة السياسية، حيث يغيب التوازن في النقاش ويُحاصَر "الخصم" ويوضع في الزاوية. ونشـــهدها حتى في الأعمـــال الدرامية والكوميديـــة التي أنتِجت بعد الثورة وفي مناخاتها. فقد لعب بعـــض الأعمـــال، بما فيها تلك التي تبدو محايدة، أدوارا ظاهرة وخفية في دفع المشـــاهد للتبرم بالثورة والتندر بالمسار الانتقالي والسخرية من الرموز والقوى السياسية التي قادته وانخرطت فيه أو ارتبطت به في بعض مراحله.

(1) اليوســـفي، محمد، البرامج الترفيهية في تونس.. تحالف الرأســـمال لقتل الصحافة الجادة، مجلـــة الصحافة، معهد الجزيـــرة للإعلام، 26 مايو/ أيار 2022 (تاريخ الدخول: 6 يونيو/ حزيران 2024)، https: / /institute.aljazeera.net /ar /ajr /article /1899/

5. فشل مزدوج: إصلاح القديم وبعث الجديد

رغم البيئة الجديدة التي وفرتها الثورة للإعلام والإعلاميين، والتي تميزت أساسا بمنسوب عال من الحرية وهامش واسع من الاستقلالية، وهو ما يحتاج إليه الإعلام بدرجة أولى ليتطور، لم تنجح محاولات إصلاح المرفق الإعلامي. ويمكن اعتبار الهيئة التي أشرفت على مسار الإصلاح عنوانا رئيسيا لهذا الفشل، بما تميزت به من تحيزات سياسية وأيديولوجية، وانتقائية في التعامل مع وسائل الإعلام، ورضوخ لضغوط المتنفذين من أصحاب المال والأعمال.

صحيح أن صورة المشهد الإعلامي لم تكن بهذه القتامة في كل فترات المرحلة الانتقالية. فقد برزت في بعض الأثناء وجوه إعلامية جديدة، وبرامج حوارية واعدة، وبذلت بعض وسائل الإعلام "القديمة" جهودا للتصالح مع الثورة والقبول بالوضع "الجديد". ولكن تلك المحاولات ظلت فردية ولم تتحول إلى فاعل مؤثر في التيار عام، فاختفت تباعا أو جرفتها موجة الرداءة. بذلك بلغ الإعلام التونسي مرحلة "الانهيار الشامل" على حد تعبير أستاذ الإعلام، الصادق الحمامي. والانهيار، كما يقول الحمامي: "هو العطالة الشاملة التي يتجاوز فيها النظام الإعلامي حالة الأزمة والاضطراب إلى حالة من الشلل الشامل"[1].

إلى جانب فشل محاولات إصلاح المنظومة القديمة في صيغتيها، العمومية والخاصة، فشلت كذلك محاولات صناعة إعلام ثوري أو "إعلام بديل". ورغم المحاولات المتعددة لبعث مشاريع إعلامية جديدة تستفيد من مناخات الثورة وما أتاحته لأصحاب الأفكار والمبادرات من تسهيلات، لم تفلح تلك المحاولات في تغيير المشهد أو تعديله. ويمكن تفسير ذلك الفشل بعدة عوامل أهمها ارتباط تلك المشاريع بحركة النهضة بما جعلها تدور في فلك واحد وتُدار بأساليب متشابهة. فقنوات "المتوسط" و"تي أن أن" و"الزيتونة"، إضافة إلى صحيفتي "الضمير" و"الفجر"، كلها مرتبطة بالنهضة، مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وقد لحق بتلك المشاريع على المستوى الإعلامي ما لحق الحزب الذي يرعاها

(1) الحمامي، الصادق، انهيار النظام الإعلامي التونسي: المظاهر والمصادر والنتائج، موقع الكتيبة، 8 فبراير/ شباط 2024 (تاريخ الدخول: 11 يونيو/ حزيران 2024)، / / :https tinyurl.com /26e7vzr8 /

على المستوى السياسي من محاصرة وتضييق وتشويه واستبعاد من التصنيف على أساس نسب المشاهدة وما يترتب عليها من تمويل عمومي عن طريق الإعلانات وغيرها. فإذا أضفنا كل ذلك إلى ما شهدته بعض تلك المشاريع من غياب للرؤية وإخلالات في التسيير والتمويل وسوء التصرف في الموارد البشرية المتاحة، نفهم لماذا فشلت مبادرات الإعلام الجديد في أن تشكل بالفعل إعلاما بديلا.

6. "دوامة الصمت" من جديد

يعيدنا المشهد الذي انتهى إليه الإعلام التونسي بعد عقد من محاولات الإصلاح والتطوير الفاشلة إلى "دوامة الصمت" التي سبقت الإشارة إليها في الإطار النظري لهذا الفصل. فقد اشتغلت هذه الدوامة بكفاءة كاملة زمن حكم ابن علي، وانطبقت أسسها ومقولاتها النظرية انطباقا كليا وتفصيليا على الممارسة الإعلامية قبل الثورة. وبعد الثورة، حاولت بعض الإرادات كسرها وتجاوزها على مستوى التشريع والسياسات والممارسة، ولكن مقاومة الإصلاح كانت هي الغالبة. وبمجرد حصول الانقلاب، وجدت تلك المنظومة في البيئة الجديدة وضعا مريحا يعفيها من استحقاقات الإصلاح والتطوير ومن دفع تكاليفه الباهظة. فعادت إلى ممارسة دورها في تعميم الصمت وتوسيع دائرته، بدلا من فتح منابرها للتعبير الحر وعرض مختلف وجهات النظر. وتكشف النتائج التي توصلت إليها دراسة الباحث، عماد الملِّيتي، التي أبرزت تهاوي ثقة الشباب التونسي في المنظومة الإعلامية، حقيقة هذا الوضع بوضوح. فقد أكدت الدراسة أن الشباب التونسي يثق في المؤسسة الأمنية، على سبيل المثال، أكثر من ثقته في المؤسسات الإعلامية. وقد حازت المؤسسة الأمنية على المرتبة الأولى بنسبة 15٪ من ثقة هذه الفئة الاجتماعية، بينما لم يحظ الإعلام بأكثر من 7٪ من ثقة المستجوبين[1].

(1) الملِّيتي، عماد، الديمقراطية وحقوق الإنسان: الشابات والشبَّان في تونس، مؤسسة فريدريش إيبرت، مارس/ آذار 2023 (تاريخ الدخول: 11 يونيو/ حزيران 2024)،/ / https: library.fes.de /pdf-files /bueros /tunesien /20506.pdf /

ما تجدر ملاحظته بهذا الصدد، أن وسائل الإعلام التي يُفترض أن تكون هي الفاعل الأساس في تطبيق نظرية دوامة الصمت على الجمهور، أصبحت هي ذاتها موضوعا لدوامة الصمت. وبذلك يكون الإعلام التونسي قد أغلق على نفسه وعلى جمهوره دائرة كان يمكن أن تظل مفتوحة لو وضع القائمون على هذ المرفق الحيوي ضمن أولوياتهم تطوير الذات وتحسين وضع الصحفي، وتعاملوا مع المهنة بعيدا عن التحيزات السياسية والأيديولوجية.

الفصل السادس

الدولة العميقة أو "المسؤول الكبير"

محاولة للفهم وإسهام في النقاش

دخـــل مفهـــوم الدولة العميقة مجال التداول في الفضاء العربي في ســـياق ثورات الربيع العربي، وتكثف استخدامه خاصة في مراحل متقدمة من التجارب الانتقالية، التي وجدت نفسها في مواجهة تحديات وعراقيل فشلت في تفسيرها أدواتُ التحليل التقليدية. فالدولة العميقة مفهوم جديد غير مستقر ويكتنفه الكثير من الغموض، ولعل ذلك ما أكسبه رواجا سريعا لتحليل أوضاع غامضة، من باب تفســـير الغموض بالغموض. ولكن التعامل مع هذا المفهوم بشيء من التحقيق يواجـــه عدة صعوبات تبدأ من مســـتوى التعريـــف. فمجرد الإقدام على تعريف الدولة العميقة يُعد مغامرة منهجية تحتاج إلى الكثير من الحذر. فالتعريف تأكيد مبدئـــي علـــى وجود المُعَرَّف، وما نحاول تعريفه في هذا الفصل مســـألة جدلية تتضافر الحجج على وجوده وعدمه ســـواء بسواء. فالدولة العميقة لدى البعض حقيقة ثابتة ولدى البعض الآخر وهم وذريعة لتبرير العجز والفشل.

نظرا لهذه الصعوبة المنهجية، سيكون هذا الفصل إسهاما في النقاش الدائر حول الدولة العميقة، وبلورة لبعض الأفكار المتعلقة بها في الســـياق التونســـي، أكثـــر مـــن كونه تحديـــدا لعناصرها أو تحليلا واثقا لدور بعينه أســـهمت به في عشـــرية الانتقال الديمقراطي. فما الدولة العميقة؟ وكيف تعمل؟ وما الأساليب التي تســـتخدمها لتنفيذ أجندتها؟ وما الدور الذي يمكن أن تكون قد لعبته في العشرية الانتقالية في تونس؟

1. جدل التعريف

تلتقـــي أغلب التعريفات المعجمية في وضع صـــورة عامة للدولة العميقة تشـــترك في العديد من الخصائص. فهي حســـب معجم أوكســـفورد "مجموعة من الأشـــخاص، عادة مـــا يكونون أعضاء مؤثرين في الـــوكالات الحكومية أو في المؤسســـة العســـكرية، يُعتقد أنهم منخرطون في التلاعب الســـري بسياسة الحكومة أو السيطرة عليها". أما في معجم كامبريدج، فهي "شبكة من الهيئات والمؤسســـات مثل الجيش والشرطة والجماعات السياسية التي يُقال: إنها تعمل

بســرية من أجل حماية مصالح معينة وحكم بلد ما دون أن يتم انتخابها". ولا يختلــف عن ذلــك تعريف معجم كولينز الذي يعتبرهــا "مجموعة من موظفي الدولة المدنيين ومن منتســبي المؤسسة العسكرية يُعتقد أنهم يتحكمون بصورة خفية في حكومة البلاد". في ذات الســياق، يورد معجم ميريام-وبستر التعريف التالي: "شــبكة ســرية تتكون من مســؤولين حكوميين غيــر منتخبين، وأحيانًا من كيانات خاصة، تعمل بشــكل أساســي خارج القانون للتأثير في السياسات والتشريعات الحكومية".

إلــى جانــب التعريفات المعجمية، نجد عددا من التعريفات الأخرى تدور علــى نفس المحاور، صاغها مفكرون وأكاديميون. تلتقي أغلب تلك التعريفات في اعتبار الدولة العميقة كيانا خفيا غير منتخب يمارس نفوذا مؤثرا وقد يكون حاســما في سياســات الحكومة. وتختلف فيما إذا كان وجودها طبيعيا في كل الدول، وما إذا كانت جسما واحدا أو متعدد الكيانات والأجندات، وفي طبيعة دورها هل هو إيجابي أم ســلبي، وفي مدى شــرعيتها وحدود تأثيرها وتحكّمها في عمل الحكومة.

في هذا الســياق، يؤكد فرنســيس فوكوياما (Francis Fukuyama) وجود الدولة العميقة، بل يرى وجودها ضروريا لاســتقرار الديمقراطية وتيســير عمل الحكومــة. ولكنه، في الوقت ذاته، يشــير إلى اخــتلاف بين الدولة العميقة في الولايــات المتحدة وفي غيرهــا من البلدان. فأميركا "ليــس لديها دولة عميقة بالمعنى الذي يحيل إليه هذا المصطلح في الشــرق الأوسط، وإنما لديها شبكة خدمــات مدنيــة كبيرة ومعقدة على المســتوى الفيدرالــي والولائي والمحلي. وتلك الشــبكة هي المسؤولة عن توفير الجزء الأكبر من الخدمات التي يتوقعها المواطنون من حكومتهم، وهو ما يمكن تسميته بـ"الدولة الإدارية"[1].

مــن جهته، يعرِّف باتريك أونيل (Patrick O'Neil) الدولة العميقة بكونها "تشــكيلا مؤسســيا يعمل في الخفاء ويتمتع بدرجة عالية من الاســتقلالية عن مؤسســات الدولة الرســمية والمرئية. ولديه القدرة على فرض وجوده وتبريره

(1) Fukuyama, Francis, In Defense of the Deep State, Asia Pacific Journal of Public Administration Vol. 46, Issue 1, 2024.

بأدوات وأساليب مختلفة. يدفعه إلى ذلك منطق الوصاية على الجميع، والحاجة الدائمة للدفاع عن الأمة ضد التهديدات الوجودية المزعومة"[1]. أما بيتر سكوت (Peter Scott)، فيركـز في تعريفه على البعد الثنائي للسـلطة في وجود الدولة العميقـة، فهي بالنسـبة إليه حكومـة من درجة ثانية، تعمل مـن وراء الأجهزة الدسـتورية للدولة. وهذا الكيان فوق المحاسـبة وينشـط أساسا في الوكالات الفيدرالية مثل وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات الوطنية حيث يُصرف 70٪ من ميزانية الاستخبارات. وخلف هذه الوكالات نجد وول ستريت وكبريات شركات النفط[2].

في تركيا، حيث نشأ مفهوم الدولة العميقة في تسعينات القرن العشرين[3]، يُعـرِّف جون إيبنـر (John Eibner) هذا الكيان باعتباره "عالَما سـفليا غامضا يتشـكل من عناصر قوية داخل الدولة، وخاصة في الأجهزة العسكرية والأمنية، يعمـل، جنبًا إلى جنـب، مع الجماعات المتطرفة العنيفة للقيام بعمليات خاصة وغيـر قانونية خدمة للمصلحة السياسـية للنخبة الحاكمة[4]. أما جوزي جوزف (Josy Joseph)، فيأخـذ مفهـوم الدولة العميقة إلى المجال الهندي حيث تقوم نخبـة صغيـرة بتخريب النظام الديمقراطي، ويتسـاءل: "كيف يمكن لمجموعة صغيـرة من الأشـخاص المؤثرين، المتمركزين في الغالب فـي مدينة واحدة، أن تزعزع المؤسسـات الديمقراطية، وترهب الملايين لإجبارهم على الصمت، وترسـل الآلاف منهم إلى السـجون، وتجبر طبقة رجال الأعمال على دعمها،

(1) O'Neil, Patrick H., The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics, Social Science Research Network (SSRN), 22 Aug 2013: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2313375/ (accessed on 16/07/2024).

(2) Scott, Peter D., The American Deep State: Wall Street, Big Oil, and the Attack on U.S. Democracy, Rowman & Littlefield 2014, pp. 11-30.

(3) في تتبعه لنشـأة مفهوم الدولة العميقة، يورد معجم أكسـفورد أن أول استخدام له كان في تركيا في العام 1997.

(4) Eibner, John, Turkey's Christians under Siege, Middle East Quarterly, 2011, p. 46.

وتشــوِّه منافســيها ومنتقديها، وتحوِّل الإعلام إلى ذراع دعائية والقضاء إلى أداة تابعة، وتُسكت حتى أكثر موظفي الخدمة المدنية شجاعة؟"[1].

وعــن الدولــة العميقة في الصين، كتب ريتشــارد ماكغريغــور (Richard McGregor)، مبينا علاقتها بالحزب الشيوعي ودورها في أزمة جائحة كوفيد19-. فقد أديرت تلك الأزمة بطريقة مختلفة تماما عن إدارتها في الأنظمة الديمقراطية؛ ذلك أن الدولة العميقة في الصين "تصل إلى أعماق لا تســتطيع الديمقراطيات الغربية أن تتخيلها. وقد تمكنت الحكومة الصينية في وقت قياســي، بمســاعدة الدولة العميقة، من حبس أكثر من 700 مليون شخص في مساكنهم دون الدخول في نقاش ديمقراطي فوضوي حول الحقوق المدنية وغير ذلك"[2].

وفــي مصر، تتميز الدولة العميقة، أو ما يســميه يزيــد صايغ بـ"جمهورية الضباط"، بكونها مرئية غير متخفية. تتشــكل من "شــبكات عســكرية مستديمة تخترق كل فروع ومســتويات إدارات الدولــة والقطاعات الاقتصادية المملوكة لها تقريبا"[3]. تلك "الجمهورية"، بما تملكه من قوة ومقدرات تتجاوز ما تملكه أجهــزة الدولة المنتخبــة، هي التي اعتقلت الرئيس المنتخب، محمد مرســي، وحاكمته وكانت وراء موته المشــبوه، حسب خليل العناني، الذي يضع المسألة في ســياق الحركة المضادة لثورات الربيع العربي[4]. وفي الجزائر، يرى محمد

(1) Joseph, Josy, The Silent Coup: A History of India's Deep State, Context 2021. Prologue.

(2) McGregor, Richard, China’s Deep State: The Communist Party and the Coronavirus, Lowy Institute for International Policy, 22 July 2020: https://www.lowyinstitute.org/publications/china-s-deep-state-communist-party-coronavirus/ (accessed on 15/07/2024).

(3) صايغ، يزيد، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي للشــرق الأوســط، أغسطس/ آب 2012:

https://carnegieendowment.org/research/2012/08/above-the-state-the-officers-republic-in-egypt?lang=ar&center=middle-east (accessed on 15/07/2024).

(4) Al-Anani, Khalil, Upended Path: The Rise and Fall of Egypt's Muslim Brotherhood, Middle East Journal, Vol. 69, No. 4 (Autumn 2015), pp. 527-543.

شــرقي أن الدولة العميقة اســتيقظت فجأة إثر اندلاع الحراك السلمي في العام 2019، وتشــمل "كل مؤسســة أو هيئة أو جماعة أو فرد، تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على عرقلة مطالب الحراك وعنفوانه السلمي، الذي صدح به الشعب الجزائري من أجل القضاء على كل أشكال الفساد والمفسدين والتحرر والانعتاق نحو الارتقاء العالمي والالتحاق بمصاف الدول الصاعدة[1].

تحيلنــا هــذه التعريفات، على اختلافها، على جملــة من الخصائص التي تشــترك فيهــا الدولة العميقــة، ويمكن أن تكون أرضيــة لصياغة تعريف جامع يتجــاوز الخصوصيــات المتعلقة بكل حالة. أبرز تلــك الخصائص نجملها في الصيغة التالية: الدولة العميقة كيان غامض غير شفاف ينشط في السرية ويتمتع بقوة هائلة تمكنه من التحكم في مؤسسات النظام المرئية. تترابط مكوناته شبكيا وتعمل من مواقع متعددة وتســتخدم أســاليب مختلفة. يعد الجهاز البيروقراطي محورا أساســيا ترتكز عليه الدولة العميقة وتســتخدمه للمزاوجة في عملها بين الحكومي والخاص، وتوظيف القطاعات الأمنية والعسكرية والمدنية. ويتميز هذا الكيان بقدرته على مراكمة المعرفة والخبرة، فيحولهما إلى تقاليد عمل راسخة وقيم مشــتركة يستقطب على أساســها من يعملون معه لتحقيق أهدافه بعقلانية ونفس طويل.

2. النشأة والانتشار

نشأ مفهوم الدولة العميقة، كما أسلفنا، في السياق التركي، وكانت أحد أبرز تجلياته شبكة "أرغنكون" التي كُشف عنها النقاب على إثر أحداث أمنية ارتبطت فيها أسماء سياسيين بضباط شرطة وقضاة ومجرمين محترفين. ويعود أول تلك الأحداث إلى حادث سير، في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1996، في إحدى مدن الشــمال الشرقي لتركيا[2]. بعد تداوله، لبعض الوقت، باللغة التركية (derin devlet)، بدأ هذا المفهوم بالانتشــار، فانتقل إلى اللغة الفرنســية على

(1) شــرقي، محمد، من هي الدولة العميقة في الجزائر؟، صحيفة رأي اليوم، 7 أبريل/ نيســان 2019 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)،/ https: / /tinyurl.com /fhhrncac

(2) Kaya, Serdar, The Rise and Decline of the Turkish "Deep State": The Ergenekon Case, Insight Turkey, January 2009, Vol. 11, No. 4, pp. 99-113.

يد الباحث التركي-الفرنسي سميح فانر (Semih Vaner)، الذي نشر في العام 1998 دراسة بعنوان "تركيا: الديمقراطية أو الموت"، حلَّل فيها المخاطر التي تتهدد مستقبل الديمقراطية التركية ونبَّه إلى دور "الدولة العميقة"[1].

بعد ذلك، بدأ هذا المفهوم بالانتشار والتطبيق على حالات متزايدة مثل مصر وباكستان والهند والصين والجزائر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. إلى جانب استخدامه في هذه الحالات وفي غيرها، لاسيما في بلدان أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، استُخدم مفهوم الدولة العميقة على نطاق واسع ومكثَّف في سياقين آخرين، سياق الربيع العربي والسياق الأميركي أثناء ولاية الرئيس دونالد ترامب بين عامي 2017 و2021.

في سياق الربيع العربي، شهد استخدام مفهوم الدولة العميقة رواجا متزايدا في الأدبيات العربية حين بدأت مسارات الانتقال الديمقراطي تتعثر تباعا، بداية في مصر وليبيا واليمن، ولاحقا في تونس. ثم بدأ هذا المفهوم يكتسب قوة تحليلية وتفسيرية أكبر مع تنامي الشعور بأن التعثر "الجماعي" لتلك المسارات ليس عفويا ولا يمكن تفسيره فقط بأخطاء النخب السياسية الجديدة أو بعجزها وقلة خبرتها في إدارة الدولة. وكان الانقلاب الذي قادته المؤسسة العسكرية على المسار الديمقراطي ومؤسساته المنتخبة في مصر في الثالث من يوليو/ تموز 2013 مؤشرا إضافيا على أن أدوات التحكُّم في الحياة السياسية ليست كلها في أيدي الأجهزة المرئية، وأن الحاسم منها ربما يقع خارجها تماما. ولكن، خلافا لمصر، يُلاحَظ أن استخدام مفهوم الدولة العميقة في كل من اليمن وليبيا وسوريا كان محدودا. وربما يعود ذلك إلى رسوخ مفهوم الدولة ذاتها في مصر ومركزيتها واستمراريتها على مدى قرون من الزمن.

بعد فوز الرئيس السابق، دونالد ترامب، بالرئاسة، نهاية العام 2016، واصطدامه المتكرر ببعض مؤسسات الدولة ووكالاتها الفيدرالية، بدأ مفهوم الدولة العميقة يكتسح المجال السياسي والإعلامي الأميركي. وحسب مايكل كراولي (Michael Crowley)، بدأ استخدام هذا المفهوم في أميركا في العام

(1) Vaner, Semih, Turquie: La Démocratie ou la Mort, Politique Etrangère, Vol. 63, No. 4, 1998, p. 773.

2017، في سـياق الجدل الذي رافق صعود ترامب إلى سـدة الحكم وما شكَّله ذلك من تحدٍّ لاستدامة الديمقراطية الأميركية وتهديد لاستقرار النظام السياسي، لاسـيما وهو قادم من خارج مؤسسـاته التقليدية. صحيح أن هذا المفهوم لقي رواجا واسعا منذ 2017 وطوال فترة حكم ترامب، ولكن الحقيقة أن استخدامه في الأدبيات الأميركية سـبق ذلك التاريخ. فقد فتح بيتر دايل سـكوت النقاش في هذا الموضوع منذ العام 2007 في كتاب رصد فيه التطورات التي أدت إلى أحداث 11 سبتمبر/ أيلول، وشرح فيه كيف أدى التوسع الأميركي في العالم إلى تنامي الأنشـطة السـرية لعدد متزايد من مؤسسات الدولة ومسؤوليها؛ ما أفسح المجال لتشـكل مجموعات صغيرة ذات نفوذ واسـع، تتخذ القرارات الحاسمة باسم المصلحة العامة ولا تخضع لرقابة المؤسسات المنتخبة[1] وقد تطورت تلك المجموعات إلى ما أصبح يُعرف لاحقا بالمُركَّب الصناعي-المالي-العسـكري. وفي العام 2014، أعاد مايك لوفغرن (Mike Lofgren) طرح الموضوع للنقاش من جديد في مقالة بعنوان "استقلال الدولة العميقة". في مقالته تلك، أكد لوفغرن أن "خلف الحكومة المرئية التي تقع حول المركز التجاري في واشنطن، هناك حكومة أخرى أكثر غموضًا وغير قابلة للتعريف ولا يمكن أن يلاحظها السياح من زوار البيت الأبيض أو مبنى الكابيتول"[2].

3. اتجاهات النقاش في موضوع الدولة العميقة

ثمة ثلاثة مستويات للنقاش الدائر حول الدولة العميقة، مستوى أول يخص الجدل بشأن حقيقتها بين من يؤكد وجودها ومن ينكر ذلك. ومستوى ثان ضمن مـن يقولون بوجود الدولة العميقة، بين من يعتبر ذلك أمرا طبيعيا بل ضروريا، وأن لكل دولة ظاهرة دولتها الخفية والعميقة، ومن يعتبر وجودها استثنائيا وغير شـرعي يهدد الاستقرار ويقيِّد عمل المؤسسات الشـرعية، وبالتالي يلتف على

(1) Scott, Peter D., The Road to 9/11: Wealth, Empire and the Future of America, University of California Press; First Edition, 2007.

(2) Lofgren, Mike, Anatomy of the Deep State, Billmoyers, February 21, 2014: https://billmoyers.com/2014/02/21/anatomy-of-the-deep-state/ (accessed on 15/07/2024).

الإرادة الشعبية العامة التي تعبِّر عنها الانتخابات. وهناك مستوى ثالث يدخل بنا في "نظرية المؤامرة" لتفسير هذه الظاهرة، سواء في ذاتها أو في طبيعة نشاطها.

في المستوى الأول، نجد على سبيل المثال، مايكل كراولي، الذي يؤكد على وجود الدولة العميقة التي تتشكل من "بيروقراطيين أقوياء لديهم إمكانية الوصول إلى أسرار الدولة، وأصدقاء موثوقين في وسائل الإعلام، يمارسون تأثيرا خفيا على الرؤساء". غير أن هذه الدولة التي تمارس نفوذها في واشنطن بدرجة أساسية، ليست موحدة؛ فهي "كيانات متعددة لها وجهات نظر مختلفة وتسعى لتحقيق أهداف غير متجانسة"[1]. في المقابل، تعتبر ربيكا إنغبر (Rebecca Ingber) فكرة الدولة العميقة أسطورة من صنع الخيال. فالدولة بطبيعتها "مجموعة من الأجهزة الظاهرة والخفية التي تعمل في تناسق وانسجام. وقد يحدث في بعض الأحيان أن يختل سير عملها، ولكن لا أحد من تلك الأجهزة يمكنه العمل بفاعلية دون البقية. فتلك الأجهزة ليست مؤسسات مستقلة أو متوازية، بل هي خيوط متشابكة لأشكال مختلفة من السلطة"[2].

في المستوى الثاني من النقاش، تبدو الدولة العميقة لدى البعض أكثر من مجرد حقيقة، إنها ضرورة يقتضيها استمرار النظام الديمقراطي. فلا يمكن ضمان استقرار النظام وبقاء الدولة في ظل التغير المستمر للحكومات دون مؤسسات صلبة ثابتة ومتواصلة. هذا ما يذهب إليه فوكوياما، الذي يدعو للدفاع عن الدولة العميقة بدلا من تشويهها وشيطنتها، "فالجهود التي يبذلها المحافظون لتفكيكها من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف خطير للحكومة وإعادة البلاد إلى نظام الزبونية، الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر"[3]. ولكن وجود هذا الكيان، لدى البعض الآخر، ليس ضروريا ولا عاما ولا علاقة له بالديمقراطية. فوجوده محصور

(1) Crowley, Michael, The Deep State Is Real but it might not be what you think, Politico Magazine, September/October 2017.

(2) Ingber, Rebecca, The "Deep State" Myth and the Real Executive Branch Bureaucracy, Lawfare Institute, June 14, 2017: https://www.lawfaremedia.org/article/deep-state-myth-and-real-executive-branch-bureaucracy/ (accessed on 24/07/2024).

(3) Fukuyama, F., In Defense of the Deep State, ibid.

في الدول الاستبدادية مثل مصر وباكستان، وتركيا إلى حدود تسعينات القرن الماضي، قبل أن تتحول إلى الديمقراطية مع بداية الألفية الثالثة.

في المستوى الثالث من النقاش، ينقلنا جوزيف بورتون (Josef Burton) إلى ما يسميه "الانعطافة التآمرية"؛ حيث انتقل التركيز من دولة عميقة موجودة بالفعل، خاصة في البلدان الاستبدادية، إلى دولة متخيَّلة، خاصة في البلدان الديمقراطية، يوظفها السياسيون في صراعاتهم ويستخدمونها تهمة يتراشقون بها ليبرروا فشلهم في الوفاء بوعودهم. فهذا المفهوم، حسب بورتون، "كان بالفعل يدل على قوة حقيقية تعمل في الظل في تركيا، أما في أميركا فأغلب من يستخدمه هم أصحاب النظريات المتطرفة التي لا أساس لها في الواقع"[1]. لعبة التبرير والتلاوم المتبادل هي ما يجعل "استخدام مفهوم الدولة العميقة مغريا جدا"، على حد تعبير تمارا ويتس (Tamara Wittes)، "فعندما تشعر بأنك تخسر، من الطبيعي أن تفترض أن غيرك هو من يربح على حسابك، فتوجه إليه أصابع الاتهام باعتباره سبب فشلك"[2]. هذا النقاش نجده في بريطانيا أيضا. فكما يقول ألكس توماس (Alex Thomas)، "اللوم مغرٍ وضروري في بعض الأحيان، ولكن أوهام الدولة العميقة لدى رئيسة الوزراء، ليز تروس، جعلتها تعجز عن تقديم حجج جدية ومقنعة. إن التطوير الهادف والمتدرج للطريقة التي نحكم بها في غاية الأهمية ولا ينبغي أن نترك ذلك لأصحاب نظرية المؤامرة[3].

في ظل هذه الانعطافة، تراكم الكثير من المؤلفات في الدولة العميقة،

(1) Burton, Josef, The Deep State: The Conspiratorial Turn in America, New Lines Magazine, 16 May 2022: https://newlinesmag.com/first-person/the-deep-state-the-conspiratorial-turn-in-america/ (accessed on 30/07/2024).

(2) Wittes, Tamara C., Blaming the Deep State, Democracy Journal, Special Issue, No. 60, 2021: https://democracyjournal.org/magazine/specialissue/blaming-the-deep-state/ (accessed on 24/07/2024).

(3) Thomas, Alex, Liz Truss: Blaming the Deep State is an Excuse for Failure, Institute for Government, 16 April 2024: https://www.instituteforgovernment.org.uk/comment/liz-truss-blaming-deep-state-excuse-failure/ (accessed on 24/07/2024).

ســواء في الولايــات المتحدة أو في أنحاء أخرى مــن العالم. ويمكن مراجعة حوار ديفيد رود (David Rohde) على موقع فوكس (Vox)، الذي يشــرح فيه كيــف تحول مفهوم الدولــة العميقة إلى نظرية مؤامرة متدحرجة[1]. من بين من ألَّــف في هــذا الاتجاه، يمكن أن نذكر، على ســبيل المثال، روبرت ماجنينس (Robert Maginnis)[2] وجايسون شافيتس (Jason Chaffetz)[3] وتيودور مالوخ (Theodore Malloch)[4] وجــورج بابادوبولــس (George Papadopoulos)[5] وتوماس هورن (Thomas Horn)[6] وألكس نيومان (Alex Newman)[7].

من خلال هذا النقاش، تتضح لنا عدة مســائل بخصوص الدولة العميقة،

(1) انظر حوار ديفيد رود:
Vox: The "Deep State" is Real. But it's not what Trump Thinks it is, 13 May 2020:
https://www.vox.com/policy-and-politics/2020/5/13/21219164/trump-deep-state-fbi-cia-david-rohde/ (accessed on 30/07/2024).

انظر أيضا كتابه:
Rohde, David, In Deep: The FBI, the CIA, and the Truth about America's "Deep State", W. W. Norton & Company, 2020.

(2) Maginnis, Robert, The Deeper State: Inside the War on Trump by Corrupt Elites, Secret Societies, and the Builders of An Imminent Final Empire, Defender Publishing, 2017.

(3) Chaffetz, Jason, The Deep State: How an Army of Bureaucrats Protected Barack Obama and is Working to Destroy the Trump Agenda, Broadside Books, 2018.

(4) Malloch,Theodore R., The Plot to Destroy Trump: How the Deep State Fabricated the Russia Dossier to Subvert the President, Skyhouse Publishing, 2018.

(5) Papadopoulos, George, Deep State Target: How I Got Caught in the Crosshairs of the Plot to Bring Down President Trump, 2019.

(6) Horn, Thomas, Shadowland: From Jeffrey Epstein to the Clintons, from Obama and Biden to the Occult Elite: Exposing the Deep-State Actors at War with Christianity, Donald Trump and America's Destiny, Defender Publishing, 2020.

(7) Newman, Alex, Deep State: Pulling Strings From Behind the Scenes Western Islands, 2020.

نجملها في النقاط الأربع التالية: أولا: أن الاتجاه الغالب هو التأكيد على وجود الدولة العميقة، حتى وإن اختلفت تعريفاتها ووظائفها. وبالتالي، فإن هذا المفهوم أصبح يدل على واقع له شواهده وآثاره الفعلية وليس مجرد تركيب تخييلي أو صورة ذهنية. ثانيا: أثبتت الدراسات التي تناولت هذا المفهوم في سياقات مقارنة أن كيان الدولة العميقة ليس خاصا بالدول الاستبدادية بل يوجد أيضا وينشط في الدول الديمقراطية، وله تاريخ طويل وامتدادات جغرافية واسعة. ثالثا: رغم الصورة السلبية التي يحملها مفهوم الدولة العميقة، لا ينبغي حصر دور هذا الكيان في هذا الجانب؛ فقد بيَّنت بعض التجارب أن وجوده ضروري لاستقرار الدولة واستمرار عملها، خاصة في البلدان التي تشهد تعاقبا سريعا للحكومات أو تفتقد حكوماتها للخبرة والكفاءة الإدارية اللازمة. رابعا: ليست الدولة العميقة دائما قوة تثبيت للواقع ومقاومة للتغيير، فقد تدفع في ظروف معينة لتغيير الوضع القائم في اتجاهات تخدم مصالحها وتحقق أهدافها، فتصعِّد قيادات وتطيح بأخرى.

4. الدولة العميقة في السياق التونسي

لا يبدو أن التداول بشأن الدولة العميقة في السياق التونسي قد خرج عن المحددات العامة التي ضبطها التعريف المقترح في بداية هذا الفصل، أو شذ عن سياق النقاش الدائر حولها باختلاف مستوياته في عدد من بلدان العالم. ويمكن أن نوضح ذلك في الملاحظات التالية التي تحاول مقاربة الدولة العميقة في تونس من عدة زوايا:

- باستثناء مقالة أو مقالتين، لم يُطرح موضوع الدولة العميقة في تونس للنقاش العام إلا في مرحلة متأخرة من المسار الانتقالي[1]. ولهذا التأخر عدة أسباب من بينها أن المفهوم ذاته لم يكن قد لقي من الرواج والقدرة التفسيرية

(1) من بين من كتب في الموضوع في وقت مبكر شوكات، خالد، انظر مقاله: وزارة الداخلية أو الدولة العميقة في تونس، موقع إيلاف، 15 أغسطس/ آب 2011 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، https://elaph.com/Web/opinion/2011/8/675888.html/

انظر كذلك، فرحات، هانيبال، الثورة الخفية.. الدولة العميقة.. تجذر الدولة العميقة في تونس، باب نت، 15 أغسطس/ آب 2013 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، https: / / www.babnet.net /festivaldetail-70014.asp /

على المستوى العالمي ما يغري بتطبيقه على الحالة التونسية في سنواتها الأولى. فقد تأخر ذلك النقاش إلى حين انفتح على نطاق واسع في الولايات المتحدة على إثر مجيء ترامب للسلطة في العام 2017. ومن تلك الأسباب، بالأساس، أن بعض القوى التي سيُنظر إليها لاحقا باعتبارها من مكونات الدولة العميقة، كان يُنظر إليها في بداية الثورة على أنها من أدوات الانتقال الديمقراطي وشروطه الضرورية. مثال ذلك البيروقراطيتان الإدارية والنقابية، والمنظومة الإعلامية، وبعض مكوِّنات النخبة، وأطراف في المشهد الحزبي والمجتمع المدني، ومؤسسات القوة الصلبة، خاصة المؤسسة العسكرية التي كان انحيازها للثورة واضحا، سواء خلال الحركة الاحتجاجية أو في المناسبات الانتخابية المتعاقبة؛ حيث لعبت دورا أساسيا في حماية صناديق الاقتراع وتأمين أصوات الناخبين.

– حين بدأ مسار الانتقال الديمقراطي يتعثر، وبدأت العراقيل تتوالى في طريقه بشكل منهجي، خاصة بعد فوز حزب نداء تونس بانتخابات 2014، فيما اعتبره البعض عودة للنظام القديم، تجدد النقاش في موضوع الدولة العميقة، فتعددت الإسهامات واتسعت دائرتها. في العام 2015، على سبيل المثال، حين تصاعد الخلاف بين الرئيس الباجي قايد السبسي وهيئة الحقيقة والكرامة، وامتنعت مصالح الرئاسة عن تسليم الأرشيف الرئاسي لرئيسة الهيئة، سهام بن سدرين، كتب كريس ستيفان (Chris Stephen) في صحيفة الغارديان عما أسماه "هجمات الدولة العميقة"[1]. بعد ذلك، كتب محمد هنيد عن تفكك الدولة العميقة[2]، وناقش نور الدين خترشي فكرة الدولة العميقة بين الوهم والحقيقة[3]، وحاجج سعيد خشارم بأن الدولة العميقة ما هي إلا شماعة يعلِّق

(1) Stephen, Chris, Attacks by 'deep state' leave Tunisia truth commission in crisis, the Guardian, 11/09/2015: https://www.theguardian.com/world/2015/sep/11/attacks-state-tunisia-truth-commission-crisis-democracy (accessed on 18/08/2024).

(2) هنيد، محمد، تونس وتفكك الدولة العميقة، صحيفة الوطن، 2 مارس/ آذار 2017 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، https://tinyurl.com/bdcsufdw/

(3) خترشي، نور الدين، الدولة العميقة في تونس: حقيقة ماثلة أم وهم مخاتل؟، موقع تدوينات، 18 أغسطس/ آب 2018 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، https: / /tinyurl.com /37bnefjf /

عليها الساسة فشلهم[1]. أما خالد شوكات، فقد رأى أن الاعتماد على المنظومة السياسية والقانونية والأمنية، وحتى العسكرية، غير كاف لتأمين استمرارية الدولة وحسن أدائها. لذلك لابد من وجود دولة عميقة (جديدة) لحماية الدولة المدنية الديمقراطية الناشئة[2]. وفصَّلت صبرين العجرودي الحديث عن الأذرع المتعددة للدولة العميقة[3]، ورصد لطفي العبيدي الأدوار التي تلعبها الدولة العميقة لإعاقة تطور الحياة السياسية[4]، وأكد عماد الدائمي أن الدولة العميقة قبلت بالانقلاب على الديمقراطية وشاركت فيه، وحاولت استعمال الشعبوية لطيِّ صفحة ما بعد الثـورة[5]. ورأى خالد هدوي أن الصعوبات التي يواجهها "مسـار 25 جويلية" هـي أيضا من فعل الدولة العميقـة[6]. إلى جانب المقالات الفكرية والصحفية، دارت حـول الموضوع بعض الحـوارات، مثل حوار عبد الجليل التميمي وأبو يعـرب المرزوقـي، الذي بيَّن فيه الأخيـر أن الدولة العميقة مـا هي إلا مافيا

(1) خشـارم، سـعيد، الدولة العميقة شـماعة للدولة العقيمة، صحيفة التحرير، 11 ديسمبر/ كانـون الأول 2019 (تاريـخ الدخـول: 18 أغسـطس/ آب 2024):.https: / /tinyurl. com /2tk8t2zp /

(2) شوكات، خالد، هل ثمَّةَ حاجة لـ"دولة عميقة" جديدة؟، التونسيون، 16 يناير/ كانون الثاني 2021 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، / https: / /tinyurl.com /y5scazfr

(3) العجـرودي، صبريـن، الدولـة العميقة في تونـس وأذرعها، المركز الدولي للدراسـات الإستراتيجية والأمنية، 26 أبريل/ نيسان 2023 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، https: / /tinyurl.com /3mwfksws /

(4) العبيدي، لطفي، الدولة العميقة تغالب شعبا ينشد حياة كريمة، القدس العربي، 7 أبريل/ نيسان 2023 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، / https: / /tinyurl.com /3x3stc9p

(5) الدائمـي، عمـاد، التغييـر القـادم فـي تونـس: مـع الدولة وليـس ضدهـا، الجزيرة نـت، 24 أبريل/ نيسـان 2014 (تاريـخ الدخـول: 18 أغسـطس/ آب 2024)، https: / /tinyurl.com / mrp7mcs3 /

(6) هدوي، خالد، التلاعب في وزارة التجارة عينة من ممارسات الدولة العميقة ضد مسار 25 يوليو، العرب، 13 يناير/ كانون الثاني 2024 (تاريخ الدخول: 18 أغسـطس/ آب 2024)، https: / /tinyurl.com /y3ekw7dv /

تعمــل تحت الغطــاء القانوني للدولة الظاهرة، وأن ما فعلته الثورة هو كشــف ذلك الغطاء[1]، وحوارات الرئيس الســابق، منصف المرزوقي، التي أكد فيها أن الدولة العميقة هي التي جاءت بالرئيس قيس ســعيِّد للقضاء على حركة النهضة والمسار الديمقراطي[2]، وأنها قد تضطر للدفع بمرشح لها في الانتخابات القادمة لتتخلص منه بعدما أصبح حملا ثقيلا[3].

– وفقــا لما جــاء في أغلب تعريفــات الدولة العميقــة، لا يمكن تصور هــذا الكيان منفصلا عــن بيروقراطية الدولة، خاصة إذا كانت تلك البيروقراطية راســخة صلب دولة مركزية متواصلة مثل الدولة التونسية. فإذا حدث اضطراب أو تغيير في الحكومة أو في النظام السياســي تتكفل بيروقراطية الدولة بضمان الاستقرار وتأمين الانتقال. فهي الثابت وغيرها عابر، وقد تعزز هذا الشعور لدى التونســيين حين سقط نظام الرئيس ابن علي، ودخلت أغلب مصالح الدولة في حالــة فــراغ، ولم تبق إلا الإدارة تعمل دون توقف أو اضطراب ملحوظ. حينها تــرددت في الفضاء العام مقولة: "لولا الإدارة لســقطت الدولة". فالإدارة بهذا المعنى هي عصب الحياة السياســية والاقتصادية والاجتماعية، وتلك هي القوة التي تحتاج إليها الدولة العميقة لتوظيفها في خدمة أهدافها. فعن طريق الإدارة، تســتطيع الدولة العميقة تفعيل الخيارات والقرارات السياسية أو تعطيلها ورميها في أدراج المكاتب. ولها من الأســاليب والخبرة والثقافة ما يجعلها تفعل كل

(1) المرزوقــي، أبــو يعرب والتميمي، عبد الجليل، ما هي الدولة العميقة وما ارتباطها بالثورة المضادة في تونس؟، حوار بتاريخ 30 مارس/ آذار 2020 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، https: / /tinyurl.com /4eny8wmy/ /

(2) انظــر حــوار الرئيس الســابق، منصــف المرزوقي، علــى موقع الجزيرة مباشــر: الدولة العميقــة دعمــت قيس ســعيِّد للقضــاء على المســار الديمقراطي لكنه فشــل، الجزيرة مباشــر، 24 ديســمبر/ كانون الأول 2021 (تاريــخ الدخول: 18 أغســطس/ آب 2024)، https://tinyurl.com/446r686v/

(3) انظــر أيضــا حواره مع صحيفة القدس العربي: الدولة العميقة قد تتخلص من ســعيِّد عبر الانتخابات لتجنب انقلاب طبي وثورة جديدة في تونس، القدس العربي، 19 يونيو/ حزيران 2024 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، https://tinyurl.com/bdhx2enn/

ذلك، في الاتجاهين، باستخدام القانون وتطويعه، وباتباع الإجراءات الإدارية أو باستحداث أخرى. تمارس البيروقراطية هذه الأساليب بفعالية أكبر في الحالات التي يتقلد فيها مسؤولية المناصب القيادية وافدون من خارجها من قليلي الخبرة ممن لم يتدرجوا في سلالمها الإدارية، على غرار ما حدث خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، فتيسِّر عمل من تشاء وتعرقل عمل من تشاء. ذلك أن البيروقراطية هـي عقل الدولة وروحهـا وتاريخها وتراثها، أو هي باختصار، الدولة ذاتها في العمق وعلى السـطح. إنها الثابت الذي يبقى حين يتغير كل شـيء في النظام، مصداقا لقول دي توكفيل في كتابه "النظام القديم والثورة الفرنسية". لقد استمرت الإدارة في عملها وصمدت خلال الثورة حين كان كل شيء يتغير، وانتقلت إلى النظام الجديد بتقاليدها وممارساتها وأشخاصها ومنظومتها المركزية، لتحتل فيه نفس الموقع الذي كانت تحتله في قلب النظام القديم[1].

– لعله من خصوصيات التجربة التونسية أنه عندما نتحدث عن البيروقراطية والدولة العميقة ينبغي ألا نكتفي بالإشارة إلى بيروقراطية الدولة وحدها. فهناك بيروقراطيـة أخرى توازيها وتتقاطع معها حسـب الظروف، إنها ما يُعرف لدى التونسـيين بالبيروقراطية النقابية. صحيح أن الاتحاد العام التونسي للشغل لعب أدوارا مهمة في التاريخ السياسـي لتونس منذ تأسيسه، سواء مشاركا في الحكم أو معارضا له، ولكن سلوك المنظمة خلال عشرية الانتقال الديمقراطي بدا في عمومه أقرب إلى أساليب الدولة العميقة منه إلى الثورة وأهدافها. فحجم التأثير الذي مارسته القيادة النقابية على الحكومات المنتخبة والمؤسسات الانتقالية، لم تتمتع به تلك الحكومات ذاتها. وسـقف المطلبية المشطُّ المشفوع بعدد قياسي مـن الإضرابـات في مختلف القطاعات في مرحلة هشـة مـن مراحل الانتقال السياسـي والاقتصادي لعب دورا أساسـيا في إفشال تلك التجربة وإعادة البلاد إلى الحكم الاسـتبدادي. لقد أسـهمت البيروقراطية النقابية من خلال نشـاطها الحثيث في المؤسسات التي تسيطر عليها، وبالتنسيق مع بيروقراطية الدولة ومع أطـراف في النخبة السياسـية، في غلق قوس الثـورة، خاصة مع دعمها المعلن لانقلاب 21 يوليو/ تموز 2021.

(1) De Tocqueville, A., ibid. pp. 219-220.

– بالنظر إلى الترابط الشـبكي وتعدد الأذرع، يُثار في سـياق الحديث عن الدولـة العميقة في تونس موضـوع الذراع المالية. ويعتقد الكثيرون أن مفاصل الاقتصاد يتحكم فيها عدد محدود من العائلات تتردد أعدادها وأسماؤها في أكثر من مناسبة. ويُعد ما ورد في حوار سفير الاتحاد الأوروبي، باتريس بارغاميني، مع صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 9 يوليو/ تموز 2019، أكثر الإشارات وضوحا إلى هذا المكوِّن[1]. فقد جاء في الحوار أن اقتصاد تونس تسـيطر عليه عائلات نافذة تسعى لخدمة مصالحها الخاصة، وتمنع ظهور فاعلين جدد، وتتصدى لكل محاولات إرسـاء الشفافية والحوكمة والمنافسة الشريفة. وكان الاتحاد التونسي للصناعـة والتجـارة والصناعات التقليدية، المنظمة التـي تمثل رأس المال في تونس، قد اسـتنكر في بيان رسـمي ما ورد في حوار السفير بارغاميني واعتبره من قبيل المغالطة والافتراء. وفي 14 مارس/ آذار 2021، نشـرت مجلة لوبوان تقريرا جددت فيه الحديث عن هذا اللوبي المالي، وأشارت إلى أنه يتكون من عشـرين عائلة تعمل تحت حماية منظومة قانونية تضفي الطابع المؤسسي على ثقافة الاحتكار[2].

– إضافـة إلى الأذرع البيروقراطيـة والمالية، كان للمنظومة الإعلامية دور فاعل في إعاقة التغيير والتمسـك بأنماط الممارسـة الإعلامية التي كانت سائدة قبل الثورة، والتي تتسـق أكثر مع منظومة الاسـتبداد وتجد صعوبة في التكيف مع متطلبات العمل في نظام ديمقراطي، من قبيل الحرية والمهنية والاسـتقلالية والمنافسـة العادلـة. فلم تنجح جهود الإصلاح ومبـادرات تطوير نمط الملكية

(1) تصريح سفير الاتحاد الأوروبي، باتريس بارغاميني لصحيفة لوموند:
Bobin, Frédéric, "Face aux Turbulences régionales, l'Europe ne veut pas perdre le soldat Tunisie", Le grand entretien avec Patrice Bergamini, Ambassadeur à Tunis de l'Union européenne, Le Monde, 09/07/2019:
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/07/09/face-aux-turbulences-regionales-l-europe-ne-veut-pas-perdre-le-soldat-tunisie_5487381_3212.html (accessed on 24/08/2024).

(2) Delmas, Benoît, Tunisie: Le Cartel des Banques, Le Point, 14/03/2021:
https://www.lepoint.fr/afrique/tunisie-le-cartel-des-banques-14-03-2021-2417628_3826.php (accessed on 24/08/ 2024).

والإدارة، وتغلبت في المقابل مقاومة التغيير، مسنودة بالنقابات ونشطاء في المجتمع المدني وبعض القوى السياسية المؤثرة في المؤسسة التشريعية. وتراجعت المكاسب النسبية التي تحققت في المشهد الإعلامي بفضل الثورة، خاصة على صعيد تعدد المنابر الحوارية وانفتاح وسائل الإعلام على مختلف مكونات الطيف السياسي. وبذلك عادت المنظومة الإعلامية إلى ممارساتها القديمة وإلى انقسامها التقليدي بين إعلام حكومي لا حظَّ فيه للمعارضة والصوت المخالف، وإعلام خاص يتحكّم فيه عدد محدود من رؤوس الأموال، لاسيما أولئك الذين تربطهم علاقات وثيقة بعائلات سياسية نافذة.

– هناك بعد آخر يتجاوز المنظور المؤسسي في مناقشة موضوع الدولة العميقة، وقد يكون أبعد أثرا في إسنادها وخدمة أهدافها، وهو البعد الثقافي. فقد أنتجت الدولة التونسية الحديثة نمطا من الثقافة الشعبية "العميقة"، يقوم على مجموعة من القيم والمعايير يقاس إليها سلوك الناس وعقلياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، يسميه البعض بـ"نمط المجتمع". بمرور الوقت، تحول هذا النمط الاجتماعي المتخيَّل والمفروض أحيانا بأجهزة الدولة الناعمة (الثقافية والإعلامية) إلى آلية فرز اجتماعي تمارس عمليات الإدماج والاستبعاد، فتعترف بالشبيه وتنكر المخالف، وتمنح شهادات التقدير لمن تشاء وتحرم منها من تشاء. وقد أسهمت آلية الفرز هذه، والتي لا تشتغل عادة وفق القواعد والقوانين المعلنة، بل تمارس عملها بطرق خفية، في ترسيخ هذا النمط وفرض سيادته من خلال اللعب على التمايزات الجهوية والطبقية واللسانية. وتتجلى بعض مظاهر هذه الثقافة الشعبية العميقة في مجموعة من القيم التي تؤثر التسليم والفردانية ولا تهتم كثيرا بالمسؤولية الاجتماعية وبأهمية الانخراط في الشأن العام، من قبيل "الله ينصر من صبح" و"امش الحيط الحيط" و"اخطى راسي واضرب" و"فخار يكسر بعضه" و"كل شاة معلقة من كراعها"...إلخ.

– لا يمكن الحديث عن دولة عميقة في تونس دون إثارة البعد الخارجي؛ فنشأة الدولة الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار، خلَّفت في العديد من البلدان بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مرتبطة بالمستعمر بأشكال مباشرة وغير مباشرة. في تونس، نتحدث عن فرنسا تحديدا ودورها في تشكيل دولة تونسية عميقة تقوم على ترسيخ بناها وصيانتها وتجديدها بتوظيف نخب سياسية ومثقفين

ورؤوس أموال يرعون مصالحها، وتمنحهم في المقابل وجاهة اجتماعية وتأثيرا عابـرا للحكومـات المتغيرة. غير أن الفائدة الخاصـة التي تجنيها نخب الدولة العميقة من الخدمة التي تقدمها، لا تتناسـب مع قيمة الريع طويل المدى الذي تجنيه الدولة الراعية بتأبيد علاقة التبعية غير المتكافئة. يكفي أن ننظر إلى مكانة اللغة الفرنسـية في الإدارة وفي مناهج التعليم في تونس بعد نحو سـبعين عاما من الاستقلال، والتي لا تتناسب بأي حال مع مكانتها بين لغات العالم، لندرك عمق هذه التبعية ومدى تأثيرها في صناعة العقول وتشكيل الوعي وبناء الأجيال. سبعون عاما من الاستقلال ولا يزال "المسؤول الكبير"، على حدِّ تعبير الرئيس الراحل، الباجي قايد السبسـي[1]، صاحب الدولة العميقة التي تعمل في الخفاء، يتحكم في صاحب الدولة السطحية التي تعمل في العلن[2].

– ثمة بعد آخر ينبغي اسـتحضاره في هذا النقاش في السـياق التونسـي تحديدا، وفي بلدان الربيع العربي عامة، وهو البعد الإقليمي للدولة العميقة، أو الثورة الإقليمية المضادة[3]. فمثلما انخرطت عدة دول في حركة التغيير في بداية العـام 2011، تحركت في المقابل مجموعة أخرى من الدول المناهضة للتغيير، لإجهاض محاولات الانتقال الديمقراطي وإبقاء الوضع العربي على ما هو عليه. وقـد تقاطعت في ذلـك التحرك مصالح الدولة العميقـة على الصعيد الوطني والدولـة العميقة على الصعيد العربي. ولكن، خلافا للمسـارات الانتقالية التي

(1) انظر خطاب الرئيس، الباجي قايد السبسـي، في جلسـة رسـمية أمام رؤساء المؤسسات، بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون الأول 2015، بمناسبة أيام المؤسسة، الذي ذكر فيه أن "المسؤول الكبير" رفع سماعة الهاتف وخاطبه ليلومه على الصراعات بين قيادات حزبه الحاكم "نداء تونس". وعندما سُئل عن هوية المسؤول الكبير أجابهم: "أنتم تعرفونه".

(2) تعبيـر "الدولـة السـطحية" اسـتخدمه ديفيـد روثكـوف للمقابلـة بيـن الدولـة الرسـمية بمؤسسـاتها المنتخبـة والدولـة العميقـة التـي تحـول البيروقراطييـن المجهوليـن إلـى حكومـة خفيـة ذات تأثيـر حاسـم. انظـر: Rothkopf, David, The Shallow State, Foreign Policy, February 22, 2017.

(3) حـول علاقـة الدولـة العميقة والثورة المضـادة، يمكن مراجعة: عمـرون، علي، الدولة العميقـة والثورة المضادة، بوابة إفريقيا، 3 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2020 (تاريخ الدخول: 18 أغسطس/ آب 2024)، / https: / /tinyurl.com /mu9wy35p

ظلت تتحرك منعزلة عن بعضها البعض، غارقة في مواجهة الصعوبات الداخلية التي واجهتها، كانت الدولة العميقة في مستواها الإقليمي تنسق جهودها ويدعم بعضهـا بعضا على صعيد التمويل وتبادل الخبـرة وتناقل المعلومات والخطط فيما يشبه غرفة عمليات مشتركة. هذا المعنى يؤكد عليه الرئيس الأسبق، منصف المرزوقي، بقوله: "كان لأعداء الديمقراطية الذين حاربوا الربيع العربي تنسـيق ولم يكن لنا نحن الديمقراطيين العرب ولا حتى تعارف بيننا"[1]. في هذا السياق، كان انقلاب مصر أولا، بتمويل إماراتي/ سعودي، تلاه تمرد حفتر في ليبيا بدعم إماراتي/ مصـري، ثـم لحق بهما انقلاب الحوثيين في اليمن بتحالف مع النظام القديم ودعم القوى المعادية لحزب الإصلاح "الإخواني"، قبل أن يتوقف قطار التغيير في سوريا بتدخل إقليمي ودولي مباشر.

– إذا كانت الدولة العميقة بهذه القوة وهذا التأثير وهذا الترابط الشـبكي داخليـا وخارجيـا، كيف يمكن الحديث بعد ذلك عن ديمقراطية فعلية، وتمثيل للإرادة العامة، ومسؤولية للحكومات والمؤسسات المنتخبة؟ إلى أي حدٍّ يمكن اعتبـار حكـم منظومة الانتقال الديمقراطي بين عامي 2011 و2021 مجرد إدارة شكلية للسلطة، وهي تملك في الظاهر كل السلطات: التنفيذية (رئاسة وحكومة وولاة وبلديات)، والتشريعية (البرلمان ووضع الدستور وسن القوانين)، والقضائية (مجلـس القضـاء بكل ما له من صلاحيات)؟ نفس السـؤال ينطبق على حكم الرئيس قيس سعيد: هل يحكم فعلا وهو يملك كل السلطات؟ هل يحكم وهو يقود الحكومة بصورة مباشرة، بعد أن وضع دستورا مصمما على مقاسه، وغيَّر بمقتضاه شكل النظام السياسي، وهندس بنية البرلمان وصلاحياته، وأعاد تشكيل مجلس القضاء الأعلى، إضافة إلى رئاسته لمجلس الأمن القومي وتعيين قيادات الأجهزة الأمنية؟ هل يمكن أن يُعد كل ذلك مجرد حكم صوري أم أن تصوير الدولة العميقة بهذه القوة مبالغة تحتاج إلى الكثير من التنسيب؛ ما يجعل تحديد المسـؤوليات بين الهيئات الرسـمية والمنتخبة والهيئات التي تحكم في الخفاء أكثر تعقيدا؟

(1) المرزوقي، منصف، أي مستقبل للديمقراطية؟، دار منوال للنشر 2024، ص 96.

الفصل السابع

العامل الخارجي: مواقف وسياسات

لا يمكـــن فهـــم ما يحدث من تغيير في أغلـــب البلدان دون اعتبار العامل الخارجي. ومهما كان ثقل العوامل الداخلية وحجم تأثيرها وطبيعة الأدوار التي تلعبهـــا فـــي عملية التغيير، فإن الاقتصار عليها في التفســـير ينتج عنه قصور في الفهم. فبعض تلك العوامل وربما جلّها، يكون في أحيان كثيرة مجرد وجه آخر للعامل الخارجي. وليس الترابط بين الداخل والخارج أمرا مستحدثا، فعلى امتداد التاريخ، شـــواهد لا تُحصى على التأثير الخارجي في عمليات التغيير الداخلي. ومع تقدم العولمة في الأزمنة الحديثة، وترابط مساراتها وتداخل مصالح الدول في مختلف المجالات، أصبح العامل الخارجي أكثر حضورا في شؤون الدول الداخلية. وبات يتخذ صورا متعددة تخفي في أغلبها معنى التدخل أو تيسِّـــره، تحت أســـماء محايدة وبأســـاليب ناعمة، من قبيل التعاون والتحالف والشراكة والدعـــم وبنـــاء القدرات، إلى غير ذلك من صور التدخل الظاهرة والخفية. هذا طبعا، إلى جانب التدخل المباشر بالقوة الصلبة سواء بغرض الاحتلال أو التقسيم أو تغيير الحدود أو إسقاط الأنظمة أو تعديل سلوكها وسياساتها.

في حالات الانتقال الديمقراطي، كما في غيرها من حالات التغيير، يكون العامل الخارجي حاضرا، وإن تعددت أشـــكاله واختلفت أســـبابه ومســـتوياته باختلاف الســـياقات. فاختلاف السياقات الجيوسياسية مثلا، يجعل من التدخل الخارجي أحيانا داعما للديمقراطية وللتحول الديمقراطي، وأحيانا أخرى حائلا دون التغييـــر داعمـــا للأنظمة الديكتاتورية بهدف اســـتدامة الاســـتبداد والتبعية. فالديمقراطية بالنســـبة إلـــى الدول التي تملك القدرة على التدخل في شـــؤون غيرها، بما في ذلك الديمقراطيات الليبرالية الراسخة، ليست قيمة ثابتة في حد ذاتها تســـتدعي الدعم المبدئي في كل الســـياقات. إنها مســـألة نسبية يُنظر إليها فـــي علاقتها بالمصلحة، وفي أحيان كثيرة تكون مخرجات العملية الديمقراطية، المعلومة منها والمتوقَّعة، هي ما يحدد دعم الانتقال أو إعاقته أو منعه.

يتنـــاول هـــذا الفصل العامل الخارجي في ســـياق الانتقال الديمقراطي في تونس، فيرصد مواقف الدول المؤثرة من الثورة ومن المسار الانتقالي، وكذلك

من الانقلاب الذي وضع حدا لهذا المسار بعد عشر سنوات من انطلاقه. فشكل الحكم في تونس، كما في سائر بلدان المغرب العربي والمنطقة العربية عموما، لم يكن مبعثا للقلق لدى القوى الدولية التي تتقاسم النفوذ في هذه المنطقة منذ عشـرات السنين. وقد تعايشـت هذه القوى مع مختلف النظم، أيا كان شكلها، عائليـة أم جمهوريـة أم ثورية، ما دامت مصالحها مضمونة واسـتقرار المنطقة محفوظا وأمن حلفائها غير مهدد. لقد تغيرت الأنظمة وشـهدت بعض البلدان العربية انفتاحا نسـبيا، كما تعرضت لانتفاضات شعبية محدودة، ولكن المعادلة في عمومها لم تتغير. الذي هدد بتغيير هذه المعادلة، على المسـتوى الإقليمي عامة وليس على مسـتوى دولة بعينهـا، هي ثورات الربيع العربي. فكيف نفهم دور العامل الخارجي على الصعيدين، الإقليمي والعالمي، من الثورة التونسـية باعتبارها قاطرة هذه الحركة التغييرية؟ وكيف تفاعلت القوى الخارجية مع مسار الانتقال الديمقراطي، سـواء في مجال الدعم والإسناد أو بهدف إعاقته والسعي لإفشاله؟

1. المواقف الدولية والإقليمية من الثورة

يحظى الموقف الفرنسي مما يجري في تونس بأهمية خاصة نظرا لمستوى التأثير الذي تمارسـه باريس في هذا البلد الشـمال إفريقي، الذي كان من بين مستعمرات فرنسا السـابقة. فالتاريخ والجغرافيا والسياسات الدولية جعلت من تونس جزءًا من مجالات النفوذ الفرنسي التقليدي. لذلك، يتغلغل التأثير الفرنسي في تونس بمختلف المسـتويات وفي مختلف المجالات، لاسـيما في المجال السياسـي والاقتصادي والثقافي والاسـتخباراتي. ورغم ذلك، تفاجأ الفرنسيون بحدث الثورة وبحجم الغضب الشـعبي إزاء نظام ابن علي وسياسـاته ودائرته الضيقة من الأصهار والمقربين. فلم تكن باريس مستعدة للتعامل مع هذا الحدث غير المرتقب وظلت تعلن دعمها للنظام إلى آخر لحظة قبل سقوطه.

قبـل الثورة، كانت فرنسـا من أكبر الداعمين لنظـام ابن علي، وكانت قد نجحـت في إقناع شـركائها الأوروبييـن بقبول تونـس كأول دولة من جنوب المتوسط تدخل مع الاتحاد الأوروبي في اتفاقية للتجارة الحرة عام 2008، رغم سجل نظامها الحافل بالفساد والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة

والفردية. وكان الرئيس جاك شيراك قد ذهب أبعد من ذلك حين امتدح في زيارة لتونس، في يوليو/ تموز 1992، إنجازات النظام معتبرا إياها "معجزة تونسية"[1]. وفي زيارة ثانية، في ديسمبر/ كانون الأول 2003، فسَّر الرئيس الفرنسي تلك المعجزة بـ"توفير الطعام والعلاج والتعليم والسكن"، وهو ما اعتبُر على نطاق واسع تصريحا صادما وتبييضا للنظام التونسي[2]. حينها كان ابن علي يستعد لتعديل الدستور والسماح لنفسه بتمديد حكمه لولاية رابعة، وكان عشرات الآلاف من المعارضين يقبعون في السجون، وكان التعذيب يمارَس بصورة منهجية على نطاق واسع، وكان القضاء تابعا والصحافة مقموعة. وحين أعيد انتخاب ابن علي لعهدة خامسة، في أكتوبر/ تشرين الأول 2009، بنحو 90٪ من الأصوات، حسب الأرقام الرسمية، وسط احتجاجات المعارضة، سارع الرئيس نيكولا ساركوزي إلى تهنئته[3].

وحين اندلعت الثورة، في ديسمبر/ كانون الأول 2011، بدا الارتباك واضحا على الموقف الفرنسي، الذي بعث في فترة وجيزة برسائل متعددة ومتناقضة. كان أبرز تلك الرسائل، العرض الذي قدمته وزيرة الخارجية آنذاك، ميشيل آليو ماري، لنظام ابن علي، بتاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 2011، لإرسال ما

(1) انظر صحيفة لوموند: ضيف الرئيس ابن علي، السيد شيراك يشيد بـ"المعجزة التونسية"، 24 يوليو/ تموز 1992:

https://www.lemonde.fr/archives/article/1992/07/24/invite-du-president-ben-ali-m-chirac-vante-le-miracle-tunisien_3901585_1819218.html (accessed on 25/09/2023).

(2) انظر غارسون، جوزيه، حقوق الإنسان في تونس: شيراك يبيض ابن علي، صحيفة ليبيراسيون، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2003:

https://www.liberation.fr/planete/2003/12/05/droits-de-l-homme-en-tunisie-chirac-blanchit-ben-ali_454234/ (Accessed on 25/09/2023).

(3) UPI, Tunisia's Ben Ali wins 5th term by landslide, 27 October 2009: https://www.upi.com/Top_News/Special/2009/10/27/Tunisias-Ben-Ali-wins-5th-term-by-landslide/78021256657058/ (Accessed on 25/09/2023).

تحتاج إليه قواته الأمنية من مساعدة لمواجهة الاحتجاجات وحفظ النظام[1]. بعد تقديم ذلك العرض، اضطُرَّت الوزيرة للاستقالة على خلفية اتهامات لها بالفساد وبعلاقات خاصة مع عائلة الرئيس ابن علي[2]. الموقف الثاني عبَّر عنه رئيس مجلس الشيوخ، جيرار لارشي، في 12 يناير/كانون الثاني، انتقد فيه قمع قوات الأمن التونسية للتظاهرات باستخدام القوة غير المتناسبة وعدم احترام حقوق الإنسان[3]. الموقف الثالث صدر عن الرئاسة الفرنسية على إثر مغادرة ابن علي إلى المملكة العربية السعودية وعبَّر عن انعطافة كاملة في الموقف الفرنسي. فقد جاء في البيان الذي صدر عن مكتب الرئيس أن فرنسا مستعدة "لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لا تقبل الجدل"[4]. ولم تختلف مواقف الدول الأوروبية عموما عن الموقف الفرنسي الأخير، بعدما تبين للجميع أن الثورة قد نجحت في الإطاحة بنظام الرئيس ابن علي، وأن وضعا سياسيا جديدا سيبدأ بالتشكل. صحيح أن ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا مثلا، ظلت صامتة أثناء الثورة ولم تبد مواقف واضحة من أحداثها، ولكنها بالمقابل، لم

(1) انظر صحيفة الغارديان، الوزيرة الفرنسية تدافع عن قرار عرض المساعدة على تونس بإرسال قوات أمنية، 18 يناير/كانون الثاني 2011،

https://www.theguardian.com/world/2011/jan/18/french-minister-tunisia-offer/ (Accessed on 25/09/2023).

(2) انظر موقع بي بي سي عربي، استقالة وزيرة الخارجية الفرنسية على خلفية ثورة تونس، 27 يناير/كانون الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/أيلول 2023)،

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/02/110227_france_fm_resignation.

(3) انظر مقابلة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، جيرار لارشي، مع قناة بي أف أم وراديو مونتي كارلو، في 12 يناير/كانون الثاني 2011،

BFM, Larcher Condamne la Repression en Tunisie, 12 January 2011: https://rmc.bfmtv.com/actualites/larcher-condamne-la-repression-en-tunisie_AN-201101120176.html/ (Accessed on 25/09/2023).

(4) انظر الجزيرة نت، تواصل ردود الفعل الدولية عن تونس، 15 يناير/كانون الثاني 2011 (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/أيلول 2023)، https://tinyurl.com/2s4e2c43/

تعلن دعمها لنظام ابن علي مثلما فعلت فرنسا. وحين سقط ابن علي، أعرب جميعها، في الخامس عشر من يناير/ كانون الثاني، عن دعمها لخيارات الشعب التونسي واستعدادها للمساعدة على تأسيس نظام ديمقراطي.

اختلف الموقف الأميركي نسبيا عن الموقف الأوروبي عامة والموقف الفرنسي خاصة، سواء قبل الثورة أو أثناءها. ولم يكن الاهتمام الأميركي بتونس قبل الثورة يوازي الاهتمام الأوروبي لأسباب عدة، منها ما هو تاريخي ومنها ما هو جيوسياسي، فتونس منطقة نفوذ فرنسي بدرجة أولى. ولكن الحضور الأميركي بدأ يتعزز تدريجيا في العقود الأخيرة، خاصة على مستوى التعاون الأمني والعسكري. في هذا الإطار، تتلقى تونس مساعدات منتظمة وتشارك في مناورات عسكرية دورية وتنخرط بفاعلية فيما كان يُعرف بالحرب على الإرهاب بقيادة أميركية.

استمرت المساعدات الأميركية لتونس خلال حكم ابن علي، ولكن الإدارة عبَّرت في أكثر من مناسبة عن ضيقها بسياسة النظام، خاصة تجاه المعارضة السياسية وناشطي حقوق الإنسان. ففي أكتوبر/ تشرين الأول 2009، أعرب الناطق باسم الخارجية الأميركية، يان كيلي، عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، عن "قلق واشنطن إزاء نتائج الانتخابات، خاصة مع عدم سماح تونس لمراقبين دوليين ذوي مصداقية بمراقبة عملية الاقتراع"[1]. ورغم تأكيده على أن إدارة الرئيس أوباما ستواصل العمل مع الرئيس التونسي، شدَّد كيلي على أن الولايات المتحدة ستواصل الضغط على تونس من أجل الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان. وحين اندلعت الثورة، كان الموقف الأميركي أكثر وضوحا من المواقف الأوروبية في التنديد باستخدام قوات الأمن العنف ضد المتظاهرين ودعوة النظام لحمايتهم.

دبلوماسيا، تجلى الموقف الأميركي من الثورة في دعوة وزارة الخارجية السفير التونسي في واشنطن، يوم 7 يناير/ كانون الثاني 2011، وتسليمه رسالة احتجاج على تعامل السلطات مع الاحتجاجات وتقييد الوصول إلى شبكة

(1) UPI, Tunisia's Ben Ali wins 5th term by landslide, Ibid. (Accessed on 26/09/ 2023).

الإنترنت[1]. هذا الموقف تردد أيضا يومي 11 و12 من نفس الشهر على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية، مارك تونر. ومع مغادرة ابن علي البلاد، في 14 يناير/ كانون الثاني، تجدد هذا الموقف بوضوح أكبر في بيان أصدره الرئيس أوباما ندَّد فيه بالعنف ضد الاحتجاجات السلمية، وأثنى على شجاعة الشعب التونسي، وأعلن مساندته لما أسماه كفاحا من أجل الحقوق الكونية، ودعا إلى تنظيم انتخابات حرة وعادلة في أقرب الآجال تعكس إرادة التونسيين وتطلعاتهم الحقيقية[2].

على الصعيد العربي، لم تُسَجَّل مواقف لافتة من الثورة أثناء التحركات الاحتجاجية، وبعد فرار ابن علي صدرت في أغلب العواصم العربية بيانات متشابهة كانت صدى لبيان باهت أصدرته جامعة الدول العربية، توجهت فيه "بنداء إلى كافة القوى السياسية وممثلي المجتمع التونسي والمسؤولين للتكاتف والتوحد"[3]. صدرت تلك البيانات في القاهرة والخرطوم وعمَّان والمنامة. أما المملكة العربية السعودية فأوضحت أنها "استقبلت ابن علي نظرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق"[4].

(1) انظر: بي بي سي عربي، الخارجية الأميركية تستدعي السفير التونسي، 7 يناير/ كانون الثاني 2011:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011 110107 يناير/كانون الثاني_tunis_us/ (Accessed on 26/09/2023).

(2) The White House, Statement by the President on Events in Tunisia, Office of the Press Secretary, 14 January 2011: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/01/14/statement-president-events-tunisia (Accessed on 26/09/2023).

(3) جاب الله، خليفة، موسى يشكل مجموعة عمل لبحث الموقف.. وقيادي بالجامعة: الانتفاضة سابقة عربية، المصري اليوم، 16 يناير/ كانون الثاني 2011 (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/ أيلول 2023)، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1836336/

(4) فرانس 24، التطورات في تونس: ردود فعل، 15 يناير/ كانون الثاني 2011 (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/ أيلول 2023)،

https://www.france24.com/ar/20110115-arab-government-tunisia-reactions-protest-orient-ben-ali-situation-crisis-jordan-algeria-medias/

بالنسبة إلى البلدان التي شملتها ثورات الربيع العربي، يُلاحَظ أن مواقف قياداتها كانت متقاربة، جمع بينها سوء التقدير لأوضاعها الداخلية، ومحاولة النأي بالنفس عن الحالة التونسية، والخوف من تكرار مصير الرئيس ابن علي. في هذا السياق، يؤكد الرئيس باراك أوباما أنه، على إثر انطلاق تحركات احتجاجية في مصر، اتصل بالرئيس حسني مبارك وطرح عليه إمكانية تكرار ما حصل في تونس، فكان جواب مبارك أن "مصر ليست تونس"[1]. نفس الموقف عبر عنه الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، حين اعتبر أن الاحتجاجات تُحرِّكها الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن "اليمن ليس تونس ولا مصر والشعب اليمني مختلف"[2]. ولم يختلف موقف الرئيس السوري، بشار الأسد، حين نفى في مقابلة مع وول ستريت جورنال احتمال أن يمتد ما اعتبره اضطرابا سياسيا يهز تونس ومصر إلى سوريا "لأن وضعها مختلف ولا يوجد بها سخط جماهيري ضد الدولة"[3]. وحده موقف النظام الليبي كان واضحا في مناهضته للثورة، التي حوَّلت تونس، حسب تعبيره، إلى "دولة للعصابات والنهب والسلب"، واعتبر في خطاب متلفز بتاريخ 15 يناير/ كانون الثاني أن "الشعب التونسي تعجَّل الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، واصفا إياه بأنه أفضل شخص يحكم تونس وأنه كان يتمنى لو استمر في حكم تونس إلى الأبد"[4].

(1) Obama, Barack, A Promised Land, Crown, 2020. Chapter 25, p. 637.

(2) فرانس 24، علي عبد الله صالح يتهم إسرائيل وواشنطن بـ"تنفيذ عمليات لزعزعة الوطن العربي"، 1 مارس/ آذار 2011 (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/ أيلول 2023)،

https://www.france24.com/ar/20110301-ali-abdallah-salah-accuse-israel-united-states-protest-wave/

(3) رويترز، الأسد: الاضطراب السياسي لن يمتد إلى سوريا بعد مصر وتونس، 31 يناير/ كانون الثاني 2011 (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/ أيلول 2023)،

https://www.reuters.com/article/oegtp-syria-denial-sk3-idARACAE70U0VN20110131/

(4) الجزيرة نت، القذافي: تونس تعجلت الإطاحة ببن علي، 16 يناير/ كانون الثاني 2011 (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/ أيلول 2023)، https://tinyurl.com/3vcjbaf9/

أما بالنسبة إلى الجزائر، الجارة الغربية التي تملك تأثيرا متعدد الأوجه في تونس وتتأثر بما يجري فيها، فقد اتسم موقفها بالحياد إلى حد كبير، واكتفت بالتأكيد أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه واحترام إرادة التونسيين. في هذا الصدد، جاء في تصريح لوزير الدولة والممثل الشخصي لرئيس الجمهورية آنذاك، عبد العزيز بلخادم، أنه لابد من احترام إرادة الشعب التونسي، وهو سيد في أن يختار من يريد ليكون مسؤولا عنه[1]. ولكن موقف وزير الخارجية، مراد مدلسي، لم يختلف عن مواقف مبارك وصالح والأسد في محاولة النأي بالجزائر عن المسار الثوري بعد انطلاق تحركات احتجاجية في العاصمة الجزائر بتاريخ 12 فبراير/ شباط 2011. فقد صرح في 15 من الشهر ذاته بأن "الجزائر ليست تونس ولا مصر"، وأن حكومة بلاده مستعدة لإجراء إصلاحات سياسية[2]. جاء تصريح مدلسي وسط تساؤلات حول ما إذا كانت الجزائر ستكون الحلقة التالية في مسلسل الثورات العربية[3].

خلافا لهذه المواقف المتحفظة في عمومها، والتي تحاول أن تنأى بنفسها عن الثورة، اتسم الموقف القطري بالوضوح في مساندته لثورات الربيع العربي وفي مقدمتها الثورة التونسية. وبالعودة إلى الفترة التي سبقت الثورة نجد أن العلاقات بين تونس والدوحة لم تكن على ما يرام. وكان ظهور شخصيات معارضة على شاشة قناة الجزيرة، مثل راشد الغنوشي وحمة الهمامي ومنصف المرزوقي، أحد أسباب التوتر الذي تصاعد بين البلدين ووصل إلى حد قطع تونس علاقاتها الدبلوماسية من جانب واحد مع قطر وإغلاق سفارتها في

(1) الجزيرة نت، "بوعزيزي" الجزائر ما زال حيا، 17 يناير/ كانون الثاني 2011 (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، https://tinyurl.com/46eepau3/

(2) Franceinfo, Le ministre des Affaires étrangères a soutenu lundi que "L'Algérie n'est pas la Tunisie, n'est pas l'Egypte", 14 February 2011: https://www.francetvinfo.fr/monde/le-ministre-des-affaires-etrangeres-a-soutenu-lundi-que-l-algerie-n-est-pas-la-tunisie-n-est-pas-l-egypte_222835.html/ (Accessed on 26/09/2023).

(3) Fallon, James, Is Algeria next? Foreign Policy, 22 November 2011: https://foreignpolicy.com/2011/11/22/is-algeria-next/ (Accessed on 26/09/2023).

الدوحــة، في أكتوبر/ تشــرين الأول من العام 2006[1]. وحيــن انطلقت الثورة فتحــت الجزيــرة منابرها لنقل أحداثهــا نقلا حيا، على مدار الســاعة، بعد أن ألغت برامجها الاعتيادية. واســتمرت تغطيتها المباشرة لبقية الثورات من خلال حضورها الميداني في ســاحات الاحتجاج. وإذا كانت أحداث الثورة قد جرت في تلك الســاحات، فإن ســرديتها تشــكلت إلى حد كبير على شاشة الجزيرة. وبذلك تكون قطر، على حد تعبير كريستيان أولريكسن، قد "لعبت دورا حيويا في الأشهر الأولى الصاخبة من الربيع العربي، إذ هي بلورت، عبر شبكة الجزيرة الفضائية، سرديات الاحتجاج"[2].

2. العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي

مثلمــا اختلفــت المواقف من الثــورة اختلفت أيضا إزاء مســار الانتقال الديمقراطي، دعما أو مناهضة أو لا مبالاة. فبعد المفاجأة من قيام الثورة، بدأت المواقف الدولية والإقليمية من المسار الانتقالي تتوضح وتتحول إلى سياسات وبرامــج عمل وفق أجندات محددة. فقد دفعت الثورة التونســية وما تلاها من ثــورات عربية، خاصة فــي مصر وليبيا، البلدان الأوروبية إلى مراجعة سياســة الجــوار الأوروبي عامة، وإعادة التفكير في علاقاتها العربية وفي آليات التعاون التقليدية بينها وبين بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط. وخلافا لنوعية الدعم الذي كان يتلقاه نظام ابن علي، رغم ممارســاته الاســتبدادية وانتهاكه الواسع لحقوق الإنســان، بدت الدول الأوروبية متحمسة لدعم تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس بأشكال ووسائل مختلفة.

فــي الثامن من مــارس/ آذار 2011، أطلقت المفوضيــة الأوروبية مبادرة "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط" تستند إلى

(1) The Guardian, Tunisia breaks ties with Qatar over Al-Jazeera, 26 October 2006:
https://www.theguardian.com/media/greenslade/2006/oct/26/tunisiabreakstieswithqatar/ (Accessed on 26/09/2023).

(2) أولريكســن، كريســتيان كوتس، قطر والربيــع العربي: الدوافع السياســية والمضاعفات الإقليمية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 14 سبتمبر/ أيلول 2014 (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/ أيلول 2023)، https: / /carnegieendowment.org /sada /56730/ /

ثلاث ركائز أساسية، أولاها الانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات الدستورية وإصلاح القضاء ومكافحة الفساد. وثانيتها الشراكة مع المجتمع المدني، مع التركيز على تمكين الشباب. وثالثتها التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة، مع التركيز على دعم المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

جاءت المبادرة بناء على قراءة أوروبية، مفادها أن الثورات العربية "تعكس تحولات عميقة وستكون لها تداعيات على بلدان المنطقة والعالم والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص". ونظرا لما تحمله تلك التغييرات من قيم عالمية مشتركة، مثل احترام حقوق الإنسان والتعددية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، نصت المبادرة على "أن لا يظل الاتحاد الأوروبي متفرِّجا سلبيا، وأن يدعم بكل إخلاص آمال الشعوب في جوارنا للتمتع بنفس الحريات التي نعيش في ظلها ونعتبرها حقوقا لنا... فمصلحتنا مشتركة في أن يكون جنوب المتوسط ديمقراطيا ومستقرا ومزدهرا وسلميا[1]. في إطار مبادرة الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك، خصّص الاتحاد الأوروبي 17 مليون يورو دعما فوريا لمسار الانتقال الديمقراطي، وتمكين المجتمع المدني، وإنشاء إطار قانوني مناسب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووجَّه جزءًا من هذا المبلغ لدعم نشاط المجتمع المدني، وعيَّن فريقا من الخبراء لدعم الهيئات المشرفة على عمليات الإصلاح في المجالات السياسية والدستورية والقضائية[2].

وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه، ألقى الرئيس الإيطالي الأسبق، جيورجيو نابوليتانو، خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد فيه "أن العالم أمام مسؤولية واضحة ليس في مساعدة هذا الفجر الجديد ليصبح حقيقة فحسب، بل أيضا في التدخل حيثما تسعى الديكتاتورية والعنف والغموض إلى إيقاف ذلك المد". ودعا نابوليتانو أوروبا والمجتمع الدولي إلى دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال "تلبية نداء الحرية والعدالة الذي

(1) انظر وثيقة "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط"، المفوضية الأوروبية، بروكسل، 8 مارس/ آذار 2011،

https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0200:FIN:en:PDF/ (Accessed on 01/10/2023).

(2) المرجع نفسه.

تطلقــه مجتمعات كانت تعيش في كنــف العنف والقهر، والكف عن المفاضلة بين الاستقرار والديمقراطية"[1].

فــي هذا الســياق، قدمت العديد مــن الدول الأوروبية مســاعدات مادية وفنية لدعم التحول الديمقراطي في تونس باعتماد برامج شــراكة ثنائية ومتعددة الأطراف، بعضها موجه إلى الســلطة التنفيذية، وبعضها إلى الهيئات الدستورية، وبعضها خُصِّص لمنظمات المجتمع المدني وناشــطيه، تدريبا وتكوينا وتشبيكا وتمويلا وإكســابا للخبرة وبناء للقدرات. وكان استقبال البرلمان الأوروبي، في 6 فبراير/ شــباط 2013، للرئيس التونســي، منصف المرزوقــي، الذي ألقى فيه خطابا عن تحديات الانتقال الديمقراطي في بلاده، مناســبة للتعبير عن الإجماع الأوروبي على دعم هذه التجربة. وفي العام 2015، قدم الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات لتونس بلغت قيمتها 185 مليون يورو، منها 70 مليون يورو في إطار برنامج "امبرلا" لدعم الديمقراطيات الناشــئة[2]. وبين عامي 2019 و2021، نفَّذ مجلس أوروبا بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي "مشروع دعم الهيئات المستقلة في تونس"، وهو جزء من برنامج دعم المجتمع المدني والهيئات المستقلة (PASC) التابع للاتحاد الأوروبي[3].

على المســتوى السياسي، اعتُبرت زيارة الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، لتونس، في شــهر يوليو/ تموز 2013، وخطابه أمام المجلس التأسيســي دعما لتجربة تونس الانتقالية. فقد صرَّح بأن بلاده تثق في نجاح الانتقال الديمقراطي فــي مهد الانتفاضات التي شــهدها العالم العربي وترى أنــه يمثل نموذجا في بلدان الربيع العربي، ووعد بأن تحوِّل فرنسا 60 مليون يورو من ديون تونس إلى

(1) خطاب السيد جيورجيو نابوليتانو، رئيس جمهورية إيطاليا، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، نيويورك، مارس/ آذار 2011.

(2) بوابة رئاســة الحكومة، الاتحاد الأوروبي يمنح تونس هبة بأكثر من 70 مليون يورو، 28 مايو/ أيار 2015 (تاريخ الدخول: 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، http: / /www.pm.gov. tn /pm /actualites /actualite.php?id=8156&lang=ar /

(3) انظر موقع مجلس أوروبا، برنامج دعم الهيئات المســتقلة في تونس، 18 نوفمبر/ تشــرين الثانــي 2022 (تاريخ الدخول: 1 أكتوبر/ تشــرين الأول 2023)، https://www.coe.int/ar/ web/tunis/paii-t#{%2246740998%22:[0]}/

مشـــاريع استثمارية[1]. واستمر الموقف الفرنسي الرسمي الداعم لتجربة الانتقال الديمقراطي حتى الســـنوات الأخيرة قبيل الانقلاب. ففي فبراير/ شـــباط 2018، جـــدَّد الرئيـــس إيمانويل ماكرون تأكيد موقـــف بلاده في زيارة إلى تونس. وفي خطابه أمام مجلس النواب، قال ماكرون: "إن صفحة الربيع العربي لم تُطْوَ، فأنتم تعيشونها الآن وتحيونها. فتونس مهد الربيع الذي انطلق في 2011، لديها واجب إنجاح انتقالها الديمقراطي". وأشار إلى أن التونسيين "نجحوا في بناء دولة مدنية حيـــن كان الكثيرون يعتقدون أن الأمر مســـتحيل. لقد أثبتُّم كذب أولئك الذين يقولون: إن الديمقراطية لا تتماشى مع المجتمعات التي يوجد فيها الإسلام"[2].

إلى جانب فرنســـا، قررت ألمانيا، في 2014، تحويل جزء من ديون تونس إلى اســـتثمارات، دعما لمسارها الانتقالي وتخفيفا للأعباء عن اقتصادها. وتقدر قيمة الديون التي وقع تحويلها بـ60 مليون يورو. كما قررت زيادة عدد شركاتها المســـتثمرة في تونس بنحو 50 شـــركة جديدة. وكان عدد الشـــركات الألمانية العاملة في تونس قبل الثورة يقدر بـ250 شـــركة بحجم اســـتثمارات يبلغ نحو 497 مليون دولار، ويوفر نحو 55 ألف فرصة عمل[3]. في نفس السياق، قررت إيطاليا وبلجيكا تحويل جزء من ديونهما إلى اســـتثمارات في تونس، بواقع 25 مليون يورو للأولى و10 ملايين يورو للثانية. صحيح أن هذه المبالغ، مجتمعة، لم تكن كافية لمســـاعدة تونس على تجاوز مشـــكل المديونية الذي أثقل كاهل الاقتصاد ومثل عقبة رئيســـية أمام نجاح انتقالها الديمقراطي، ولكنها عبَّرت عن موقف أوروبي عام داعم لتجربة الانتقال الديمقراطي التونســـية. وكانت بعثات الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات منذ انتخابات المجلس التأسيسي إلى غاية

(1) دويتشـــه فيلـــه، الرئيس الفرنســـي: تونس نمـــوذج للانتقال الديمقراطي فـــي المنطقة، 5 يوليو/ تمـــوز 2013 (تاريخ الدخول: 1 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2023)، https: / /tinyurl. com /5c2rmcs3 /

(2) فرانـــس 24، ماكـــرون يشـــيد من تونس بالنهج الديمقراطي الســـلمي للثورة التونســـية، 1 فبراير/ شـــباط 2018 (تاريخ الدخول: 1 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2023)، https: / /tinyurl. com /3eexk5zw /

(3) انظر: العرب، ألمانيا تنفرد بزيادة اســـتثماراتها في تونس، 5 ديســـمبر/ كانون الأول 2015 (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2013)، https: / /tinyurl.com /2svm6n4t /

انتخابات 2019 الرئاسية والبرلمانية شكلا آخر من أشكال الدعم والمرافقة لهذه التجربة الناشئة.

وكان الموقف الأميركي أكثر شمولا في دعمه لمسار الانتقال الديمقراطي، وغطى عدة مجالات، سياسية واقتصادية وعسكرية. فإلى جانب الموقف الرسمي لإدارة الرئيس أوباما الذي أعلنت فيه، غداة سقوط نظام ابن علي، مساندتها الصريحة لتطلعات الشعب التونسي في بناء نظام ديمقراطي ودعوتها لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة في أقرب الآجال، قدمت الولايات المتحدة لتونس، في العام 2012، "حوالي 123 مليون دولار تمويلاً لدعم الاقتصاد، و8.850 ملايين دولار ضمن مبادرة الانتقال الديمقراطي، من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وقرابة 4 ملايين دولار من صندوق الديمقراطية التابع لوزارة الخارجية"[1]. إلى جانب المساعدات المالية، تلقت تونس أشكالا أخرى من الدعم الموجَّه لمنظمات المجتمع المدني، كما دأب الحزبان، الديمقراطي والجمهوري، إلى جانب معهد كارتر، على إرسال فرق متخصصة لمراقبة نزاهة الانتخابات. في الجملة، تجاوز حجم المساعدات المالية الأميركية لدعم الانتقال الديمقراطي منذ الإطاحة بنظام ابن علي، في العام 2011، المليار دولار[2]. وعلى صعيد الدعم العسكري والأمني، بلغت المساعدات الأميركية لتونس، بين عامي 2015 و2021، نحو 757 مليون دولار، توزعت على عدة برامج منها برنامج التمويل العسكري الأجنبي (FMF) وبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون (INCLE)، وبرنامج مكافحة الإرهاب، وبرنامج تدريب العسكريين التونسيين[3].

---

(1) الباي، معز، النفوذ الأمريكي في تونس: كيف أُنفقت مليارات الدولارات تحت غطاء المساعدات؟، موقع الكتيبة، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2022 (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2013)، https: / /tinyurl.com /yc8x2f2m/

(2) Tharoor, Ishaan, Tunisia's crisis tests Biden's democracy agenda, Washington Post, 28 July 2021: https://www.washingtonpost.com/world/2021/07/28/tunisias-crisis-tests-bidens-democracy-agenda/ (Accessed on 19/10/2023).

(3) Mena Defense, Tunisia to receive more US military aid in 2022, 21 November 2011: https://www.menadefense.net/north-africa/tunisia-to-receive-more-us-military-aid-in-2022/ (Accessed on 26/09/2023).

برغـــم الدعـــم المعلن من الجانب الأوروبي والأميركـــي، لم يكن العامل الخارجي كله داعما لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس، خاصة على المستوى العربـــي؛ حيث كان الانقســـام إزاء هذه التجربة واضحا. فالعالم العربي تشـــقه الخلافـــات حـــول العديد من القضايا حتى قبل ثـــورات الربيع العربي، وجاءت تلـــك الثـــورات لتضيف إليه محورا آخر من محاور الانقســـام. ويمكن أن نميز بخصوص الموقف العربي من المسار الانتقالي في تونس بين ثلاث فئات: فئة الدول التي شغلتها الإدارة المعقدة لمساراتها الذاتية خاصة في السنوات الأولى من العشرية، وفئة الدول التي لم تكن معنية بالثورة ولا بعملية الانتقال، فكانت مواقفها محايدة، وفئة الدول التي أبدت مواقف واتخذت سياســـات إما داعمة للتجربة، مثل الجزائر وقطر، أو ســـاعية لعرقلتها وإفشـــالها، ونعني الدول التي أصبحت تُعرف بمحور الثورة المضادة.

تراوح الموقف الجزائري في عمومه بين التأييد المبدئي والإسناد السياسي والمالي. فبعد التصريحات الرســـمية بضرورة احترام إرادة الشـــعب التونسي إثر فرار الرئيس ابن علي، وجَّه الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، رسالة إلى الرئيس المؤقت، فؤاد المبزع، بتاريخ 18 يناير/ كانون الثاني 2011، أعرب فيها عن ثقته في أن القيادة الجديدة "ستجد في

بالتـــوازي مـــع الدعم الجزائـــري، كان الدعـــم القطري لمســـار الانتقال الديمقراطي مســـتمرا ومتســـقا مع موقف الدوحة الـــذي كان داعما للثورة منذ بدايتهـــا، خاصة علـــى الصعيد الإعلامـــي. وبعد الثورة مباشـــرة، تكفَّلت قطر بمعالجة عدد من جرحى الثورة واســـتقبلت بعضهم في مستشفياتها. بعد ذلك، تركـــز الدعـــم القطري في الجانب الاقتصـــادي؛ حيث ظلت الدوحة على مدى العشـــرية الانتقالية المستثمر العربي الأول والأجنبي الثاني في تونس. وتنوعت الاستثمارات القطرية بين عدة قطاعات أبرزها الاتصالات والسياحة والبنوك[1]. وفـــي مايو/ أيار 2012، أعلنت قطر عن خطط لبناء مصفاة على ســـاحل خليج قابـــس فـــي الصخيرة يصل إنتاجها إلى 120 ألف برميل يوميا. وكان من شـــأن

(1) الهلالي، آمال، قطر تحافظ على ريادتها كأول مستثمر عربي في تونس، الجزيرة نت، 25 فبراير/ شـــباط 2020 (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، .https: / /tinyurl. com /5a5j6sp2 /

ذلك المشـــروع، الذي جاء لإحياء مشـــروع قديم بدأت مناقشته بين البلدين منذ تســـعينات القرن الماضي، "أن يســـمح لتونس بتكرير النفط القادم من ليبيا ومن أماكن أخرى، وتطوير إمكاناتها كمركز لتصدير المنتجات النفطية، وتوسيع الطاقة الإنتاجية لمصفاة بنزرت المتهالكة، البالغة 35 ألف برميل يوميا"[1].

فـــي العـــام 2012، قدَّمت قطـــر أيضا دعما في مجال ميـــزان المدفوعات لبنـــك تونس المركزي للتغلُّب على مشـــكلة تدهور الميزان التجاري، ودعمت شركة قطر الدولية للبترول التدريب المهني في قطاع النفط والغاز في تونس[2]. وأثناء مشـــاركته في مؤتمر تونس للاســـتثمار، في العـــام 2016، قدم أمير قطر دعمـــا ماليا بقيمة 1.25 مليار دولار، متعهدا بمواصلة بلاده الوقوف إلى جانب تونـــس ودعم تجربتها الديمقراطية. وكان النائب العام القطري، علي بن فطيس المري، قد نجح، في العام 2013، في مســـاعدة تونس على اســـترجاع جزء من أموالها التي نهبها النظام السابق[3]. ومع تقدم مسار الانتقال الديمقراطي وتزايد الصعوبـــات الاقتصادية، أنشـــأت قطر "صندوقا لدعم انتداب 25 ألف تونســـي للعمل بالدوحة"[4].

3. مواجهة "خطر النموذج الجيد"

يعـــود نحـــت عبارة "خطـــر النمـــوذج الجيـــد" (the threat of a good example) إلى عالم اللســـانيات الأميركي، نعوم تشومسكي، الذي اشتغل كثيرا

(1) African Energy, Qatar refinery play highlights Tunisian agenda, Issue 232, 01 June 2012: https://www.africa-energy.com/news-centre/article/qatar-refinery-play-highlights-tunisian-agenda/ (Accessed on 27/09/2023).

(2) أولريكسن، كريستيان كوتس، قطر والربيع العربي (مرجع سابق).

(3) صحيفـــة الرايـــة، النائب العام يُســـلم الرئيس التونســـي 28.8 مليـــون دولار، 12 أبريل/ نيســـان 2013 (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2023)،/ https: / /tinyurl.com/ ycsnwwy9 /

(4) انظر: حوار وزير التشغيل التونسي، عبد الوهاب معطر، مع صحيفة العرب القطرية، بتاريخ 9 مايو/ أيار 2012 (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)،/ https: / /alarab.qa/pdf /20120509_1336510800-4912.pdf /

على تفكيك آليات السلطة وكشف الأساليب التي تمارسها القوى المهيمنة، سواء داخل الدولة أو على صعيد الساحة الدولية، من أجل ترسيخ هيمنتها واحتواء فكرة القيادة عن طريق القدوة الحسنة[1]. فتأثير القدوة الحسنة ينتقل عبر الاقتداء، الذي يشكل بدوره نوعا من العدوى التي لا يمكن وقف انتشارها إلا بكسر بعض حلقاتها أو كلها. ويضرب تشومسكي، للتدليل على فكرته، أمثلة لدول صغيرة حاولت النهوض والتخلص من التبعية والهيمنة الخارجية عبر تحقيق بعض النجاحات، ولكن القوى الكبرى واجهتها بالتدخل المباشر عبر ممارسة الضغوط وفرض العقوبات وتنسيق الانقلابات وغيرها.

يمكن لعبارة مواجهة "خطر النموذج الجيد" أن تساعدنا في فهم الجهود المركزة التي بُذلت، على مدى سنوات، في الداخل والخارج، لإفشال النموذج التونسي في الانتقال الديمقراطي. فعلى الجانب الآخر من الداعمين للتجربة التونسية، كانت بعض الدول، على رأسها دولة الإمارات، أشد أعداء الثورات العربية وأكثر الناشطين لإفشال التحول الديمقراطي في العالم العربي. فبعد دعمها السخي للانقلاب العسكري في مصر، في يوليو/ تموز 2013، بدأت العمل على إفشال باقي التجارب الانتقالية، وكانت تونس هدفا رئيسيا لتلك الجهود. ونظرا لصعوبة العثور على مراجع توثق الموقف الإماراتي من الانتقال الديمقراطي في تونس من قبيل النصوص والبيانات والتصريحات الرسمية، سنعتمد في قراءة ذلك الموقف على عدد من المؤشرات، منها السلوك السياسي والإعلامي لأبو ظبي وتحالفاتها الإقليمية وداخل تونس، إلى جانب تصريحات بعض الشخصيات القريبة من دوائر الحكم.

لا يخفى على المتتبع لموقف الإمارات من ثورات الربيع العربي موقعها القيادي لما يُعرف بـ"الثورة المضادة" على المستوى الإقليمي، انطلاقا من رؤية تعتبر أن الثورات حدثت نتيجة مخطط خارجي هدفه إثارة الفوضى وضرب الاستقرار في المنطقة. نجد صدى تلك الرؤية في حديث ولي العهد آنذاك، محمد بن زايد، مع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، حين أوشكت الثورة المصرية على الإطاحة بمبارك. فقد عبَّر ابن زايد لأوباما في تلك الأجواء عن خشيته من سقوط ثمانية أنظمة أخرى في حال سقط نظام مبارك وتسلم الإخوان المسلمون

(1) Chomsky, Noam, What Uncle Sam Really Wants, Odonian Press 1992, p 22.

السلطة في مصر[1]. لذلك عارضت الإمارات الثورة المصرية، ونسقت جهودها مع البلدان التي تحمل نفس الرؤية ونفس الخشـية، للإطاحة بها. فتحالفت مع وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسـي، الذي انقلـب، في يوليو/ تموز 2013، على نظام الرئيس المنتخب، محمد مرسي، وضخَّت في خزائنه مليارات الدولارات لتثبيت قواعد حكمه. ومنحته، إلى جانب السعودية والكويت، في الأيام الأولى للانقلاب، مسـاعدات ماليـة قدرها 12 مليار دولار[2]. ثـم ارتفعت قيمة تلك المسـاعدات خلال السـنوات اللاحقة لتبلغ في العام 2018 أكثر من 90 مليار دولار[3].

وفي اليمن، سـاندت الإمارات تحالف أنصـار الله الحوثيين مع الرئيس المخلوع، علي عبد الله صالح، الذي مهَّد للانقلاب على نتائج الحوار الوطني في العام 2014، وعلى المنظومة السياسـية التشـاركية التي بدأت تتشكل على أساسها، والتي لعب فيها حزب الإصلاح ذو الخلفية الإسلامية دورا أساسيا[4]. وفي ليبيا، تحالفت أبو ظبي مع اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، المناهض للثورة ولمخرجاتها السياسية، فدعَّمت الانقلاب الذي نفذه تحت اسم "عملية الكرامة" في العام 2014، وزودته بالسلاح واستقبلته في عاصمتها كقائد للجيش الليبي[5]،

(1) Obama, A Promised Land, Ibid. p. 647.

(2) ضـو، مـارك، الرياض تمنح "الضوء الأخضر" للجيش المصري في صراعه مع الإخوان، فرانس 24، 23 أغسـطس/ آب 2013 (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشـرين الأول 2023)، https: / /tinyurl.com /4y3uk8bb /

(3) انظـر، القبـس الكويتيـة، 92 مليار دولار دعـم خليجي للقاهرة منذ ثـورة 25 يناير، 19 مـارس/ آذار 2019 (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشـرين الأول 2023)،.https: / /tinyurl com /4wkr2x8w /

(4) انظر: منتدى السياسـات العربية، الدور الإماراتي والمصالح السـعودية في اليمن.. تكاملٌ أم تنافس؟، (د.ت) (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشـرين الأول 2023)،.https: / /tinyurl com /3xhsf6by /

(5) فـاروق، علا، لمـاذا تجدد الإمارات دعمها للـواء المتقاعد خليفة حفتر؟، عربي 21، 12 أبريل/ نيسـان 2017 (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشـرين الأول 2023)،.https: / /tinyurl com /bddmzcth /

وســاندته في معاركه اللاحقــة ضد الحكومة المعترف بها دوليا، برئاســة فايز الســراج، وشاركت طائراتها الحربية في عمليات قصف جوي للأراضي الليبية. وقبــل ذلــك، حين بدأت رياح الثورة تهب على الســاحة الخليجية، شــاركت الإمارات مع الســعودية، في 2011، ضمن قوات درع الجزيرة، لإخماد انتفاضة البحرين وتثبيت حكم آل خليفة بدعوى مواجهة التهديد الإيراني في المنطقة.

في سياق هذه السياسات الإقليمية وما ترتب عليها من تحالفات مع القوى المحلية المضادة للثورة في مختلف بلدان الربيع العربي، لم تتوقف جهود أبو ظبي في إعاقة مسار الانتقال الديمقراطي في تونس. وكانت ثلاثية الثورة والديمقراطية والإسلاميين محورا واحدا تركزت الجهود، ووُضعت الإستراتيجيات لمواجهته. ويمكن اعتبار تغريدات القائد العام لشــرطة دبي الســابق، ضاحي خلفان، على حســابه في تويتر مؤشــرا على تلك السياسات. فبعد نجاح الانقلاب على نظام مرســي في مصر، شــنَّ خلفان، في العاشر من يوليو/ تموز 2013، هجوما على حكومة الترويكا بقيادة حركة النهضة ودعا التونســيين إلى إســقاطها، قائلا: إن "مصير إخوان تونس كمصير إخوان مصر، وإنهم سيسقطون خلال 18 شهرا"[1]. ولا يبدو أن تحديد ذلك التاريخ جاء عبثا، بل كان تعبيرا عن تكثيف النشــاط الإماراتي في تونس وأن نتائجه بدأت تلوح في الأفق. كما أنه يتزامن مع انتخابات 2014 التي أسفرت بالفعل عن فوز حزب نداء تونس بزعامة الرئيس الباجي قايد السبسي. وربما كانت أبو ظبي تعوِّل على التعاون مع السبسي لتنفيذ أجندتها في تونس، إلا أن مصادر في حركة النهضة نقلت عنه رفضه "عرضا خياليا" من دولة الإمارات لإنهاء تحالفه مع الحركة وإقصائها من الحكم[2].

(1) انظر: باب نت، ضاحي خلفان: سنة ونصف لإسقاط حكومة الإخوان في تونس، 10 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشــرين الأول 2023)، https: / /www.babnet. net /rttdetail-68161.asp /

(2) انظر ما نقلته وكالة الأناضول عن رئيس مجلس شورى حركة النهضة، عبد الكريم الهاروني، بهذا الشأن:

ونَّاس، يسرى، النهضة: السبسي رفض عرضا ماليا خياليا من الإمارات لإقصائنا، الأناضول، 5 يوليو/ تمــوز 2020 (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشــرين الأول 2023)، https: / /tinyurl. com /yc4syzph /

وفي أغسطس/ آب 2018، كشف موقع موند أفريك (Mondafrique) الفرنسي أن إقالة رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، لوزير داخليته، لطفي براهم، أحبط مخططا إماراتيا كان يحاول الدفع ببراهم لتولي رئاسة الحكومة ثم إقالة السبسي لأسباب صحية، في تكرار لسيناريو ابن علي-بورقيبة. وأشار الموقع إلى أن أجهزة الاستخبارات الفرنسية والألمانية والجزائرية هي التي ساعدت على إحباط هذا المخطط بإبلاغ السلطات التونسية عن أنشطة براهم ولقاءاته مع المسؤولين الإماراتيين[1]. وبعد انتخابات 2019، تصاعد نشاط زعيمة الحزب الحر الدستوري، المعروفة بعدائها للثورة، تحت غطاء الإعلام الإماراتي المكثف، وسعت إلى تعطيل سير جلسات البرلمان بشتى الوسائل، بما في ذلك الاعتصام في مقر المجلس رفقة كتلتها البرلمانية. وتركزت مطالبها حول سحب الثقة من رئيس المجلس، راشد الغنوشي، وتصنيف حركة النهضة ضمن قائمة الإرهاب. ورأى كثيرون في تلك التحركات تنفيذا لسياسة الإمارات في ترذيل المسار الديمقراطي وتهيئة الأجواء للانقلاب عليه[2]. وما عزز من هذا التقدير، احتفاء الإعلام الإماراتي بتلك التحركات، حتى إن ضاحي خلفان غرَّد، في 19 يناير/ كانون الأول 2020، مادحا السيدة موسي بقوله: "امرأة بألف رجل... لقَّنت الغنوشي درسا سيخلده التاريخ". ولم يتأخر الأمر كثيرا حتى غرَّد ضاحي خلفان مجددا، بتاريخ 22 يوليو/ تموز 2021، مستبقا انقلاب قيس سعيد بثلاثة أيام، معلنا عن "أخبار سارة... ضربة جديدة.. قوية.. جاية للإخونجية".

4. ما بعد الانقلاب: ضغط محسوب ومساندة فاعلة

بعد انقلاب 25 يوليو/ تموز وإيقاف المسار الانتقالي، تغيرت المواقف الخارجية نسبيا. فالموقف الفرنسي ظهر في البداية مرتبكا إزاء تفعيل سعيد

(1) Beau, Nicolas, Tunisie, les ambitions déçues de Lotfi Brahem, Mondafrique, 3 August 2018: https://mondafrique.com/politique/tunisie-lalliance-ratee-des-emiratis-avec-lotfi-brahem/ (Accessed on 04/10/2023).

(2) انظر مقال العرقوبي، أنيس، عبير موسى.. مشروع إماراتي آخر في تونس يثبت خيبته، الذي يرصد فيه مواقف الأحزاب والكتل البرلمانية، نون بوست، 6 يونيو/ حزيران 2020 (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، https://www.noonpost.com/37250/

الإجـــراءات الاســـتثنائية واكتفى "بمتابعة تطور الوضع السياســـي وإبداء الرغبة في احترام ســـيادة القانون والعودة إلى أداء المؤسسات عملها على نحو طبيعي في أقرب وقت"[1]. وحين تأكدت باريس أن المؤسســـات لن تعود لأداء عملها الطبيعـــي، أعلنـــت دعمها الكامل للانقلاب ولخارطـــة طريقه. وقد أكد الرئيس الفرنسي ذلك الدعم في اتصاله بقيس سعيد، في السابع من أغسطس/ آب 2021، وإعلانه أن "تونس يمكنها أن تعتمد على دعم فرنسا لمواجهة كل التحديات"[2]. وفي الدورة 18 لقمة الفرنكفونية التي انعقدت في تونس، خلال يومي 19 و20 نوفمبر/ تشـــرين الثاني 2022، أعلن ماكرون عن منح فرنسا قرضا لتونس بقيمة 200 مليون يورو لمواجهة التحديات الاقتصادية[3].

ورغم ما بدا عليه الموقف الأوروبي من توحُّد في التعبير عن خشـــيته من توظيف الإجراءات الاستثنائية لتركيز حكم سلطوي، ودعوته المتكررة لسعيد إلى استئناف المسار الديمقراطي والعودة إلى النظام الدستوري، فإن ذلك الموقف لم يشـــكل ضغطا حقيقيا، خاصة في غياب أي إجراءات عملية. هذا الموقف عبَّر عنه المســـؤولون الأوروبيون في زيارات متتالية لتونس بعد الانقلاب، وورد في بيانـــات الدول والهيئات الأوروبية، مثل بيـــان المفوضية الأوروبية، الذي صدر بمناســـبة زيارة مســـؤول السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد، جوزيب بوريل، فـــي 10 ســـبتمبر/ أيلول 2021. فقـــد دعا البيان إلى "عـــودة البرلمان والحفاظ

(1) انظر بيان وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2021 على موقع وزارة أوروبا والشـــؤون الخارجية (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2023)، https://tinyurl.com/bd2sue3p/

(2) بخصوص هذه المكالمة الهاتفية، انظر موقع وزارة الخارجة الفرنسية:
Entretien Téléphonique avec M. Kaïs Saied, Président de la République Tunisienne, 7 Agust 2021:
https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2021/08/07/entretien-telephonique-avec-m-kais-saied-president-de-la-republique-tunisienne (accessed on 16/09/2024).

(3) يورو نيوز، فرنســـا تمنح تونس قرضا بقيمة 200 مليون يورو، 19 نوفمبر/ تشـــرين الثاني 2022 (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)،
https://arabic.euronews.com/2022/11/19/france-lends-tunisia-200-million-dollars-emmanuel-macron-kais-saied

على المكتسبات الديمقراطية باعتبارها السبيل الوحيد لضمان استقرار البلاد وازدهارها. وأكد على تشبث الاتحاد الأوروبي بترسيخ الديمقراطية في تونس واحترام دولة القانون والحريات الأساسية"[1]. وكان سفراء مجموعة الدول السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان) لدى تونس قد دعوا قيس سعيد قبيل زيارة بوريل إلى "العودة للنظام الدستوري الذي يقوم فيه البرلمان المنتخب بدور كبير"[2]. في مقابل البيانات، لم يتوقف الاتحاد الأوروبي عن تقديم المساعدات المالية لتونس، فيما اعتُبر دعما للانقلاب وتخفيفا للضغط عليه، خاصة في مواجهة الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد التونسي.

في سياق هذه المواقف، كان الموقف الأميركي أكثر وضوحا في التأكيد على أن إجراءات سعيد الاستثنائية تُعدُّ خروجا عن المسار الديمقراطي. ورغم أن الولايات المتحدة امتنعت رسميا عن وصف ما حدث بالانقلاب، نظرا لما يرتبه ذلك من إجراءات قانونية في تعاملها مع الدولة التونسية، إلا أنها ومنذ الأيام الأولى، بذلت جهودا متواصلة في شكل تصريحات وبيانات رسمية وزيارات قامت بها عدة وفود لتونس. فكان في البداية تصريح جين ساكي، المتحدثة باسم البيت الأبيض، بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2021، الذي أشارت فيه إلى أنه "لا يزال من المبكر الحكم على إجراءات الرئيس التونسي بأنها انقلاب، مؤكدة أن وزارة الخارجية الأميركية سوف تقوم بتحليل قانوني لما حدث[3]. وفي

(1) انظر محتوى بيان المفوضية الأوروبية في كلمة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ونائب رئيسة المفوضية الأوروبية، جوزيب بوريل، خلال زيارته إلى تونس بتاريخ 10 سبتمبر/ أيلول 2021 (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2024)، https://tinyurl.com/2w7yva3v/

(2) نُشر بيان مجموعة السبع على موقع السفارة البريطانية في تونس بتاريخ 6 سبتمبر/ أيلول 2023.

GovUK: G7 Ambassadors in Tunisia issue joint statement: 6 September 2021: https://www.gov.uk/government/news/g7-ambassadors-in-tunisia-issue-joint-statement-6-september-2021/ (accessed on 16/09/2024).

(3) بي بي سي نيوز عربي، الأزمة في تونس: واشنطن تحث الرئيس قيس سعيد على احترام الديمقراطية وإجراء حوار مع الأطراف السياسية، 27 يوليو/ تموز 2021 (تاريخ الدخول: 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57979957/

مسعى لمواصلة الضغط على السلطة من أجل تطبيق الدستور وعودة البرلمان، أجرى وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، في ذات اليوم مكالمة هاتفية مع الرئيس سعيد "حثه فيها على احترام الديمقراطية والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، التي تُعد الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في تونس"[1]. وبعد المكالمة، أصدرت وزارة الخارجية بيانا حمل نفس المعنى وشدَّد على ضرورة معالجة الأزمة السياسية في إطار حوار وطني يشمل مختلف الأطراف. إلى جانب وزير الخارجية، أجرى مستشار الرئيس بايدن للأمن القومي، جيك سوليفان، اتصالا بالرئيس سعيد، في 31 يوليو/ تموز، أكد فيه دعم الإدارة الأميركية للديمقراطية في تونس، وشدَّد على ضرورة احترام الحقوق الأساسية والمؤسسات المنتخبة والالتزام بسيادة القانون والعودة السريعة إلى المسار الديمقراطي[2].

وعلى المستوى البرلماني كانت مواقف عدد من النواب لافتة. فقد زار تونس، خلال يومي 4-5 سبتمبر/ أيلول 2021، وفد من الكونغرس، على رأسه السيناتور الديمقراطي، كريس مورفي، والتقى بالرئيس وبأعضاء من مجلس نواب الشعب وممثلي منظمات المجتمع المدني. وتمثلت رسالة الوفد الأساسية في إبلاغ الجهات التي التقاها موقف الولايات المتحدة الداعم للتجربة الديمقراطية التونسية والحريص على حماية الحريات المدنية وحقوق الإنسان. من جهته، قاد السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام، حملة مساندة للديمقراطية التونسية، معتبرا أن تونس "هي المكان الذي بدأت فيه حركة العالم العربي نحو الديمقراطية، وأن التردد في مواجهة الاعتداء عليها سيقضي على هذه الحركة". وحثَّ الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية على التحرك ووقف التدحرج قبل أن يخرج

(1) المرجع نفسه.

(2) انظر بيان المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي، إيميلي هورن، حول مكالمة مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، مع الرئيس التونسي، قيس سعيد، بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2021، (تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)،
https://tn.usembassy.gov/ar/readout-by-nsc-spokesperson-emily-horne-of-national-security-advisor-jake-sullivans-call-with-president-kais-saied-of-tunisia/.

الوضع عن السيطرة[1]. وبعد الاستفتاء على الدستور الجديد، زار تونس، في شهر أغسطس/ آب 2022، وفد آخر من أعضاء الكونغرس للاطلاع على حقيقة الأوضاع.

تخللت هذه الزيارات وأعقبتها جهود متعددة للضغط على الرئيس سعيِّد ودفعه للعودة إلى المسار الديمقراطي، بما في ذلك إمكانية مراجعة المساعدات المالية التي تتلقاها تونس من الولايات المتحدة تحت عناوين مختلفة، والضغط على المؤسسات المالية الدولية لجعل الاقتراض أكثر صعوبة. ولكن، يبدو أن أولويات الإدارة الأميركية قد تغيرت لغير صالح الديمقراطية في المنطقة العربية، خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا واشتداد التوتر في منطقة الهندوباسيفيك.

على الصعيد العربي، كانت مصر والإمارات والجزائر أكثر الدول دعما لقيس سعيد بعد الانقلاب، رغم الاختلاف بينها في التعامل مع مرحلة الانتقال الديمقراطي ومع ملفات إقليمية أخرى مثل ليبيا والتطبيع مع إسرائيل وسد النهضة الإثيوبي. وإذا كان الموقفان، المصري والإماراتي، مفهومين في سياق الربيع العربي والحركة المضادة للثورة وما نتج عنهما من انقلابات على تجارب الانتقال الديمقراطي ومعارك مفتوحة مع الإسلاميين، فإن الموقف الجزائري يصعب تفسيره. فالجزائر لم تكن معادية للمنظومة السياسية التي نشأت في تونس بعد الثورة، بل كانت تربطها بها وبفاعليها الأساسيين علاقات متميزة، بما في ذلك حركة النهضة. ولم تنخرط في الحركة المضادة للثورة وفي إستراتيجياتها الإقليمية المناهضة للديمقراطية ولخيارات الشعوب. ومع ذلك، قدَّمت لسعيِّد دعما صريحا وثابتا بعد إعلانه الإجراءات الاستثنائية وما تلاها من محطات، رغم المعارضة السياسية والعزوف الشعبي الواسع. وكان الدعم الجزائي أكثر وضوحا في الفترات التي بدا فيها نظام سعيد في حالة عزلة دولية؛ حيث توالت زيارات المسؤولين الجزائريين إلى تونس محمَّلة برسائل التأييد والإسناد المالي

(1) Rogin, Josh, Biden must try harder to stop the coup in Tunisia, Washington Post, 26 July 2021: https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/07/26/biden-act-coup-tunisia-democracy/ (accessed on 19/10/2023).

والسياسي. وبقطع النظر عن حسابات الجار الغربي وراء هذا الدعم، فإن تصريح الرئيس تبون بأن "هناك مؤامرة تحاك ضد تونس" وأن "الجزائر لن تتخلى عنها" تكشـف أن رواية السـلطة في تونس هي التي أصبحت تقود الموقف الجزائري وتشـكله[1]. وليس واضحا إن كان دفع تونس لتغيير مواقفها من بعض القضايا الإقليمية مثل قضية الصحراء، وحرف الدبلوماسية التونسية عن حيادها التقليدي، بعض ما تطلبه الجزائر لقاء دعمها لقيس سعيِّد!

(1) انظر مقابلة الرئيس عبد المجيد تبون مع قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 23 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، https://tinyurl.com/4rxxs63u/

الفصل الثامن

عودة الديمقراطية

شروط إمكانها وعوامل استدامتها

نجـــح انقلاب 25 يوليو/ تموز 2021 على مســـار الانتقال الديمقراطي في غلق قوس التجربة التونســـية التي حاولت على مدى عشـــر سنوات الخروج من دائرة الاســـتثناء العربي. لم يكتف الانقلاب بإيقاف المســـار الانتقالي بل باشر وضع لبنات مســـاره الخاص لإقامة ما يســـميه قيس ســـعيِّد البناء القاعدي. في الأثنـــاء، زُجَّ بالعشـــرات من قيادات المعارضة السياســـية في الســـجن ودُفعت الأجسام الوسيطة من نقابات وأحزاب سياسية ومنظمات مدنية إلى الانكفاء أو تجميد نشاطها، محافظة على الوجود وتفاديا للتصادم مع آلة الانقلاب الدعائية والسياسية والقضائية.

لم تكن وقفة رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، ونائبته، سميرة الشواشي، فجر الســـادس والعشـــرين من يوليو/ تموز 2021، مخاطبيْن الضابط الذي يغلق بوابة البرلمان بدبابته، كافية لإطلاق حركة احتجاجية شعبية آنية ضد الانقلاب. ولكن ذلك الموقف الرافض للانقلاب، ما لبث أن انطلق بداية شـــهر ســـبتمبر/ أيلول من العام نفســـه في شـــكل تحركات ميدانية في إطار ما سمي بمبادرة "مواطنون ضـــد الانقلاب". فقد جمعت تلك المبادرة طيفا مختلفا ألوانه من السياســـيين والمواطنين ونشـــطاء المجتمع المدني. ورغم تغيير واجهة الحركة الاحتجاجية بعد أشهر من نشاط تلك المبادرة المواطنية وتوسيعها بتشكيل "جبهة الخلاص الوطني" برئاســـة أحمد نجيب الشـــابي، مضى ســـعيِّد في تنفيذ خارطة طريقه التـــي أعلنها في منتصف ديســـمبر/ كانون الأول دون تعديـــل أو مراجعة تأخذ بعيـــن الاعتبار أيًّا من مطالب معارضيـــه. على رأس تلك المطالب: العودة عن "الإجراءات الاستثنائية" واستئناف المسار الديمقراطي في إطار دستور 2014.

مضى ســـعيِّد في تنفيذ خارطة طريقه بتنظيم انتخابات رئاسية، في أكتوبر/ تشرين الأول 2024. وفيما بدا تغييرا لموقفها من المعارضة الجذرية للانقلاب إلى المشـــاركة في الانتخابات، اختارت بعض الشـــخصيات والقوى السياســـية منافســـة سعيِّد، الساعي بكل الوســـائل لتمديد حكمه بعهدة ثانية. ورغم انعدام فرص المنافسة العادلة لغياب الشروط الدنيا لانتخابات حقيقية، فإن إدامة الحركية

السياسية، ولو في حدها الأدنى، من خلال المشاركة والتعبئة الجماهيرية، أبقت على جذوة الأمل في التغيير السلمي، وفي عودة الديمقراطية في وجه محاولات القضاء على أي فعل سياسي منظم. ولكن الأمل في التغيير، في غياب معارضة فاعلة ونقابات ضاغطة وإعلام مستقل وشارع متحرك، لن يكون كافيا، خاصة بعد فوز سعيِّد بعهدة رئاسية ثانية ستمتد إلى عام 2029. فهل بقيت في تونس حظوظ فعلية لعودة الديمقراطية واستئناف مسارها الذي تعطل؟ ما شروط عودتها؟ وما السبيل لاستدامتها إن عادت؟

لقد تركت تجربة الانتقال الديمقراطي بين 2011 و2021 آثارا يمكن البناء عليها لاستئناف المسار أو بناء تجربة جديدة. بعض تلك الآثار نفسي وذهني وبعضها ثقافي ومعرفي وبعضها مؤسسي وقانوني، تشكل في مجموعها رصيدا لدى الكثير من التونسيين لا يتوافر في باقي البلدان العربية.

لا شك أن الطريقة التي انتهت بها عشرية الانتقال الديمقراطي، وحجم التشويه الذي نالها، سواء من معارضي الثورة والديمقراطية أو بسبب ممارسات بعض شركاء المسار الانتقالي، صنع لتلك العشرية صورة منفِّرة لدى الكثيرين، وخلق لها الكثير من الأعداء. ولكن، ما مرَّ به التونسيون تحت حكم قيس سعيِّد الفردي المطلق من ضغوط وأزمات على جميع الأصعدة، أعاد لتلك العشرية بعض الاعتبار، وعزَّز حجة القائلين بأن البديل عن الديمقراطية لا يمكن أن يكون أفضل منها. لذلك تبدو عودة الديمقراطية إلى تونس إمكانا واقعيا يحتاج تحققه إلى استجماع عدد من الشروط.

1. استئناف أم دمقرطة من جديد؟

فكرتان أساسيتان يدور حولهما النقاش بشأن عودة الديمقراطية إلى تونس، إحداهما ترتكز إلى مقولة الاستئناف، أي استئناف مسار الانتقال الديمقراطي من حيث توقف في الخامس والعشرين من يوليو/تموز 2021 بفعل "التدابير الاستثنائية". ويمكن إدراج بعض التحركات الاحتجاجية التي أعقبت الانقلاب مثل انعقاد عدد من جلسات البرلمان السابق، وتحركات جبهة الخلاص الوطني ومطالبها السياسية في إطار فكرة الاستئناف. والثانية تدعو إلى الدمقرطة من جديد أو إعادة الدمقرطة (redemocratization)، أي اعتبار المسار الأول منتهيا

والتأسيس لتجربة جديدة، قد تستفيد من عشرية الانتقال الديمقراطي، ولكنها لا تسعى إلى استئنافها.

فـي كلتـا الحالتين، ثمة حاجة أكيدة إلى الانـطلاق من نقد مزدوج: نقد جماعي للتجربة الأولى من أجل الوقوف على عيوبها وأسباب تعثرها ثم توقفها، وكذلـك بهـدف إبراز نقاط قوتها وتقدير مـا أنجزته في الواقع وما أضافته إلى الحياة السياسـية التونسية وإلى تجارب الانتقال الديمقراطي عامة. ونقد لحملة التشويه التي استهدفت تلك التجربة بصورة منهجية، فطمست الكثير من الحقائق وغطت على الكثير من الإنجازات وخلقت وقائع بديلة وأنتجت سردية مضللة سـيكون لها دور فاعل في تعقيد أي محاولة لعودة الديمقراطية، سواء من باب الاستئناف أو من باب الدمقرطة من جديد.

هـذه العملية النقدية المزدوجة ضروريـة للتمييز بين الزيف والحقيقة في الصورة التي رسمها خصوم المسار الديمقراطي ونجحوا في تسويقها على نطاق واسع تحت لافتة "العشرية السوداء" من ناحية، وفي صورة الاستثناء الديمقراطي التونسي والنجاح العربي الوحيد من ناحية أخرى. وقد ينتهي الأمر إلى صياغة سردية جديدة تجمع الحقيقة في الجانبين وتكشف الزيف في الصورتين، وتكون قاعدة لتجاوز مشترك للسرديتين معا. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بجهد نقدي جماعي متسلِّح بالجرأة والنزاهة السياسية والأخلاقية.

2. عوائق الاستئناف

ترافق تفعيل "التدابير الاسـتثنائية" ووقف المسـار الانتقالي مع شعار ظل يؤطر الخطاب السياسـي لقيس سـعيد وأنصاره ومناهضي الثورة والديمقراطية عمومـا، مفـاده أن "لا عودة إلى الوراء". والمقصـود بذلك أن تجربة الانتقال الديمقراطي قد انتهت إلى غير رجعة وأن ما بعدها سيسير في اتجاه واحدة يمتنع معه استئناف ذلك المسار. وبالفعل، لم يكن ما أقدم عليه سعيد بعد انقلابه من باب الإصلاح والتطوير والتجاوز في إطار الاسـتمرارية، بل خطَّ لنفسـه مسارا جديدا يقوم على تصفية حساب شاملة مع المرحلة السابقة بمؤسساتها ومواثيقها ورموزها، ويتعارض في الوقت ذاته مع الديمقراطية فلسـفة في الحكم ونهجا تشاركيا في إدارة الشأن العام. فصاغ دستورا شرَّع من خلاله ما جمع بين يديه

في الواقع من سلطات مطلقة، وأقام برلمانا لم تتجاوز نسبة منتخبيه من عموم الشعب العشرة بالمئة، ونظَّم انتخابات رئاسية صورية استخدم فيها مختلف أجهزة الدولة لإقصاء منافسيه قبل الاقتراع وضمان الفوز في كل الحالات.

ليست الخطوات التراكمية التي قطعها سعيد في سعيه لبناء نظامه القاعدي هي فقط ما يعوق استئناف المسار الانتقالي من حيث توقف. وليست الصورة المشوهة لعشرية الانتقال الديمقراطي التي أسهمت في صناعتها آلة إعلامية وسياسية محترفة ظلت تعمل دون توقف لعقد كامل في تأجيج حملة سياسية وإعلامية منسقة، هي فقط ما يُفقد محاولات الاستئناف قاعدتها الجماهيرية ويظهرها في عزلة عن الناس. فالاختلاف بين شركاء المسار حول طبيعته ونتائجه ومسؤوليات الفاعلين فيه، وحول إمكانية العودة إلى ما قبل 25 يوليو/ تموز بدستوره ومؤسساته ونخبه وقواه السياسية، يُعد أيضا عاملا أساسيا في ترجيح تجاوز فكرة الاستئناف إلى فكرة الدمقرطة من جديد. لقد تراكمت في طريق استئناف المسار الانتقالي تعقيدات كثيرة وعوامل نفسية سلبية غذَّاها تبادل الاتهامات وتقاذف المسؤوليات عن فشل التجربة الأولى، دون مراجعة جدية أو نظر في المرآة العاكسة.

3. الدمقرطة من جديد

تطرح الأدبيات التي اشتغلت على تجارب إعادة الدمقرطة أفكارا مهمة وتعرض نماذج عملية يمكن الاستفادة منها في سياق مناقشة الحالة التونسية. وهي في عمومها تنطلق من فكرتين أساسيتين، الأولى أن إعادة الدمقرطة لا تعني استمرارا لتجربة سابقة أو استئنافا لها من جديد. والثانية أنها ليست تأسيسا على فراغ، بل تحتاج إلى تجربة سابقة ترجع إليها وتستفيد منها وتبني عليها.

في هذا السياق، كتبت سيلينا سوزا (Celina Souza) عن تجربة البرازيل ودور اللامركزية التي تتمتع بها الأقاليم، خاصة على الصعيدين المالي والسياسي في تسهيل العودة إلى الديمقراطية[1]. وكتب لورنس وايتهاد عن تشيلي، التي

(1) Souza, Celina, Redemocratization and Decentralization in Brazil: The Strength of the Member States, Journal of Development and Change, Volume 27, Issue3, July 1996, Pages 529-555.

مــرت بتجربة ديمقراطية أولى قبل انقلاب بينوشــيه في العام 1973 وما أدخله من تغييرات واســعة على النظام السياسي. فقد خلّفت التجربة الانتقالية الأولى تراثا مؤسســيا ونخبة سياسية اســتطاعت، بعد الإطاحة بديكتاتورية بينوشيه، أن تبنــي تجربــة ديمقراطية جديدة تخلصت إلى حــد كبير من العوامل التي كانت وراء إخفاق التجربة الأولى[1].

وعن الدروس المســتفادة من سقوط تجارب الدمقرطة في أميركا اللاتينية عامة، ناقش عدد من الباحثين تجارب الأرجنتين وتشيلي والأورغواي وفنزويلا. وخلصوا إلى ضرورة "التعلم الجماعي المســتمر" من التجربة والاســتثمار في "النجاحات السابقة" من أجل "إعادة بناء الديمقراطية"[2]. وكتب صامويل ديكالو (Samuel Decalo) عن فشل التجارب الأولى من الدمقرطة في عدد من البلدان الإفريقية، وعن بداية الموجة الثانية مع تهاوي عدد من الأنظمة التي كانت قائمة على نموذج الحزب الواحد بعد استشراء الفساد وتخييم شبح الإفلاس وتنامي الضغــوط الاجتماعية المطالبة بالإصلاح السياســي والاقتصادي، التي تزامنت بدورهــا مــع موجة الدمقرطة في بلدان أوروبا الشــرقية نهاية الثمانينات وبداية تســعينات القرن العشــرين[3]. من جهتها، بحثت كارولينا هيرناندیز (Carolina Hernandez) التحديــات التي واجهت إعادة الدمقرطة في الفلبين، خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وانتهت إلى أن توفير حلول على هذا الصعيد من شأنه أن يجعل التجربة الجديدة أصلب وأكثر استدامة[4].

في الســياق التونســي، لا تعني الدمقرطة من جديد التخلي عن منجزات عشــرية الانتقال الديمقراطي ومكتســباتها بأية حال، بل تعني تصحيح أخطائها

(1) Whitehead, L., Democratization, ibid. pp. 218-224.

(2) McCoy, Jennifer L., (ed), Political Learning and Redemocratization in Latin America: Do Politicians Learn from Political Crises? Lynne Rienner Publihers, 1999.

(3) Decalo, Samuel, Back to Square One: The re-democratization of Africa, Africa Insight, Vol. 21, No 3, 1991.

(4) Hernandez, Carolina G., The Philippines in 1987: Challenges of Redemocratization, Asian Survey, Vol. 28, No. 2, 1987, pp. 229-241.

وتجـاوز إخفاقاتها وتجديد نخبها بعد اسـتخلاص دروسـها. فبناء ديمقراطية جديدة لن يأتي هذه المرة من فراغ، بل سيتأسـس على تجربة مسـنودة بخبرة في تدبير شؤون الدولة وإدارة الاختلاف بين الشركاء واعتراف الجميع بالجميع. الدمقرطة من جديد لن تتأسـس فقط على تجربة المسـار الانتقالي الأولى، بل سـتجد كذلك في مسيرة الانقلاب على ذلك المسار عناصر إضافية تساعد في عملية التأسـيس الثاني للديمقراطية. فإخفاقـات الانقلاب الظاهرة على جميع الأصعدة تشكل رصيدا مهما للتجربة التي انقلب عليها. وسلبُ الناس حرياتهم وحقوقهم المكتسـبة مع الفشـل في تحقيق أي إنجاز على الصعيد الاجتماعي والاقتصـادي من شـأنه أن يعيد الاعتبار لتلك التجربـة. والتناقض بين صورة الديمقراطية والشراكة والحوار والتداول السلمي على السلطة، وصورة الانقلاب وتفكيك المؤسسـات والتفرد بالقرار والسـلطة، يشـكل بالتأكيد أرضية مناسبة يمكن الاسـتثمار فيها لبناء تجربة سياسـية جديدة. ولا شـك أن في التجارب المقارنة أيضا دروسا كثيرة يمكن الاستفادة منها.

4. شروط ومتطلبات إعادة الدمقرطة

ليس هناك سـبيل واحد لتغيير الأنظمة السياسـية، فالسبل التي تسقط بها النظـم الحاكمة وينفتح بها الباب أمام إعادة الدمقرطة كثيرة ومتنوعة. قد يكون ذلك بانتفاضة أو ثورة شعبية ثانية، وقد تكون بوفاة رأس النظام أو مرض عضال، وقد يكون بتصدع أو تحرك منسَّـق بين أجهزة القوة الصلبة، وقد يكون بضغط خارجي وداخلي شديد. ولكن المهم في كل ذلك هو جاهزية النخب لاستلام السـلطة وإدارة العمليـة الانتقالية بنجاح، مع توفير عوامل اسـتدامتها بتجاوز عثرات التجربة الأولى وسـد ثغراتها الدستورية والمؤسسية. وحتى تتحقق تلك الجاهزية، ينبغي أن يبدأ الاستعداد للتغيير أو الانتقال الديمقراطي في وقت مبكر، أي قبل سقوط النظام أو انهيار أركانه، وذلك بوضع بعض الأسس وتوفير بعض الشروط اللازمة.

1. أول تلك الشروط **التعلم من دروس التجربة الأولى**، وذلك لا يحدث إلا بمراجعة نقدية شاملة ومفصلة للتجربة السابقة ولأسباب تعثرها، وعجز النخب السياسية والاجتماعية التي قادتها وأسهمت فيها بأقدار مختلفة عن إيجاد الحلول

اللازمــة لاســتدامتها. النقد الذاتــي الجماعي خطوة ضروريــة، بدونها يصعب اســتخلاص الدروس من تجربــة الانتقال الديمقراطي وتعلُّمهــا والبناء عليها، وهي بالتأكيد كثيرة. بعض تلك الدروس يتعلق بالفاعلين أنفســهم وبالعلاقات فيما بينهم، وبعضها يتعلق بالأفكار والرؤى التي سادت تلك المرحلة، وبعضها يتعلق بالأطر والمؤسســات الانتقالية، وبعضها يتعلق ببنية الســلطة الراســخة وطبيعــة القوى المتحكمة فيها في الداخل والخارج. إلى جانب دروس التجربة الأولى، يقدم لنا الانقلاب أيضا دروســا إضافية، سواء في كيفية حدوثه، أو في أسلوب إدارته للحكم، أو في التعامل معه من قبل القوى الداخلية والخارجية. من الدروس التي يقدمها لنا الانقلاب، إقامة الحجة ورفع العذر عمن يأتي بعده ويبــدي فــي حكمه عجزا أو ارتباكا أو ترددا في مقام العزم والحزم والجرأة في اتخــاذ القرار وتنفيذه. فالتحجج بالتعطيل وكثرة العراقيل، كما كانت الحال في أحيــان كثيــرة مع حكومات ما بعد الثورة، لم يعــد عذرا مقبولا في أي تجربة جديدة.

2. مــن شــأن هذه المراجعــات أن تنعكس على **النخبة، رمــوزا وأفكارا وخطابــا وعلاقات**. فالنخبة التي كان أداؤهــا في التجربة الأولى متذبذبا، نجح في بداية المسار الانتقالي وأخفق في نهايته، يمكنها أن تلعب دورا بنَّاء في إعادة الدمقرطة من موقع أفضل؛ فقد أصبحت لديها خبرة نسبية في إدارة الدولة وفهم متطلباتها، وأضحت لديها معرفة أفضل بمقدرات البلاد المادية وكفاءاتها البشرية في مختلف المجالات، وتشكلت لديها علاقات إقليمية ودولية مهمة، ما كان لها أن تنسجها لولا تجربة الانتقال الديمقراطي. لتبني على هذه المكتسبات، تحتاج النخب التونسية إلى إعادة النظر في رموزها: من تقدم ومن تؤخر. وفي أفكارها، لإبداع مقاربات جديدة تتجاوز حالة الاســتقطاب الهووي والدوران في الدوائر المفرغة وتجريب المجرَّب. وفي خطابها، لتجديده وربطه بقضايا الناس وتوسيع نطاق المشــتركات الوطنية. وفي علاقاتها، لتمد جســورا متينة فوق الاختلافات السياســية والأيديولوجية، وتبني اجتماعا سياســيا متماسكا ووطنا يتسع للجميع ولا يقصي أحدا أو طرفا.

3. الارتقاء بالعلاقات بين مكونات النخبة من مســتويات التنسيق السياسي والتعاون الظرفي واللقاءات الجبهوية المؤقتة إلى ما يشــبه **الميثاق الديمقراطي**

الإســتراتيجي. يقوم هذا الميثاق أو العهد على أســاس الديمقراطية قاعدة صلبة وأرضية مشــتركة، فلا تهزه الخلافات في المواقف والتقديرات الآنية، ولا تؤثر فيه الحســابات السياسية المشــروعة، ولا تنقضه التدخلات والضغوط الداخلية والخارجيــة. وبمــا أن دخول "الجميــع" في هذا العهد ليس واقعيا لأســباب مختلفة، يمكن أن تبادر إلى هذا المشــروع "كتلة نخبوية صلبة" ترســم الإطار العام وتُعِد الأرضية المناسبة. ومع مرور الوقت ستتسع تلك الأرضية بالتدريج لتشــمل المزيد من "الراغبين" المستعدين لتقديم المصلحة العامة على مصالح أشــخاصهم وهيئاتهم وعصبياتهم الفئوية. وحين تقتنع مكونات تلك الكتلة بأن مصالحهــا الخاصة لا تنفصل عن المصلحة العامة وأنه لا تعارض بين الاثنين، بل لا تكون خدمة الأولى ورعايتها دون خدمة الأخرى ورعايتها، حينها يمكن القول: إن شــرطا أساســيا من شــروط عودة الديمقراطية قد توافر. هذا المسار يقتضــي مراجعــة فكرة وحدة المعارضة ابتداء والاســتثمار، بدلا منها، في بناء معارضة ديمقراطية من خلال تنمية الديمقراطية الداخلية، وعيا وممارسة. عندها، سيكون اللقاء بين مكونات المعارضة أيسر وأقل تعقيدا، وسينشأ حامل اجتماعي لديمقراطية مستدامة، عابر للأحزاب والمنظمات والأيديولوجيات.

4. هذا يعني بالضرورة **إعادة ترتيب الأولويات الوطنية** لتجاوز الانقسامات الســابقة على خلفية الأيديولوجيا أو الانتمــاء الجهوي أو الطبقي أو الوظيفي، والتــي أدت بدورهــا إلــى إجهاض تجربــة الانتقال الأولى وهيــأت الأرضية للانقلاب عليها. من شــأن إعادة ترتيب الأولويات الوطنية أن يؤدي إلى ترشيد الاختلاف باعتبــاره أصلا للوجود الاجتماعي، ومصدرا للثراء وتعدد المناظير، وبيئــة خصبة لتنوع التجارب وتراكم الخبرات. في مثل هذه البيئة تغلب عناصر التقارب والعمل المشترك على عناصر التنافي والإقصاء المتبادل، وتتجه الأولوية إلى البناء والتعمير؛ فقد دمرت عهود الاستبداد السابقة، لاسيما عهد الرئيس زين العابدين بن علي، أسس الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، ولم تنجح عشرية الانتقال الديمقراطي في وضع حد لذلك التدهور الشــامل إلا بنســب ضئيلة. ثم جاء الانقلاب بسياســاته الشــعبوية ليدفع بعملية التدمير أبعد مما كان عليه الأمر قبل الثورة، حيث اســتهدفت مؤسســات الدولة وأعماق المجتمع. إعادة ترتيب الأولويات الوطنية يعني تجاوز "المعارك الصغيرة" والانخراط في معركة

البناء الشاملة على جميع الجبهات؛ بناء السياسة والديمقراطية والثقافة والتعليم والاقتصاد والدبلوماسية، بعيدا عن علاقات الزبونية والمحسوبية والفساد.

5. إعادة ترتيب الأولويات ينبغي أن تتجه أيضا إلى وضع **المسألة الاجتماعية والاقتصادية** في قلب الاهتمام. فقد كان تأخر الإنجاز على هذا الصعيد أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى توقف مسار الانتقال الديمقراطي. وقد فشلت النخبة السياسية التي أدارت تلك المرحلة في إعادة توزيع الثورة، ووضع حد للفساد المستشري، وبناء قاعدة اجتماعية للديمقراطية. وحين سقطت التجربة سقطت يتيمة، فلم تجد من جموع الناس من يدافع عنها أو يحرص على استمرارها، باستثناء حزام هش من السياسيين. إذا أصبح الاهتمام بالمسألة الاجتماعية والاقتصادية في صدارة أولويات النخبة السياسية، فإن العمل على تطوير بدائل في هذا المجال لا يحتاج الانتظار إلى حين حدوث التغيير، بل يمكن الاشتغال على ذلك بشكل مبكر. ورغم أن البرامج الاقتصادية والاجتماعية، تكون بالأساس انعكاسا للأطر الفكرية والأيديولوجية للأحزاب والجماعات الناشطة، إلا أن ذلك لا يلغي إمكانية العمل المشترك لتطوير أفكار وخيارات اجتماعية وطنية غير حزبية لنموذج اقتصاد اجتماعي يتناسب مع مقدَّرات البلاد ويتجاوز هشاشة النموذج الاقتصادي الليبرالي الهجين والتابع، السائد منذ عقود. في هذا الصدد، يمكن البناء على الأفكار التي وردت في دستور 2014 وتطويرها على ضوء تجربة الحكم الأولى.

6. في التأسيس الجديد، ينبغي **سد كافة الثغرات المؤسسية والدستورية** التي أُتِيَت منها التجربة السابقة، وإقامة كل مؤسسات الحكم الدستورية لضمان استقرار النظام وتجاوز أزماته. على رأس تلك المؤسسات المحكمة الدستورية التي كان غيابها ثغرة خطيرة استفاد منها الرئيس سعيد لتنفيذ انقلابه. من ذلك أيضا، تمتيع البرلمان بكافة الصلاحيات الضرورية ليتمكن من تأمين جلساته وضمان حسن سير أشغاله دون الحاجة إلى أجهزة أمن من خارجه قد تستغل تلك الحاجة للضغط عليه أو رهن قراره أو توظيف بعض أعضائه وكتله. وسواء وقعت العودة إلى دستور 2014 لتعديله أو جرى الاتفاق على كتابة دستور جديد، ينبغي الدفع باتجاه التخلص من أي صيغة دستورية تفسح المجال للقرارات الفردية في أي مستوى من مستويات الحكم، على غرار الفصل 80، الذي استغله

سـعيد بتأويل لا أسـاس له وأعلن تدابيره الاسـتثنائية. إلى جانب ذلك، ينبغي الحـرص على تحقيق مطلب التوازن بين السـلط دون الوقوع في تضاربها بما يؤدي إلى تعطيلها كليا أو جزئيا، استنادا إلى ذات المنظومة الدستورية والقانونية.

7. في مجال **الثقافة السياسـية**، وبعيدا عن الجدل الأكاديمي بشأن مصادر الثقافة المدنية وما إذا كانت تسبق الديمقراطية وتسهم في تأسيسها أم تنبع منها وتتأسـس عليها، ينبغي الانتباه إلى أهمية ما أنجزته عشرية الانتقال الديمقراطي على هذا الصعيد. فقد بدأت قيم التعايش والحوار بين الفرقاء والعمل المشترك والمسـؤولية الجماعية وإدارة الخلاف سـلميا تجد تجسيدها في أروقة السياسة ومؤسسـات الحكـم، وبدأت روح التنافي والإقصاء وإنـكار المختلف تتراجع بالتدريج. وبدأت الديمقراطية، باعتبارها النظام السياسـي الأنسـب الذي يمكن للجميـع أن يكونوا فيه رابحين، تترسـخ وتتحول إلـى قناعة جماعية. وبدأت مشـاهد التداول السـلمي على السـلطة ومناسبات التسـليم والتسلم في قصر قرطاج ومباني القصبة تروق لجمهور متزايد وتشـكل مصدرا للفخر والاعتزاز بين التونسـيين. كل تلك القيم تشكل عناصر أساسية تقوم عليها الثقافة المدنية الضروريـة لإقامة الديمقراطية وتعزيزها، غير أنها تعرضت، في بعض الأحيان، وخاصة في المرحلة الأخيرة من التجربة الانتقالية، للتشويه بفعل ممارسات بعض شـركاء المسـار. ثم جاء الانقلاب ليضع حدا لذلك النمو ويحرق الأرض التي بدأت تترعرع فيها. لكن ممارسـات سلطة الانقلاب المتركزة في أيدي الرئيس سـعيد أسـهمت، بمفعول عكسي، في إعادة الاعتبار لتلك القيم وتأكيد أهميتها من جديد.

8. **إصلاحـات جذرية لمنظومة الإعلام**: لا شـك أن إسـهام الإعلام في مسـار الانتقال الديمقراطي لم يكن، في عمومه، إيجابيا. بل يمكن القول، دون مبالغة: إن ذلك الدور كان سـلبيا في أحسـن الحالات، وتخريبيا في أسـوئها، مع التأكيد على أن بعض وسـائل الإعلام حاولت التجديف عكس التيار العام، ولكنها ظلت اسـتثناءات وكان تأثيرها محدودا. وبما أن الممارسـة الإعلامية الحرة والمهنية تُعدُّ شرطا أساسيا من شروط نجاح الديمقراطية واستدامتها، فإن إصلاح المنظومة الإعلامية وتنزيل عملية الإصلاح على أرض الواقع ينبغي أن يحظـى بالأولوية فـي أجندة إعادة الدمقرطة. في الظروف الراهنة، ليس مطلوبا

بعث مؤسسات إعلامية ضخمة بميزانيات سخية لا تقدر على توفيرها إلا الدول التي ترغب في الاستثمار الإستراتيجي في هذا النمط من القوة الناعمة. وفي غياب رأسمال وطني مستعد للمغامرة بدعم مؤسسات إعلامية تنخرط في معركة بناء الديمقراطية، بقطع النظر عن الكلفة المادية وما يتطلبه ذلك من تضحيات، يكفي أن تتعاضد، مرحليا، بعض الجهود المواطنية لبعث منصات إعلامية اجتماعية قريبة من الناس، تستفيد مما تتيحه التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي من حلول، وتوظف الكفاءات التونسية المتخصصة والمنتشرة في الداخل والخارج، وتكسر هيمنة الإعلام التقليدي الذي بدأ دوره في التأثير على الرأي العام يتراجع.

9. الاستفادة من الكفاءات والكوادر الوطنية: من أسباب فشل المرحلة الانتقالية في تأسيس ديمقراطية مستدامة، نوعية النخب التي أدارت الحكم في مستوييه، التنفيذي والتشريعي. فبالرغم من تنوعها وتداولها الواسع على المواقع خلال تلك المرحلة، كانت النخبة السياسية والتقنية ذات مستوى عام محدود. يعود ذلك في بعض وجوهه إلى تصدُّر النخب الحزبية لشغل المناصب اعتمادا على الولاء بقطع النظر عن الكفاءة والخبرة في إدارة الشأن العام. وفي بعضها الآخر إلى تهميش النخب غير المتحزبة وتضييق دائرة توظيف الكفاءات الوطنية رغم توافر أعدادها وتمتع الكثير منها بمستويات عالية في مختلف المجالات. تحتاج الدمقرطة من جديد إلى توسيع الأفق النخبوي، لضخ مؤسسات الحكم والإدارة بموارد بشرية جديدة ونوعية همَّشتها عقود الاستبداد ولم تجد موقعها المناسب في عشرية الانتقال الديمقراطي. يحتاج الأمر إلى جرد علمي واسع ومفصل لتلك الموارد والتخطيط النزيه لتبويئها مكانتها التي تستحقها على الصعيد الفكري والسياسي والثقافي والاقتصادي وغير ذلك، دون استخدام الانتماءات السياسية والأيديولوجية شرطا للتوظيف والإقصاء.

10. التفكير بعقل جماعي مفتوح في **العمق الإستراتيجي لتونس** وما يمكن أن يشكله ذلك من رافعة لبناء دولة متقدمة، ويعزز مكانتها في الإقليم ومركزها في العالم. فقد نجحت دولة الاستقلال في صناعة سردية سلبية تكرس مقولات الضعف والهشاشة في الداخل، وتشرِّع لعلاقات التبعية الدائمة للخارج. من أبرز تلك المقولات أن تونس دولة صغيرة محدودة الإمكانات المادية والبشرية،

تحيط بها من كل جانب قوى كبيرة، تحد من طموحها ولا تجعل لها وزنا مؤثرا في السـاحة الدولية. الذي يتأمل هذه السـردية يدرك أن أغلب المقولات التي تـروِّج لها غير دقيق، بل مناقض لحقائق التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا، وغير مواكب للتحولات الجارية في مفاهيم القوة والثروة والتأثير.

لقد كانت تلك السـردية إحدى الأدوات التي اسـتخدمتها الدولة ورددتها نخبها على مدى عقود لتسويغ الاستبداد والتسليم بالاستقلال المنقوص والرضى بوضع الهامشـية في عالم لا تفتأ موازين قواه بين مراكزه في الشـرق والغرب تتغير باستمرار. في هذا المجال، تحتاج النخب الجديدة إلى المشاركة في ورش تفكير إستراتيجي جماعية تفكك هذه المقولات وتكشف عن خلفياتها السياسية والاسـتعمارية وما بعد كولونيالية، وتعيـد بناءها على ضوء فهم عميق وبصيرة نافذة ومقارنات دقيقة لواقع الدول الشبيهة بتونس. يكفي أن نعرف أن نحو 140 دولة من دول العالم ليسـت أكبر مسـاحة من تونس، وأن أكثر من 150 دولة لا تفوق تونس في عدد السـكان، وأن الكثير من دول العالم لا تملك ثروات تونس الطبيعية والبشـرية ولا موقعها الإستراتيجي. ولكن كثيرا من تلك الدول متقدم على تونس في مختلف الأصعدة، ينعم بحياة ديمقراطية متطورة، ويسهم فـي الاقتصاد والتجارة العالميين بأقدار متفاوتة، ويوظف موقعه في إدارة حركة الملاحة والتجارة الدوليتين بكفاءة واقتدار.

قامة المراجع

مراجع عربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1979.
- الباي، معز، النفوذ الأميركي في تونس: كيف أُنفقت مليارات الدولارات تحت غطاء المساعدات؟، موقع الكتيبة، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2022.
- البكوش، الطيب، بين لجنة الإصلاح السياسي وهيئة حماية الثورة (الحلقة الرّابعة)، ليدرز العربية، 17 فبراير/ شباط 2023.
- الجلاصي، عبد الحميد، من الجماعة إلى الحزب: إدارة التغيير في سياق انتقالي، منشورات سوتيميديا، تونس 2021.
- الجورشي، صلاح الدين، اتحاد الشغل: من تأييد الرئيس إلى إستراتيجية "الخيار الثالث"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 4 يناير/ كانون الثاني 2022.
- الحمامي، الصادق، انهيار النظام الإعلامي التونسي: المظاهر والمصادر والنتائج، موقع الكتيبة، 8 فبراير/ شباط 2024.
- الحناشي، عبد اللطيف، تونس: من الثورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسير، منشورات سوتيميديا، تونس 2019.
- الدائمي، عماد، التغيير القادم في تونس: مع الدولة وليس ضدها، الجزيرة نت، 24 أبريل/ نيسان 2014.
- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- السعداوي، كريمة، قراءة في إحصائيات الإضرابات: مليونا يوم عمل ضائعة بين 2010 و2018!!!، الشارع المغاربي، 20 يناير/ كانون الثاني 2021.
- الشروق أونلاين.
- الصباح نيوز.
- العباسي، حسين، تونس والفرص المهدورة، نيرفانا، تونس 2023.
- العبيدي، لطفي، الدولة العميقة تغالب شعبا ينشد حياة كريمة، القدس العربي، 7 أبريل/ نيسان 2023.
- العجرودي، صبرين، الدولة العميقة في تونس وأذرعها، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والأمنية، 26 أبريل/ نيسان 2023.
- العرقوبي، أنيس، عبير موسى.. مشروع إماراتي آخر في تونس يثبت خيبته، الذي يرصد فيه مواقف الأحزاب والكتل البرلمانية، نون بوست، 6 يونيو/ حزيران 2020.

- العشي، خولة، بعد إسقاط الترويكا وتعيين جمعة، هل انتهى الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل؟، موقع نواة، 11 سبتمبر/ أيلول 2014.
- الماوي، محمد علي، في ذكرى انتفاضة الحوض المنجمي 2008، الحوار المتمدن، العدد 4325، بتاريخ 4 يناير/ كانون الثاني 2014.
- المرزوقي، أبو يعرب، استئناف العرب لتاريخهم الكوني: ثورة الحرية والكرامة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم-ناشرون، 2012.
- المرزوقي، كريم، العلاقات التونسية الجزائرية من الثورة إلى سعيِّد.. شراكة إستراتيجية وتقلبات عابرة، ألترا تونس، 25 أبريل/ نيسان 2023.
- المرزوقي، منصف، أي مستقبل للديمقراطية؟، دار منوال للنشر، تونس 2024.
- الملِّيتي، عماد، الديمقراطية وحقوق الإنسان: الشابات والشبان في تونس، مؤسسة فريدريش إيبرت، مارس/ آذار 2023.
- الهرماسي، عبد اللطيف، تونس الثورة والمحنة: مقاربة من منظور علم الاجتماع السياسي، منشورات سوتيميديا، تونس 2023.
- الهلالي، آمال، قطر تحافظ على ريادتها كأول مستثمر عربي في تونس، الجزيرة نت، 25 فبراير/ شباط 2020.
- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس.
- اليوسفي، محمد، البرامج الترفيهية في تونس.. تحالف الرأسمال لقتل الصحافة الجادة، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، 26 مايو/ أيار 2022.
- أولريكسن، كريستيان كوتس، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 14 سبتمبر/ أيلول 2014.
- بالرجب، قيس، "الانفلات الحزبي في تونس.. حزب في دقيقة" (مدونة)، 6 أبريل/ نيسان 2011.
- براهم، سامي، كرونيكور/ كرونيكوز: من غرفة الاستبداد إلى مخدع السوق، موقع الزُّرّاَع، 5 يوليو/ تموز 2019.
- بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012.
- بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة انتخابات تونس 2014.
- بن صالح، حكيم، الجزائر تمنح تونس قرضا بـ100 مليون دولار بنسبة فائدة 1٪، تونيزيان (Tunisien.tn)، 21 يوليو/ تموز 2015.
- بن عاشور، عياض، ثورة في بلاد الإسلام، ترجمة فتحي بن الحاج يحيى، دار سراس للنشر، تونس 2018.

- بن محمد، وفاء، عدد الإضرابات في تونس يثير الاستغراب في الدخل والخارج، جريدة الصباح، 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.
- بن يونس، كمال، جعيط: الثورات العربية ستنتصر ولو بعد حين، عربي 21، 1 مارس/ آذار، بيروت 2019.
- بن يونس، كمال، في الذكرى العاشرة للثورة: اضطرابات غير مسبوقة في تونس والنظام السياسي في خطر، الشرق الأوسط، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2020.
- بوابة رئاسة حكومة الجمهورية التونسية.
- بوننى، بسام، تونس: اتحاد الشغل.. قوة نقابية بتأثير سياسي، بي بي سي، 21 سبتمبر/ أيلول 2018.
- بيان الاتحاد العام التونسي للشغل الصادر بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2021.
- بيانات ذكرى التأسيس لحركة النهضة التونسية، يناير/ كانون الثاني-يونيو/ حزيران 2012.
- بيان الحزب الديمقراطي التقدمي بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2011.
- بيان النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي بتاريخ 7 يناير/ كانون الثاني 2019.
- بيان حركة التجديد بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2011 بعنوان "بيان حول مجلس حماية الثورة".
- بيان حركة النهضة بتاريخ 27 يونيو/ حزيران 2011 حول الانسحاب من الهيئة وتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- بيان حركة النهضة بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيسها، الصادر بتاريخ 6 يونيو/ حزيران 2005.
- بيان مجموعة السبع على موقع السفارة البريطانية في تونس بتاريخ 6 سبتمبر/ أيلول 2023.
- بيان نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدات التدخل بتاريخ 25 يونيو/ حزيران 2018.
- جاب الله، خليفة، موسى يشكل مجموعة عمل لبحث الموقف.. وقيادي بالجامعة: الانتفاضة سابقة عربية، المصري اليوم، 16 يناير/ كانون الثاني 2011.
- جمعية "حرية وإنصاف" (تقرير 2011)، بشأن الوفاة تحت التعذيب بين عامي 1991 و2002.
- جيورجيو نابوليتانو رئيس جمهورية إيطاليا، خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والستون، نيويورك، مارس/ آذار 2011.
- حوامدة، محمد، "صخر الماطري.. مسؤول مطارد ومطرود"، سكاي نيوز عربية، 10 سبتمبر/ أيلول 2012.

- وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب).
- حيــزاوي، عبــد الكريم، تونــس: انطلاق برنامج تفعيل حــق المواطن في الإعلام، المرصد العربي للصحافة، 6 مارس/ آذار 202.
- خشارم، سعيد، الدولة العميقة شماعة للدولة العقيمة، صحيفة التحرير، 11 ديسمبر/ كانون الأول 2019.
- خترشي، نور الدين، الدولة العميقة في تونس: حقيقة ماثلة أم وهم مخاتل؟، موقع تدوينات، 18 أغسطس/ آب 2018.
- دبارة، إســماعيل، عمار 404... والقصف العشــوائي، موقع نواة، 7 فبراير/ شــباط 2010.
- دويتشه فيله.
- رويترز.
- شــرقي، محمد، من هي الدولة العميقة في الجزائر؟، صحيفة رأي اليوم، 7 أبريل/ نيسان 2019.
- شــوكات، خالــد، وزارة الداخليــة أو الدولة العميقة في تونــس، موقع إيلاف، 15 أغسطس/ آب 2011.
- شوكات، خالد، هل ثمَّةَ حاجة لـ"دولة عميقة" جديدة؟، التونسيون، 16 يناير/ كانون الثاني 2021.
- صايغ، يزيد، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أغسطس/ آب 2012.
- صحيفة الراية القطرية.
- صحيفة العرب القطرية.
- صحيفة القبس الكويتية.
- صحيفة القدس العربي.
- ضــو، مــارك، الرياض تمنح "الضــوء الأخضر" للجيش المصــري في صراعه مع الإخوان، فرانس 24، 23 أغسطس/ آب 2013.
- عبد المولى، عز الدين، العرب والديمقراطية والفضاء العام، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت 2016.
- عتيق، الصحبي، المجلس الوطني التأسيسي: الاستثناء التونسي، منشورات سوتيميديا، تونس 2018
- عمرون، علي، الدولة العميقة والثورة المضادة، بوابة إفريقيا، 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.
- فرانس 24.

- فـــاروق، علا، لماذا تجدد الإمارات دعمها للواء المتقاعد خليفة حفتر؟، عربي 21، 12 أبريل/ نيسان 2017.
- فرحـــات، هانيبال، الثورة الخفية.. الدولة العميقة.. تجذر الدولة العميقة في تونس، باب نت، 15 أغسطس/ آب 2013.
- قرامي، آمال، محاضرة في مؤسســـة التميمي عن خطاب "العشرية السوداء"، جريدة الصريح أون لاين، يونيو/ حزيران 2023.
- قناة الجزيرة الفضائية.
- لاغـــة، رضا، العمل النقابي وســـلطة الوســـاطة: قوة كلمة أم قـــوة نضال؟، الحوار المتمدن، العدد 4786، بتاريخ 24 أبريل/ نيسان.
- مبـــادرة الإصلاح العربي، تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان، 23 سبتمبر/ أيلول 2019.
- منتدى السياســـات العربية، الدور الإماراتي والمصالح الســـعودية في اليمن.. تكاملٌ أم تنافس؟، (د.ت).
- منظمة "شاهد" لمراقبة الانتخابات، تونس.
- موقع الرئاسة التونسية على فيسبوك.
- موقع الجزيرة مباشر.
- موقع باب نت.
- موقع بي بي سي عربي.
- موقع مجلس أوروبا، برنامج دعم الهيئات المســـتقلة في تونس، 18 نوفمبر/ تشـــرين الثاني 2022.
- موقع نواة الإلكتروني.
- موقع وزارة الخارجية الفرنسية.
- هـــدوي، خالد، التلاعب في وزارة التجارة عينة من ممارســـات الدولة العميقة ضد مسار 25 يوليو، العرب، 13 يناير/ كانون الثاني 2024.
- هنيد، محمد، تونس وتفكك الدولة العميقة، صحيفة الوطن، 2 مارس/ آذار 2017.
- هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير الختامي الشامل، ديسمبر/ كانون الثاني 2018.
- ورغي، جلال، الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة، منشورات ضفاف، بيروت 2014.
- ونَّاس، يســـرى، النهضة: السبســـي رفض عرضا ماليا خياليا من الإمارات لإقصائنا، الأناضول، 5 يوليو/ تموز 2020.
- يورو نيوز.

مراجع أجنبية

- Abdelmoula, Ezzeddine, Tunisia's Fledging Democracy Needs Consolidation and Strengthening, Strategic Vision for Taiwan Security (Special Issue), No. 5, August 2021.
- African Energy Portal.
- Al-Anani, Khalil, Upended Path: The Rise and Fall of Egypt's Muslim Brotherhood, Middle East Journal, Vol. 69, No. 4 (Autumn 2015).
- Alaoui, Hicham, Pacted Democracy in the Middle East: Tunisia and Egypt in Comparative Perspective, Palgrave McMillan, 2022.
- Al-Ississ, Mohamad and Ishac Diwan, Preference for Democracy in the Arab World, Politics and Governance, Vol. 4, No 4, 2016.
- Aristotle, Politics, Translated by Benjamin Jowett, The Clarendon Press, 1985.
- Beau, Nicolas, Tunisie, les ambitions déçues de Lotfi Brahem, Mondafrique, 3 August 2018.
- BFM TV.
- Burton, Josef, The Deep State: The Conspiratorial Turn in America, New Lines Magazine, 16 May 2022.
- Camau, Michel, Globalisation Démocratique et Exception Autoritaire Arabe, Critique Internationale, Vol. 1, No. 30, 2006.
- Cambridge Dictionary.
- Chaffetz, Jason, The Deep State: How an Army of Bureaucrats Protected Barack Obama and is Working to Destroy the Trump Agenda, Broadside Books, 2018.
- Chomsky, Noam, What Uncle Sam Really Wants, Odonian Press 1992.
- Cohen, Bernard, (1963). The Press and Foreign Policy, Princeton University Press 1963.
- Collins English Dictionary.
- Crowley, Michael, The Deep State Is Real but it might not be what you think, Politico Magazine, September/October 2017.
- David, E.J.R. and Annie O. Derthick, Internalized Oppression: The Psychology of Marginalized Groups, Springer Publishing, 2014.
- Decalo, Samuel, Back to Square One: The re-democratization of Africa, Africa Insight, Vol. 21, No 3, 1991.
- Delmas, Benoît, Tunisie: Le Cartel des Banques, Le Point, 14 March 2021.

- De Tocqueville, Alexis, L'Ancien Regime et la Revolution, Michel Levy Freres, Paris, 1856.
- Diamond, Larry, Economic Development and Democracy Reconsidered, American Behavioral Scientist, Vol. 35 No. 4/5, 1992.
- Eibner, John, Turkey's Christians under Siege, Middle East Quarterly, 2011.
- Élysée, the website of the French Presidency.
- Fallon, James, Is Algeria next? Foreign Policy, 22 November 2011.
- Fernández, Haizam Amirah, The True 'Arab Exception, Real Instituto Elcano, 16 April 2015.
- Franceinfo website.
- Fukuyama, Francis, In Defense of the Deep State, Asia Pacific Journal of Public Administration Vol. 46, Issue 1, 2024.
- Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton University Press, 1963.
- Garçon, José, Droits de l'homme en Tunisie: Chirac blanchit Ben Ali, Libération, 5 December 2003.
- GovUK, the portal of the Government of the United Kingdom.
- Guesmi, Haythem, The myth of Tunisia's exceptionalism, Al-Jazeera.com, 18/01/2018.
- Hendrickson, Tankard, J., L., Silberman, J., Bliss, K., and Ghanem, S., Media frames: Approaches to Conceptualization and Measurement, Paper presented to the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Boston, 1991.
- Hernandez, Carolina G., The Philippines in 1987: Challenges of Redemocratization, Asian Survey, Vol. 28, No. 2, 1987.
- Horn, Thomas, Shadowland: From Jeffrey Epstein to the Clintons, from Obama and Biden to the Occult Elite: Exposing the Deep-State Actors at War with Christianity, Donald Trump and America's Destiny, Defender Publishing, 2020.
- Huntington, Samuel P., The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, University of Oklahoma Press, 1991.
- Huntington, Samuel P., The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, US. 1996.
- Ingber, Rebecca, The "Deep State" Myth and the Real Executive Branch Bureaucracy, Lawfare Institute, 14 June 2017.

- International Crisis Group L'Exception Tunisienne: Succès et Limites du Consensus, Briefing Moyen-Orient et Afrique du Nord N°37, Tunis - Bruxelles, 5 June 2014.
- International Republican Institute.
- Joseph, Josy, The Silent Coup: A History of India's Deep State, Context 2021.
- Kaya, Serdar, The Rise and Decline of the Turkish "Deep State": The Ergenekon Case, Insight Turkey, January 2009, Vol. 11, No. 4.
- Khader, Bichara, Tunisia and the Arab Democratic Awakening, IEMed Mediterranean Yearbook 2011.
- Le Monde Newspaper.
- Lewis, Bernard, What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Reponses, Oxford University Press, 2002.
- Linz Juan J. and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, Johns Hopkins University Press, 1996.
- Lippmann, Walter, Public Opinion, George Allen & UNWIN Ltd. London 1922.
- Lipset, Seymour M., 'Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy', The American Political Science Review, Vol. 53 .No. 1, 1959.
- Lofgren, Mike, Anatomy of the Deep State, Billmoyers, February 21, 2014.
- Maginnis, Robert, The Deeper State: Inside the War on Trump by Corrupt Elites, Secret Societies, and the Builders of An Imminent Final Empire, Defender Publishing, 2017.
- Malloch,Theodore R., The Plot to Destroy Trump: How the Deep State Fabricated the Russia Dossier to Subvert the President, Skyhouse Publishing, 2018.
- McCoy, Jennifer L., (ed) Political Learning and Redemocratization in Latin America: Do Politicians Learn from Political Crises? Lynne Rienner Publihers, 1999.
- McGregor, Richard, China's Deep State: The Communist Party and the Coronavirus, Lowy Institute for International Policy, 22 July 2020.
- Mena Defense Portal.
- Merriam-Webster Dictionary.

- Moore, Barrington, Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World, Beacon Press, 1966.
- Mosca, Gaetano, The Ruling Class, Translated by Hannah D. Kahn, McGraw-Hill Book Company, 1939.
- Newman, Alex, Deep State: Pulling Strings From Behind the Scenes Western Islands, 2020.
- Obama, Barack, A Promised Land, Crown, 2020.
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy, Johns Hopkins University Press, 1986.
- O'Neil, Patrick H., The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics, Social Science Research Network (SSRN), 22 Aug 2013.
- Oxford English Dictionary.
- Papadopoulos, George, Deep State Target: How I Got Caught in the Crosshairs of the Plot to Bring Down President Trump, 2019.
- Pareto, Vilfredo, The Rise and Fall of Elites: An Application of Theoretical Sociology, Totowa N.J., The Bedminster Press, 1968.
- Pryce-Jones, David, The Closed Circle: An Interpretation of the Arabs, Harper and Row, 1989.
- Rogin, Josh, Biden must try harder to stop the coup in Tunisia, Washington Post, 26 July 2021.
- Rohde, David, In Deep: The FBI, the CIA, and the Truth about America's "Deep State", W. W. Norton & Company, 2020.
- Rothkopf, David, The Shallow State, Foreign Policy, 22 February 22, 2017.
- Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne H. Stephens and John D. Stephens, Capitalist Development and Democracy, Cambridge University Press, 1992.
- Rustow, Dankwart A., Transitions to Democracy, Comparative Politics, Vol. 2, Issue 3, 1970.
- The Carter Center.
- Sadiki, Larbi, The Search for Arab Democracy: Discourses and Counter-Discourses, Columbia University Press, 2004.
- Sadiki, Larbi and Saleh, Layla, Revolution and Democracy in Tunisia: A Century of Protestscapes, Oxford University Press, 2024.

- Scott, Peter D., The Road to 9/11: Wealth, Empire and the Future of America, University of California Press; First Edition, 2007.
- Scott, Peter D., The American Deep State: Wall Street, Big Oil, and the Attack on U.S. Democracy, Rowman & Littlefield 2014.
- Siebert, Fred, Theodore Peterson and Wilbur Schramm, Four Theories of the Press: The Authoritarian, Libertarian, Social Responsibility, and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do, University of Illinois Press, 1963.
- Souza, Celina, Redemocratization and Decentralization in Brazil: The Strength of the Member States, Journal of Development and Change, Volume 27, Issue3, July 1996.
- Stephen, Chris, Attacks by 'deep state' leave Tunisia truth commission in crisis, the Guardian, 11 September 2015.
- Tharoor, Ishaan, Tunisia's crisis tests Biden's democracy agenda, Washington Post, 28 July 2021.
- The European Commission.
- The Guardian Newspaper.
- The U.S. Embassy in Tunisia website.
- The White House, Statement by the President on Events in Tunisia, Office of the Press Secretary, 14 January 2011.
- Thomas, Alex, Liz Truss: Blaming the Deep State is an Excuse for Failure, Institute for Government, 16 April 2024.
- United Press International (UPI).
- Vaner, Semih, Turquie: La Démocratie ou la Mort, Politique Etrangère, Vol. 63, No. 4, 1998.
- Vox Media.
- Whitehead, Laurence, Democratization: Theory and Experience, Oxford University Press, 2002.
- Wittes, Tamara C., Blaming the Deep State, Democracy Journal, Special Issue, No. 60, 2021.

هذا الكتاب

يتركز اهتمام هذا الكتاب على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس بين عامي 2011 و2021، فيضعه في سياقاته المحلية والإقليمية، ويستعرض محطاته الرئيسية، ويراجع أدوار الفاعلين فيه مراجعة نقدية، ويستخلص دروسه من أجل إعادة بناء ديمقراطية مستدامة.

يجمع هذا العمل بين عدة أغراض، منها قراءة الأحداث وفهمها، وتفسير المسارات وتحليلها، ومراجعة الخيارات والتحيزات والأدوار. ومنها استشراف ما بعد هذه المرحلة من تاريخ تونس، فهي لابد أن تنقضي، وعلى الأغلب ستعود الديمقراطية وستكون أصلب وأثبت. وقد يجد القارئ بين دفتي الكتاب مرافعة عن عشرية الانتقال الديمقراطي، فهي تستحق المرافعة. وقد يجد فيه آخرون جلدا للذات أو نقدا لطرف بعينه أو تصفية حساب مع خيار أو توجه، فالنقد مطلوب والمراجعة ضرورية. حَسْبُ هذا الجهد أن يُسهم في تقديم صورة عن حدث كبير، وتوثيق تجربة لا تتكرر كثيرا في سياق إقليمي يعاند التغيير، والإمساك بلحظة من لحظات تاريخنا العربي والإسلامي على غاية من الأهمية، وفتح المجال بعد ذلك لمراجعات جماعية عميقة وشاملة. فهذا الجيل شاهد شهادة حضور ومعايشة ومعاينة، قد لا يهمه الكثير من التفاصيل الواردة في الكتاب، وقد يختلف معها اختلافا جزئيا أو كليا. ولكن الأجيال القادمة ستكون في حاجة إلى روايات متعددة، تساعدها على الفهم، وتفسح أمامها المجال للمقارنة والتمييز.

المؤلف

عزالدين عبد المولى، مدير البحوث بمركز الجزيرة للدراسات، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة أكستر البريطانية. تغطي اهتماماته البحثية الشؤون العربية وقضايا الشرق الأوسط ونظريات الانتقال الديمقراطي. ترجم وحرر وأسهم بفصول في عدة كتب. من مؤلفاته: العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة.

ISBN: 978-614-01-3782-0
9 786140 137820

جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

توزيع
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com